



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة

دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:
- د. عز الدين شرون

من إعداد:
- فضيلة بوالفول

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
خديجة خنطيط	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
حبيبة حناش	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
عز الدين شرون	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2022/2023



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة

دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:
- د. عز الدين شرون

من إعداد:
- فضيلة بوالفول

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
خديجة خنطيط	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
حبيبة حناش	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
عز الدين شرون	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2022/2023



الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من

قال فيهما عز وجل

﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

سورة الإسراء: الآية 24.

الوالدين الكريمين

إلى رفيق دربي وشريك حياتي

"زوجي"

إلى والديه الكريمين.

إلى أبنائي حفظهم الله

"خليل، يونس، مياس، إدريس"

إلى إخواني وأخواتي وأزواجهن وأبنائهن

إلى كل صديقاتي وزميلاتي في الدراسة

إلى كل طالب علم.

الشكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله، وأهدى إليكم معروفا فكافنوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له).

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل

نحمد الله عز وجل ونشكره على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرف الأستاذ "عز الدين شرون"

الذي كان لنا السند المعين طيلة هذا البحث، الذي أثار سبيله بنصائحه القيمة الداعمة

فنسأل الله تعالى له دوام الصحة والعافية وجزاه الله عنا خير الجزاء.

وإلى لجنة المناقشة لها منا عظيم العرفان على قبولهم مناقشة وتدقيق هذه المذكرة

راجين منهم مسايرة عثرائنا.

وأخيرا لا يفوتنا أن نعبر عن بالغ تحياتنا

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع.

وأخص بالذكر "يمينة بوعسلة، حورية بوزردة، راضية العيفة".

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى إثراء موضوع المصارف الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الناشئة، حيث يقدم هذا البحث نظرة حول ممارسات ونشاطات المصارف الإسلامية في ماليزيا كنموذج يساهم في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، نظرا للدور الذي أصبحت تلعبه هذه الأخيرة في الاقتصاديات المعاصرة بالرغم من المنافسة والتحديات التي تواجهها. وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المناسب لطبيعة الموضوع. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: المصارف الإسلامية تقوم بدور فعال في تمويل المؤسسات الناشئة وزيادة قدرتها التنافسية، المصارف الإسلامية تولي اهتماما بالمؤسسات الناشئة وتساهم في تحقيق العراقيل التمويلية لهذه المؤسسات من خلال إحداث صيغ وبرامج تمويلية خاصة، مثل ما قام به بنك إسلام ماليزيا المؤسسات الناشئة تحتاج للدعم الحكومي ودعم المؤسسات المالية خصوصا المصارف.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، المؤسسات الناشئة، التجربة الماليزية.

Summary:

This study aims to enrich the topic of Islamic banks and to identify the role of Islamic banks in financing the small and medium enterprises by presenting the activities of an Islamic bank in Malaysia as a model financing small and medium enterprises and contributing the economy despite competition and challenges for that we relied on the descriptive approach the study concluded that Islamic banks play an important role in financing small and medium enterprises by increasing the ability of competition because small and medium enterprises need governmental support also the support of funding institutions especially banks and Islamic banks which are interested in financing small and medium enterprises and participate to reduce obstacles by creating new formulas and programs of financing as the Malaysian Islamic bank Islam did.

Keywords: Islamic banks, small and medium enterprises, the Malaysian experience.

الفهرس

الإهداء

الشكر

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

أ مقدمة

الفصل الأول: أساسيات حول المصارف الإسلامية والمؤسسات الناشئة

5 تمهيد

6 المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية والمؤسسات الناشئة

6 المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية

13 المطلب الثاني: الخدمات المصرفية ومصادر الأموال في المصارف الإسلامية

22 المطلب الثالث: ماهية المؤسسات الناشئة

32 المبحث الثاني: دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة

32 المطلب الأول: أهمية المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة

33 المطلب الثاني: أدوات ومنتجات المصارف الإسلامية الملائمة لتمويل المؤسسات الناشئة

40 المطلب الثالث: مزايا وإيجابيات صيغ التمويل الإسلامي الملائمة للمشروعات الناشئة

43 المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

43 المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

44 المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

46 المطلب الثالث: القيمة المضافة

47 خلاصة

الفصل الثاني: دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة في ماليزيا

49 تمهيد

50 المبحث الأول: التجربة الماليزية في الصيرفة الإسلامية

50 المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية الماليزية وعوامل تطورها

58 المطلب الثاني: الأداء العام للمصارف الإسلامية الماليزية وأهم المؤسسات الداعمة لها

62 المطلب الثالث: مكانة الصناعة المالية الإسلامية في النظام المالي الكلي وأهم مؤشرات نجاحها

69 المطلب الرابع: مصادر أموال المصارف الإسلامية الماليزية وأهم منتجاتها المصرفية

74.....	المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة في ماليزيا
74.....	المطلب الأول: الهيئات المشرفة والسياسات المتبعة لتطوير المؤسسات الناشئة في ماليزيا
80.....	المطلب الثاني: مكانة المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الماليزي
86.....	المطلب الثالث: تمويل المؤسسات الناشئة ببرامج تتوافق مع الشريعة الإسلامية وأسباب تفضيلها لها
91.....	المبحث الثالث: تمويل بنك إسلام ماليزيا للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة
91.....	المطلب الأول: بنك إسلام ماليزيا BANK ISLAMIC MALAYSIE
100....	المطلب الثاني: برنامج الأنصار لتمويل المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في بنك إسلام ماليزيا
103.....	خلاصة
105.....	خاتمة
108.....	المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
53	تطور عدد البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في ماليزيا في الفترة (2016-2007)	1
54	نمو قطاع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا ما بين 2011-2017	2
59	يوضح مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول والتمويل 2015-2008	3
68	تطور حجم وقيمة الصكوك المتداولة في سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية خلال الفترة (2020-2015)	4
69	يوضح إجمالي الأصول وحجم ودائع البنوك الإسلامية الماليزية من 2017-2019	5
77	برامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة في ماليزيا في ظل مخطط (2012-2020)	6
84	توزيع العمالة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة بماليزيا	7
85	مساهمة المؤسسات ص.و.م الماليزية في القيمة المضافة (2012-2016)	8
85	مساهمة م.ص.و.م الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي	9
92	تطور أهم عناصر بنك إسلام ماليزيا خلال الفترة (2012-2018)	10
99	تطور نسبة بعض العقود والصيغ من إجمالي العقود الإسلامية المستخدمة في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2012-2018)	11
101	هامش التمويل لعقد التورق في بنك إسلام ماليزيا (برنامج الأنصار)	12

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
21	مصادر أموال المصارف الإسلامية	1
26	دورة حياة المؤسسات الناشئة	2
59	تطور التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة (2000-2017)	3
62	تطور الأصول في البنوك الإسلامية الماليزية (%)	4
68	التمثيل البياني لتطور حجم وقيمة الصكوك المتداولة في سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية خلال الفترة (2015-2020)	5
76	منظومة تطوير المؤسسات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة) في ماليزيا	6
77	المخطط الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الناشئة) (2012-2020)	7
96	الهيكل الإداري للبنك الإسلامي الماليزي	8



مقدمة



مقدمة:

موضوع تمويل المؤسسات الناشئة من المنظور الإسلامي يستمد مكانته أولاً وقبل كل شيء من مبادئ ورسالة الدين الإسلامي التي اهتمت بالفرد المسلم كركيزة أساسية في عملية التنمية بمختلف مجالاتها، الأمر الذي يقتضي تحرير هذا الفرد من كافة أشكال التبعية إلا للخالق وتهيئة الأجواء المناسبة له من أجل تنمية مهاراته وإبداعاته من أجل السير بعجلة التنمية الاقتصادية.

لقد أحدثت المؤسسات الناشئة دوراً هاماً في استراتيجية التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم حيث تمثل جزءاً كبيراً من قطاع الإنتاج في مختلف الدول، ويرى العديد من الاقتصاديين أن تطوير مثل هذه المؤسسات وتشجيع إقامتها يعتبر من أهم نواذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص. حيث أصبحت المؤسسات الناشئة منذ مطلع السبعينيات البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات، إلا أن هذه الأخيرة تواجه مجموعة من المشاكل ولعل أهمها إشكالية التمويل التي تعد أبرز العقبات التي تواجه المؤسسات الناشئة خاصة أثناء فترة الإنشاء.

وانطلاقاً من الخصائص المالية الإسلامية ومميزاتها، شرعت بعض البنوك الإسلامية في استحداث الصيغ والأدوات الإسلامية وفي وضع برامج تمويلية تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية مخصصة بالدرجة الأولى للمؤسسات الناشئة، وذلك لدعمها وتحفيزها من جهة، ولتوسيع نشاطات المالية الإسلامية من جهة أخرى، نظراً للطلب المتزايد عليها في السوق المالية.

1- الإشكالية.

والإشكالية المطروحة التي انطلقنا منها في بحثي هذا هي:

ما هو الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة بماليزيا؟

2- الأسئلة الفرعية.

وحتى يتيسر للإمام بجوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل المصارف الإسلامية في ماليزيا تقوم بدورها في تمويل المؤسسات الناشئة؟
- هل للمؤسسات الناشئة مكانة في الاقتصاد الماليزي؟
- هل للحكومة الماليزية دوراً في تطور الصيرفة الإسلامية داخل الدولة الماليزية؟

3- فرضيات الدراسة.

- للإجابة على هذه التساؤلات تم طرح الفرضيات التالية:
- المصارف الإسلامية في ماليزيا تقوم بدورها في تمويل المؤسسات الناشئة.
- للمؤسسات الناشئة مكانة في الاقتصاد الماليزي.
- للحكومة الماليزية دورا مهما في إنجاح التجربة المصرفية الإسلامية بماليزيا.

4- أسباب اختيار الدراسة.

- إن الدوافع التي أدت بي الى معالجة هذه الدراسة دون غيره أجملها فيما يلي:
- طبيعة التخصص الذي أدرسه.
- الرغبة في التعرف على بنك إسلام ماليزيا وطريقة تمويله للمؤسسات الناشئة.

5- أهداف الدراسة.

- يتضح في الاستعراض السابق لإشكالية البحث أن هذه الدراسة تهدف بشكل أساسي لتحقيق ما يلي:
- إلقاء نظرة عامة على المصارف الإسلامية والمؤسسات الناشئة من أجل التعرف عليها أكثر والإحاطة بأهم جوانبها؛
- بيان الطابع الأخلاقي والحضاري للمصارف الإسلامية؛
- التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الناشئة في الاقتصاد وتبيان خصائصها ومميزاتها؛
- التعرف على صيغ التمويل التي تستخدمها المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة.

6- أهمية الدراسة.

- تعدّ المصارف الإسلامية من المؤسسات الفعالة والتي لها أثر كبير على القطاعات ومنتشط لها؛
- يحظى موضوع المصارف الإسلامية بأهمية بالغة نظرا للانتشار الواسع للمصارف الإسلامية عبر دول العالم؛
- يعتبر تمويل المؤسسات الناشئة من المواضيع الحديثة وكونها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجسيد الأفكار المبتكرة على أرض الواقع؛
- المساهمة في معرفة الدور الذي تؤديه المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة.

7- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: وقد تمت دراسة حالة بنك إسلام ماليزيا بماليزيا.
- الحدود الزمانية: فترة الدراسة امتدت من 2007-2020.

8- منهج الدراسة.

اعتمدنا في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم استخدامه في الجانب النظري المتعلق بجمع المعلومات والمفاهيم المتعلقة بالمصارف الإسلامية والمؤسسات الناشئة، وكذا تحليلها للإحاطة بجوانب موضوع البحث، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة، وقد تم استخدامه في الجانب التطبيقي، حيث قمنا من خلاله التعرف على طريقة عمل بنك إسلام ماليزيا وأهم أهدافه وبرامجه التمويلية التي يمنحها للمؤسسات الناشئة.

9- صعوبات الدراسة.

من أهم صعوبات هذه الدراسة:

- وساعة الموضوع وصعوبة حصر جميع المعلومات المتعلقة به؛
- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات خصوصا ما يتعلق بالسنوات الأخيرة؛
- افتقار المكتبة الجامعية للمراجع المتخصصة بموضوع البحث.

10- هيكل الدراسة.

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول تحت عنوان أساسيات حول المصارف الإسلامية والمؤسسات الناشئة، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية والمؤسسات الناشئة، حيث تطرقنا إلى مفهوم كل من المصارف الإسلامية والمؤسسات الناشئة، وخصائص وأهداف كل منهما، في حين تناول المبحث الثاني دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة بداية بأهمية المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة، ثم تطرقنا إلى أدوات ومنتجات المصارف الإسلامية الملائمة لتمويل المؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى ذكر أهم مزايا وإيجابيات صيغ التمويل الإسلامي الملائمة للمشروعات الناشئة، أما المبحث الثالث فاختص بعرض الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في إعداد البحث، والقيمة المضافة.

بينما خصص الفصل الثاني لدور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة بماليزيا، وقد تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول التجربة الماليزية في الصيرفة الإسلامية انطلاقا من نشأة الصيرفة الإسلامية الماليزية وعوامل تطورها، وكذا الأداء العام لها وأهم المؤسسات الداعمة لها إضافة إلى مصادر أموالها وأهم منتجاتها المصرفية. في حين تناول المبحث الثاني المؤسسات الناشئة في ماليزيا بالتطرق إلى الهيئات المشرفة والسياسات المتبعة لتطويرها، إضافة إلى تناول مكانة المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الماليزي.

أما المبحث الثالث فقد تناول تمويل بنك إسلام ماليزيا للمؤسسات الناشئة، بداية بنشأة البنك، ثم الهيكل التنظيمي لإدارة البنك الإسلامي الماليزي، كما تناول أهم المنتجات الإسلامية التي يقدمها بنك إسلام ماليزيا وتطرق أيضا إلى برنامج الأنصار للتمويل.

الفصل الأول:
أساسيات حول المصارف الإسلامية
والمؤسسات الناشئة

تمهيد:

كثر الحديث عن المؤسسات الناشئة وعن أهميتها الاقتصادية والاجتماعية منذ فترة من الزمن وازداد الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات التي أضحت عاملا ومساهما في نمو العديد من الاقتصاديات، فهي تحتل نسبة تتعدى 80% من إجمالي المؤسسات في العديد من الدول، وتوظف كذلك نسبة تتجاوز 60% من اليد العاملة وتساهم في دعم الإنتاج المحلي وترقية الصادرات الوطنية، بالرغم مما تواجهه من عراقيل في الواقع خصوصا ما يتعلق بمسألة الحصول على التمويل المصرفي بسبب عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على توفير الضمانات الكافية التي تشترطها المصارف التقليدية لتقديم التمويل اللازم لها. كما أن الحصول على قروض بفائدة ترهق هذه المؤسسات، فوجدت هذه الأخيرة البديل التمويلي الملائم والمتمثل في صيغ التمويل المختلفة التي تقدمها المصارف الإسلامية، والتي لا تعتمد على الفوائد الثابتة وتقوم على تحقيق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات.

للتعرف أكثر على هذه المصارف ومعرفة كيفية سيرها وماهي الصيغة التي تستخدمها في تمويل المؤسسات الناشئة، فُسِّم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية والمؤسسات الناشئة

المبحث الثاني: دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية والمؤسسات الناشئة.

تعمل المصارف الإسلامية على تقديم مجموعة من الخدمات لتعبئة الفائض من خلال صيغ وأساليب تمويلية تلائم مختلف الأنشطة، من بينها تمويل أنشطة المؤسسات الناشئة لمواجهة مجموعة من العقبات التي تتمثل أهمها في عدم قدرة أصحابها على توفير الضمانات الكافية، التي تشترطها المصارف التقليدية لتقديم التمويل اللازم لها.

المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية.

تلعب المصارف الإسلامية دورا فعالا في مجال الأعمال المصرفية والاستثمارية، وعليه سوف نتطرق في المطلب الأول إلى:

الفرع الأول: تعريف المصارف الإسلامية.

لا يوجد تعريف محدد للمصارف الإسلامية متفق عليه بل توجد عدة تعريف لها، وهذه التعاريف المتعددة تشير إلى مضامين أساسية تكاد تكون متقاربة والتي منها:

- 1- هي مؤسسة مالية مصرفية تقبل الأموال على أساس قاعدة الخراج بالضمان والغرم بالغنم للإتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية¹.
- 2- المصرف الإسلامي مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع إسلامي متكافل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي².
- 3- هي البنوك أو المؤسسات المالية الشاملة تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم بجميع الأعمال المصرفية وبأنواعها كافة لحسابها أو لحساب غيرها، وفيها قبول الودائع الجارية أو الحسابات الاستثمارية وغيرها³.
- 4- هي مؤسسة تتلقى الودائع وتقوم بجميع الأنشطة المصرفية باستثناء إقراض أو الاقتراض بالفائدة، تتكون الخصوم من جميع الأموال التي يتم تعبئتها وفقا لصيغتي المضاربة أو الوكالة، وتتكون الأصول من الأموال المقدمة سلفا، ويتم تقاسم الأرباح والخسائر على أساس الدين وفقا لمبادئ الشريعة⁴.

¹ - سالم يزن خلف، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ط1، دار النفائس، الأردن، 2009 ص54.

² - منير سليمان الحكيم، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية، المجلد 14، العدد 02 جامعة العلوم المالية والمعرفية عمان، الأردن، 2014، ص30.

³ - شوقي بورقية، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص88.

⁴ - Aljarahimabid Ali :et munawarariqbal, **Banques islamiques**, document périodique première édition (1422 H), 2001, p25.

مما سبق يمكننا استخلاص أن المصارف الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مصرفية تتلقى ودائع نقدية دون الالتزام بفوائد أخذا وعطاء، وتستخدم هذه الودائع في نشاطاتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: نشأة وظهور المصارف الإسلامية.

نشأت المصارف الإسلامية حديثا وفكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية، إلا أن الجسور التاريخية لنشأتها ككيان مالي مستقل تعود إلى بيت المسلمين، الذي يمثل أول ظهور للبنوك الإسلامية حيث كان يقوم برعاية شؤون المسلمين ويهتم بتلبية احتياجاتهم الخاصة والعامة، وتوفر التمويل اللازم للجميع ويعتمد على الشريعة الإسلامية في المعاملات كافة التي كانت سائدة في الدولة الإسلامية.

يعود ظهور البنوك الإسلامية في القرن الماضي 1940 عندما أنشأت ماليزيا صناديق الادخار تعمل من دون فائدة¹.

وفي سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، ومن ثم ظهور صندوق تابونج حاجي في ماليزيا سنة 1962².

في 3 ديسمبر 1971 تم إنشاء أول بنك إسلامي في مصر بالقاهرة وهو "بنك ناصر الاجتماعي" عرفت حركة الصيرفة والتمويل الإسلامي زخما حقيقيا مع إنشاء بنك دبي الإسلامي³.

تم إنشاء المصرف الإسلامي للتنمية بالسعودية 1974 ثم تلاه مصرف دبي الإسلامي سنة 1975 ثم مصرف فيصل الإسلامي السوداني سنة 1977، ثم مصرف فيصل الإسلامي المصري سنة 1977⁴.

تأسس البنك الإسلامي الأردني بموجب القانون المؤقت رقم 13 لسنة 1978، وقد نص القانون المذكور على تأسيس مصرف متخصص بالتعامل دون ربا في جميع الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة التي تصدر بمقتضاها، ويكون التزام البنك باجتتاب الربا أخذا وعطاء في جميع الأحوال والأعمال. بعد ذلك أخذت

¹ - حكيم محمود فليح سعدي، ثورة صاجق حمادي المفرجي، محمد حسن الكريم أكلي، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، دار بغداد للكتب والنشر والتوزيع، بغداد، ط2، 2019، ص22.

² - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، ط4، ص43.

³ - Imane Yousfi, **basel III Relevance for Islamic Banking**, Revue Algérienne des alphabets Economiques et Financiers Détermination, N1, university of Sétif Algeria, 2019, p122.

⁴ - حسين بورغدة، حنان رحمون، التأصيل النظري لصيغة التمويل بالسلم وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية، جامعة سطيف1، العدد 16، 2016، ص217.

المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تزداد بشكل واضح عاما بعد عام حتى أصبح هنالك ما يزيد عن تسع مصارف إسلامية في نهاية سنة 1992¹.

المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية تعمل وفق الأحكام الشرعية ترفض التعامل بالربا وقد مرت بعدة مراحل خلال مسارها وكانت انطلاقتها بإنشاء بيت المسلمين الذي كان يهتم بشؤون المسلمين والسهر على تلبية احتياجاتهم الخاصة والعامة.

الفرع الثالث: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية.

للمصارف الإسلامية مجموعة من الخصائص والأهداف:

أولاً: خصائص المصارف الإسلامية.

تتميز المصارف الإسلامية بمجموعة من الخصائص تميزها عن المصارف الأخرى من أهمها:

1- عدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاءً.

أول ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف التقليدية هو استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله وخاصة نظام الفوائد الربوية، وبذلك ينسجم البنك الإسلامي مع البيئة المسلمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها.

2- التركيز على الإنتاجية مقارنة بالتركيز على الملاءة المالية للمقترض في النظام المصرفي التقليدي.

ما يهم البنك هو استرجاع قروضه مع الفوائد في الوقت المحدد، ولذا فإن الاعتبار الغالب هو مدى قدرة المقترض على الوفاء بالدين، أما في نظام تقاسم الربح والخسارة فإن المصرف يتلقى فائدة فقط إن نجح المشروع وحقق ربحاً. وبالتالي فإن المصرف الإسلامي يهتم أكثر بسلامة المشروع أضف إلى ذلك أن التمويل في هذا الأخير يكون مرتبط بالاقتصاد الحقيقي المنتج للثروة (سلم الخدمات) عكس ما هو سائد لدى البنوك الربوية التي تقوم غالباً بتمويل أصول وهمية كالمضاربة على العقود والمشتقات.

¹ - فارس مسدور، التمويل الإسلامي من الفقه إلى تمويل المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 1992، ص 87.

3- ارتباطه بالعقيدة الإسلامية.

المسلم في كل تصرفاته ملتزم بأصول الحلال والحرام في شريعته، فهو يقدم على الحلال الواضح الذي يطمئن إليه قلبه، ويتجنب الحرام الذي يمنعه دينه، ويحظره عليه شرعه، فلا يجراً على مخالفة حكم من أحكام قرآنه أو سنة نبيه، وقد نص القرآن الكريم على تحريم الربا تحريماً قطعياً أبدياً¹.

4- النزعة الاجتماعية الإنسانية.

هدف المصارف الربوية هو الربح وتحقيق أكبر ربح ممكن وبينما هدف المصارف الإسلامية هو التعاون ودرء الضرر، ودفع الحاجة عن طريق القرض الحسن التي لا تأخذ فائدة عليها، وصرف الزكاة إلى الأسر الفقيرة وطلبة العلم وبناء المساجد، ودعم الجمعيات الخيرية التي تقوم برعاية الفقراء طعاماً وخبزاً وكساءً ومأوى، وعلاجاً وتحفيظ القرآن، وإعداد جيل إعداداً صالحاً على منهج التربية الإسلامية في سيرتها السلفية الأولى مع مراعاة المعاصرة والحداثة والتطور النافع المفيد².

5- الالتزام التام بقاعدة الحلال والحرام.

عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها، أي أن المصارف الإسلامية ينبغي عليها تجنب المال الحرام عند حصولها على الموارد وتجميعها لديها واستخدامها في الحلال وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

6- توفير التمويل اللازم.

المصارف الإسلامية تتجه في جهودها نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفقا والأكثر أهمية للفرد من ناحية، وللمجتمع من ناحية أخرى، من ثم الاقتصاد ككل، وبالتالي فإن هذا يتضمن قيامها في إطار ذلك العمل على تنمية النشاطات والقطاعات الاقتصادية وتطويرها سواء كانت زراعية أو صناعية، أو تجارية، أو غيرها وبالشكل الذي يقود إلى تطوير الاقتصاد وتنميته، ومن ثم فإنها بهذا تمارس مهمة المصارف الاختصاصية والتجارية معاً³.

¹- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير صيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 07، 2010/2009، ص306.

²- وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر المعاصر، ط3، بيروت، لبنان، 2002، صص552،553.

³- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، صص95،96.

7- تنمية المال واستثماره.

يعمل البنك الإسلامي على تنمية المال واستثماره باعتباره مستخلف فيه ووكيلا على أصحابه وتوظيفه توظيف فعال لصالح المجتمع، وباعتباره أصلا من أصوله التي يتعين عليه استثمارها، وليس اكتنازها أو حجبها وحرمان المجتمع وهو في حاجة إليها منها وتجنبنا لغضب الله سبحانه وتعالى وابتعادا عن نواهيه¹.

ثانيا: أهداف المصارف الإسلامية.

تسعى المصارف الإسلامية بصورها المختلفة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مختلف المجالات وبالآليات المتاحة، ومن خلال الخصائص التي تميزها والواجب الانسجام معها نذكر منها:

1- الهدف التنموي.

تساهم المصارف الإسلامية بفعالية في تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية إنسانية بأبعاد مختلفة، أهمها:

- السعي إلى إيجاد مناخ مناسب وطرق سليمة، وشرعية لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي، مما يحقق حرية للدول الإسلامية للحد من التبعية التي تسرف في مواردها وخلق تعاون وتكامل بين هذه الدول؛
- العمل من أجل تحقيق تنمية شاملة أو ما يعرف بالعمارة، والتي تساهم في إعادة توطین الأرصدة الإسلامية وتحقيق الاكتفاء الذاتي داخل البلدان الإسلامية دون اللجوء إلى الدول الغربية لتلبية احتياجات ومتطلبات المسلمين؛
- تنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والبيئية والصناعات الصغيرة والتعاونيات، الأساس الفعّال لتطوير البنية الاقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية، من خلال منحهم الدعم والتمويل المالي وتشجيعهم على الخوض في مشاريع كبيرة وتكوين مؤسسات؛
- السعي في توسيع قاعدة العاملين في المجتمع والقضاء على البطالة بين الأفراد، ومن ثم زيادة الناتج للدولة الإسلامية بدعم أصحاب المشاريع بتحقيق مشاريعهم على أرض الواقع.

¹ - حازم أحمد فروانة، رمضان إبراهيم أبو جزر، دور النوافذ الإسلامية في استقطاب العميل من خلال المراجعات دون الفوائد في البنوك الربوية، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 17، العدد 01، 2022، ص241.

2- الهدف الاجتماعي.

- تسعى المصارف الإسلامية في توظيفها إلى الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي، وبين الربحية من جانبين أساسيين يتم مراعاتهما في سياسة البنك الوظيفية، وهما:¹
- التدقيق في مجالات التوظيف الممولة والتأكد من سلامتها وقدرتها على سداد التمويل من خلال تحقيق عائد مناسب، ومن ثم عدم ضياع أموال المودعين بالبنك؛
 - أن يحقق التوظيف مجال خصبا لرفع العمالة ومشاركتها في المشروعات الممولة، وفي الوقت نفسه يسمح عائده بتقديم خدمات اجتماعية، وإلى كل ما يحتاجه المجتمع لتحقيق التكافل الاجتماعي والذي بدوره يحد من الآفات الاجتماعية الأخرى كال فقر، والجريمة...

3- الأهداف الشرعية.

- تكمّن الأهداف الشرعية للمصارف الإسلامية فيما يلي:²
- تقديم البديل الإسلامي لجميع المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة، من خلال تجديد وتطوير الأدوات المصرفية الإسلامية وتوافقها مع المعاملات البنكية الحديثة.
 - غرس وتنمية قيم وقواعد الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات مع المصارف الإسلامية من خلال:
 - عدم التعامل بالربا أخذاً أو عطاءً أو بجميع صورته وأشكاله؛
 - العمل طبقاً لأولويات ومقاصد الشريعة الإسلامية؛
 - تحدي ونبد الحرام في ممارسات وأنشطة المصرف الإسلامي.
 - نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطن بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والنقد الاجتماعي للدول والشعوب.
 - تسعى المصارف الإسلامية إلى تطبيق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية على مختلف أنشطتها ومعاملاتها المصرفية، وعليه فهي تحرص على:³
 - أن تكون عملياتها وأنشطتها خالية من شروط اللادغان والالتزام والجهالة والضرر؛
 - الحرص على إنشاء هيئة رقابية شرعية فعّالة.

¹- عبد اللطيف طبي، التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد المخاطرة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010، ص ص73،74.

²- حمزة سايح، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ضمن قانون النقد والقرض 90/10 -دراسة حالة بنك البركة بالجزائر- مجلة دراسات في الوظيفة العامة، العدد 01، 2013، ص109.

³- سفيان أسمع، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر: الواقع والآفاق، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة الجزائر3، 2022/2021، ص12.

4- جذب الودائع وتنميتها.

يعدّ هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعدّ تطبيقاً للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده. وتعدّ الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعها المطلقة والمقيدة أو ودائع تحت الطلب "الحسابات الجارية" أو ودائع ادخار، وهي مزيج من الحسابات الجارية وودائع الاستثمار.

5- استثمار الأموال.

يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية حيث تعدّ الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية، والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمدعويين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمارات الشرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين، على أن يأخذ المصرف في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية¹.

6- تحقيق الأرباح.

من أهم الأولويات وبدونه لا تستطيع المصارف الإسلامية الاستمرار أو البقاء، بل لن تحقق أهدافها الأخرى إذ أن الربح لا يهم فقط حملة الأسهم باعتباره يعدّ حافزاً أساسياً للاحتفاظ بأسهمهم أو التخلص منها بل يهم المودعين لأنه يحقق لهم الضمان لودائعهم، وتقديم خدمات مصرفية مناسبة لهم بالإضافة إلى أن ربح البنك يهم المجتمع ككل لأن في ذلك أكبر تأمين لوجود البنك واستمرار خدماته².

تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية بمجموعة من الخصائص وأهمها رفض التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاءً، إضافة إلى تركيزها على الإنتاجية بدلاً من التركيز على الملاءة المالية للمتعاملين، أيضاً ما يميز المصارف الإسلامية الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام، وكغيرها من المصارف لها مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها كالأهداف التنموية من خلال السعي إلى إيجاد مناخ مناسب وطرق سليمة وشرعية لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي، العمل من أجل تحقيق تنمية شاملة، كما تسعى المصارف

¹ - أحمد سيد كردي، نظرة عن قرب للتنمية وتطوير البنوك الإسلامية، 2010، ص19.

² - جمال العسالي، طه عبد الرحمان سويبي، البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 06، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ص255.

الإسلامية إلى نشر الوعي المصرفي الإسلامي، وزيادة ثقة المواطن بالنظام الاقتصادي الإسلامي بالإضافة إلى سعيها إلى تحقيق الربح الذي يعد من أهم الأولويات ومن دونه لا تستطيع المصارف الإسلامية الاستمرار أو البقاء.

المطلب الثاني: الخدمات المصرفية ومصادر الأموال في المصارف الإسلامية.

هناك العديد من الخدمات تقدمها المصارف الإسلامية باعتمادها على مصادرها الذاتية أو الخارجية.

الفرع الأول: الخدمات المصرفية.

تقدم المصارف الإسلامية نوعين من الخدمات منها ما هو مصرفي تسعى من خلالها إلى تحقيق الربح وأخرى اجتماعية تهدف من ورائها إلى تحويل العائد الاقتصادي إلى مردود اجتماعي، ولعل أهم هذه الخدمات:

أولاً: الخدمات المصرفية.

تقدم المصارف الإسلامية خدمات مصرفية لعملائها سنحاول استعراضها فيما يلي¹:

1- قبول الودائع المصرفية.

تستقطب المصارف الإسلامية أو المصارف التقليدية عدة أنواع من الودائع، فالودائع الجارية تعطي لصاحبها الحق في سحب الوديعة في أي وقت، فهو بالتالي لا يحصل على وديعة مقابل فتح حساب، أما الودائع الادخارية فيخير المصرف الإسلامي صاحب هذه الوديعة بين أن يودعها في البنك في حساب الاستثمار بالمشاركة، وبين أن يودعها بدون أرباح مع ضمان أصلها، أما الودائع لأجل فتستبدل القواعد عليها في المصارف الإسلامية بنظام المشاركة في ناتج الاستثمار.

2- تحصيل وخصم الكمبيالات.

يمكن للمصرف الإسلامي القيام بتحصيل الكمبيالات (سندات الديون) التي يضعها الدائنون لدى البنك ويفوضونه في تحصيلها، ويحق للبنك قبض عمولة على هذه الخدمة، غير أنه لا يستطيع القيام بخصم هذه الكمبيالات، لأن عملية الخصم تتم مقابل فائدة (ربا) فالخصم هو مقابل الأجل المتبقي لاستحقاق الورق ويمكن أن يدفع البنك قيمة الكمبيالات كاملة قبل موعد استحقاقها، ويعتبر ذلك قرصاً حسناً بشرط أن يكون للمستفيد حساب في ذات البنك، كما يمكن للبنك أن يدفع قيمة الكمبيالة كاملة باعتبارها تمويل يشارك البنك المدين في نتائجه.

¹ - سعد سعيد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2003، ص ص 220، 221.

3- التحويلات المصرفية.

يقصد بها عملية نقل النقود، أو أرصدة الحسابات من حساب إلى حساب، أو من بنك إلى بنك، أو من بلد إلى بلد، وما سينتبع ذلك من تحويل العملة المحلية إلى عمله أجنبية، أو تحويل عملة أجنبية إلى عملة أجنبية أخرى، وتعرف هذه العملية في التطبيق بالحوالة الصادرة، والحوالة الواردة، بالنسبة للحوالة الداخلية التي تتم بعمله واحدة كعملة البلد، فإنها لا تخرج عن كونها وكالة بأجرة، أما بالنسبة للحوالات الخارجية فإنها تضمن أكثر من معاملة فهي بالإضافة إلى الوكالة بأجرة، تشتمل على بيع وشراء العملات الأجنبية فيستفيد البنك في هذه الحالة بالإضافة إلى الأجرة، فرق السعر بين العملتين، على أساس سعر الصرف في نفس اليوم الذي يخطر فيه البنك المحلي البنك الخارجي المحوّل إليه. ويتحدد سعر الصرف للعملات الأجنبية يوميا تبعا لظروف العرض والطلب لكل عملة، كذلك فإن لكل عملة سعر بيع يرتفع قليلا عن سعر الشراء لها، ومن هنا يربح البنك الفرق بين السعرين، وهذه المعاملات تسمى بالصرف ومن شروط الصرف في الفقه الإسلامي التقابض في مجلس العقد باتفاق الفقهاء لكن هذا الشرط غير متحقق في الحوالة الخارجية بحسب الظاهر.

4- بيع الأسهم والسندات.

ذهب معظم الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى القول بجواز بيع الأسهم، وتداولها بالقيمة السوقية وبالتالي فإن المصارف الإسلامية تقوم بإصدار الأسهم وبيعها، وهذا بناء على الآراء الفقهية التي تعتمد عليها في هذا المجال، مع مراعاة ضوابط شرعية في ذلك خاصة فيما يتعلق بطبيعة نشاط الشركة صاحب الأسهم، ومدى احترام الضوابط الشرعية اللازمة، أما فيما يتعلق بالسندات فإن الأمر يختلف، ذلك أن الفقهاء يرون أن بيع وشراء السندات يعتبر من الأمور المحرمة شرعا، لكن هنالك سندات تمويلية استحدثها المفكرون الاقتصاديون المسلمون وهي الصكوك الإسلامية، التي تختلف عن سندات القرض بالفائدة، والتي تمثل حصة مشاركة وليست قرضا¹.

5- الاكتتاب.

من خلال لجوء الشركات المساهمة قبل تكوينها إلى المصارف التي تدير لها عملية الاكتتاب أو طرح أسهمها على الجمهور، وذلك بهدف الترويج والدعاية والإعلان عن هذه الشركات وحرصا من الشركات نفسها على كسب عملاء هذه المصارف فضلا عن تسهيل إجراء الاكتتاب لدى الجمهور.

¹ - عماد غزالي، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010، ص ص 105، 108. بتصرف

6- تأجير الخزائن الحديدية.

تقوم المصارف الإسلامية باقتناء ووضع خزائن حديدية الهدف منها حفظ وثائق العملاء ومقتنياتهم النفيسة حيث يكون لكل خزانة مفتاحين يسلم أحدهما للعميل ويحتفظ المصرف بالآخر، ولا يفتح هذا الأخير إلا في حالة ضياع الأول¹.

7- خدمات مصرفية حديثة.

لقد حدث تطور هام في أسلوب ومجال نشاط المصارف الإسلامية خلال السنوات الأخيرة، فقد تعددت وتنوعت الخدمات التي تقوم بها المصارف وأسلوب تقديمها للزبائن، ويرجع لعدة أسباب أهمها:²

- الاستفادة من التطورات الهائلة في مجال المعلومات والحسابات الآلية.
- التزايد المستمر في احتياجات ورغبة الزبائن .
- التحول في فلسفة العمل المصرفي والتسويق المصرفي حيث أصبحت المصارف تستهدف شريحة واسعة من الزبائن، ولا تقتصر على شريحة أو فئة محدودة منهم، وتحول الاهتمام من التركيز على أداء الخدمات المصرفية إلى التركيز على الزبائن وإشباع احتياجاتهم.
- لقد تعددت أشكال تقييم الخدمات المصرفية وذلك بالاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية والخدمات المصرفية عن بعد، والخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت.

ثانيا: الخدمات الاجتماعية.

المصرف الإسلامي ليس فقط مؤسسة مالية تهدف الى الربح، وإنما هي أيضا مشروع اجتماعي يهدف إلى تحويل العائد الاقتصادي إلى مردود اجتماعي في سبيل تحقيق هذا الهدف تقوم المصارف بتقديم مجموعه متكاملة من الخدمات الاجتماعية، واستخدامها كأداة لتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة، ولعل أهم هذه الخدمات نجد:

¹ - عبدالرزاق رحيم جدي الهيثي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان، ط1، 1998، ص333.

² - مسعود قاسم محمد، تأثير جودة الخدمة المصرفية على رضا الزبون، دراسة استطلاعية في المصارف التجارية في مدينة دهوك رسالة ماجستير جامعة الشرق الأردني كلية العلوم الاقتصادية والإدارية - قسم المالية والمصرفية، 2020، ص26.

1- خدمة جمع وتوزيع الزكاة.

الزكاة تعني النماء والريح والزيادة، هذه المعاني في **قَالَ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَالَاتِكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾**¹ فهي تظهر مؤديها من الإثم وتنمي أجره، وتأتي الزكاة كذلك بمعاني البركة والمدح والصلاح والنماء فيها هو النمو الحاصل عن بركة الله تعالى ويعتبر ذلك يفيد الأمور الدنيوية والأخروية، وزكاة المال معروفة وهي دفع جزء من مال الأغنياء إلى الفقراء ونحوهم بشروط خاصة².

يتولى المصرف الإسلامي إخراج زكاة أموال المصرف وأرباح مساهميه، وزكاة من يوكله من المودعين لديه والمتعاملين معه، وأموال مشاريعه والشركات التابعة له وعروض التجارة من السلع والأصول المنقولة الأخرى وأمواله المرصودة للاستثمار المشترك الغير مستغلة. بالإضافة إلى الاحتياجات والنقد السائل وكل مال حال عليه الحول يقوم المصرف الإسلامي بجمع الزكاة المفروضة على أمواله وأموال مودعيه ومن أفراد المجتمع في صندوق الزكاة لديه، التي تقوم عليها لجنة متخصصة تناط بها سمة الإشراف على توزيع الزكاة في مقاصدها الشرعية، ومن الواجب أن لا يتقاضى المصرف الإسلامي أية أجور أو عمولات عن إدارة صندوق الزكاة لما يمثله هذا الصندوق من أهداف دينية واجتماعية سامية³.

2- خدمة القرض الحسن.

يمكننا تعريف القرض الحسن بأنه فعل معروف سواء كان بالحلول أو مؤخرا إلى أجل معلوم، ومثل هذا النوع من القروض عادة ما يقدم بعد تحقيق الأرباح في المصارف الإسلامية كما أن القرض الحسن هو بديل عن الربا ويساعد كثيرا في حل مشاكل المعسر⁴.

تقوم المصارف الإسلامية بتقديم نوعين من الخدمات، خدمات مصرفية كقبول الودائع المصرفية تحصيل وخصم الكمبيالات التي يحق فيها للمصرف قبض عمولة على هذه الخدمة، أيضا يقدم خدمة التحويل المصرفية الاكتتاب، تأجير الخزائن الحديدية وغيرها، أما النوع الثاني من الخدمات فتتمثل في الخدمات الاجتماعية وأهمها خدمة القرض الحسن، وخدمة جمع وتوزيع الزكاة.

¹ - سورة التوبة: الآية 103.

² - ختام عارف حسن عماوي، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، أطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010، ص10.

³ - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئ تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1 عمان، 2008م-1429هـ، ص340.

⁴ - محمد نور الدين أردنية، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، أطروحة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2010، ص9.

الفرع الثاني: مصادر الأموال داخل المصارف الإسلامية.

تستند المصارف الإسلامية في استخداماتها ونشاطاتها، خصوصا الاستثمار على مجموعة من الموارد حيث أن زيادة هذه الأخيرة تتيح للمصارف التوسع في هذه الاستخدامات والنشاطات ويحصل العكس، حيث لا تتاح القدرة الكافية للتوسع عندما تنخفض الموارد التمويلية لديها¹.
وموارد المصارف الإسلامية تتكون أساسا من:

أولاً: المصادر الداخلية أو التمويل الذاتي.

تتضمن مصادر أموال المصرف الإسلامي الداخلية في مساهمات أصحاب المصرف والأموال الناشئة عن نتائج أعماله وهي كالاتي:²

1- رأس المال.

هو المصدر الذي تتدفق منه الموارد للمصرف، وبه يتم تأسيس المصرف وإيجاد الكيان الاعتباري له وإعداده وتجهيزه لكي يبدأ في ممارسة نشاطه، بتوفير كافة المستلزمات الأولية اللازمة لذلك من موظفين وأثاث ومعدات وأجهزة وأدوات وغيرهم.

2- المخصصات.

تمثل المخصصات المبالغ التي يتم استرجاعها من الأرباح المحققة للمصرف لمواجهة النقص في قيم الأصول، أو لمواجهة التزامات لم تتحدد للمصرف قيمتها وإن لم تكن مؤكدة الوقوع.

3- الاحتياطات.

وتنقسم إلى:³

أ- الاحتياطي القانوني: هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل المؤسسة ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتبعا لقانون الدولة التي يوجد بها المصرف الإسلامي فإن جزءا معيناً من الأرباح سيحول إلى حساب الاحتياطي القانوني.

¹ محمد الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراتة، ط1، 2010، ص139.

² أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص دراسات مالية ومحاسبة معقدة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص25.

³ محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص ص52، 54.

ب- **الاحتياطي العام:** وهو عبارة عن حساب لا يفرضه القانون ولكن يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأس مال المصرف، ويمكن لهذا الحساب أن يخضع لنفس الشروط كأن ينص عليه القانون التأسيسي ويبين نسبة الأرباح التي تحول إلى هذا الحساب.

ج- **احتياطات أخرى:** لقد تم اقتراح تكوين حساب احتياطي آخر يخصص لمواجهة خسائر قد تلحق بالبنك ولذلك لن يعرف أصحاب الودائع أو المصرف الخسارة، إلا في الحالة التي تكون فيها هذه الأخيرة أكبر من مقدار الاحتياطي الموجود، وهذا نادرا ما يحدث في ظروف اقتصادية عادية، والملاحظ أن بعض المصارف بدأت تستعمل مثل هذا الحساب لمواجهة المستقبل المجهول، كبنك فيصل الإسلامي الذي ظهر بميزانيته ولأول مرة سنة 1980 حساب "احتياطي أخطار الاستثمار بالمشاركة، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على توفر الميزة التي تتمتع بها المصارف الإسلامية للتقليل من أخطار الخسائر.

د- **الأرباح المحتجزة:** هي المبالغ التي تقتطع من أرباح المصرف المحققة خلال السنة المالية، ويتم ترحيلها إلى السنوات التالية، وتستخدم في تمويل مختلف الأنشطة والعمليات ويمكن للمصرف أن يقرر احتجاز كل الأرباح المحققة بموافقة من الجمعية العامة¹.

تعتبر حقوق الملكية من رأس مال واحتياطات وأرباح محتجزة من أهم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية، باعتبارها أحد الركائز التي يعتمد عليها المصرف لمواجهة المخاطر الناتجة عن قيامه بمختلف الأنشطة الاستثمارية المتوسطة وطويلة الأجل، التي تتميز بارتفاع مخاطرها.

ثانيا: المصادر الخارجية أو التمويل الخارجي.

تمثل أهم المصادر الخارجية التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في:

1- الودائع الجارية.

يتصف هذا النوع من الودائع بأنها مضمونة السداد، وبالتالي فهي لا تحقق أية عائد لصاحب هذه الوديعة ويتم الاحتفاظ بهذا النوع من الودائع لغاية نشر الأعمال، وتعتمد المصارف الإسلامية اعتمادا كبيرا على هذا النوع من الودائع، مما يتطلب ضرورة الاحتفاظ بسيولة كافية لمقابلة السحوبات على هذه الودائع، وينظر إلى الودائع الجارية على أنها بمثابة أمانة أو قرض حسن من المودع إلى البنك².

¹ - محسن أحمد الخضير، البنوك الإسلامية، ط1، 1990، ص113.

² - إبراهيم كراسنة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص5.

2- الحسابات الاستثمارية.

تمثل الحسابات الاستثمارية الأموال التي ترد إلى المصرف الإسلامي بقرض المساهمة في النشاط الاستثماري له، حيث أنها تودع إما لمدة معينة أو بدون تحديد المدة، ويقوم المصرف الإسلامي باستخدام هذه الحسابات مع ما يخصص من رأسماله في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية المختلفة وفق المشاركة في الربح والخسارة.

وتنقسم الحسابات الاستثمارية إلى نوعين هما¹:

أ- **الحسابات الاستثمارية المشتركة (غير مخصصة):** وهي التي يهدف أصحابها إلى المشاركة في العمليات الاستثمارية التي يقوم بها المصرف الإسلامي، وذلك للحصول على فائدة عليها، ويقوم المصرف كنائب ووكيل عن المودعين باستثمارها في الأوجه المناسبة، دون تدخل من المودعين بعد أخذ الموافقة المسبقة منهم.

ب- **الحسابات الاستثمارية المخصصة:** وهي الحسابات التي يقوم أصحابها بإيداعها في البنك الإسلامي بغرض استثمارها في مشاريع محددة بناء على رغبتهم الخاصة، مثل الاستثمار في مجال الإسكان أو صناعة الدواء أو مشروعات إنتاجية وخدمانية أخرى.

3- الودائع الادخارية.

وهي ودائع صغيرة غالبا يعطى صاحبها بموجبها دفتر توفير يقيد فيه إيداعاته وسحوباته ويحق له سحب بعض أو كل من رصيده في أي وقت شاء، وتعطي المصارف التقليدية على هذا النوع من الودائع نسبة ثابتة من الفائدة وفي حين يعرض المصرف الإسلامي على المودع ثلاث خيارات هي:²

- أن يودع أمواله في حساب استثمار بالمشاركة في الأرباح؛
- أن يودع جزء من أمواله في حساب الاستثمار، ويترك جزء آخر للسحب منه عند الاحتياج؛
- أن يودع الاموال بدون أرباح مع ضمان أصلها.

والسند الشرعي لهذه الاختيارات ما جاء في قرار المؤتمر الأول للمصرف الاسلامي بدبي حول حساب توفير حيث نص على أن: "حسابات التوفير يحصل صاحبها على الربح في حالة النص عند فتح الحساب إذ أن المعامل بين الصرف والمودع تأخذ حكم المضاربة."

¹ - عماد غرازي، مرجع سابق، ص 36، 37.

² - محمد الطاهر قادري، جهيد البشير، عبد الكريم كاكي، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن المصرية للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2014، ص 32.

4- صكوك التمويل الإسلامية.

يمكن للبنوك الإسلامية إصدار أنواع مختلفة من صكوك إسلامية التي تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف توفير موارد مالية للمصرف تساعد على تحقيق أهدافه وتمكنه من إنجاز مشروعاته، ويمكن النظر إلى هذه الصكوك الإسلامية كبديل عن شهادات الإيداع التي تصدرها المصارف التقليدية.

توجد عدة أنواع من الصكوك الإسلامية نذكر أهمها: صكوك زيادة رأس مال البنك المؤقتة، صكوك المشاركة في الفائدة، صكوك إيداع إسلامية لأجل متوسطة، صكوك الاستثمار القطاعية المحددة، صكوك الاستثمار في مشروع معين.

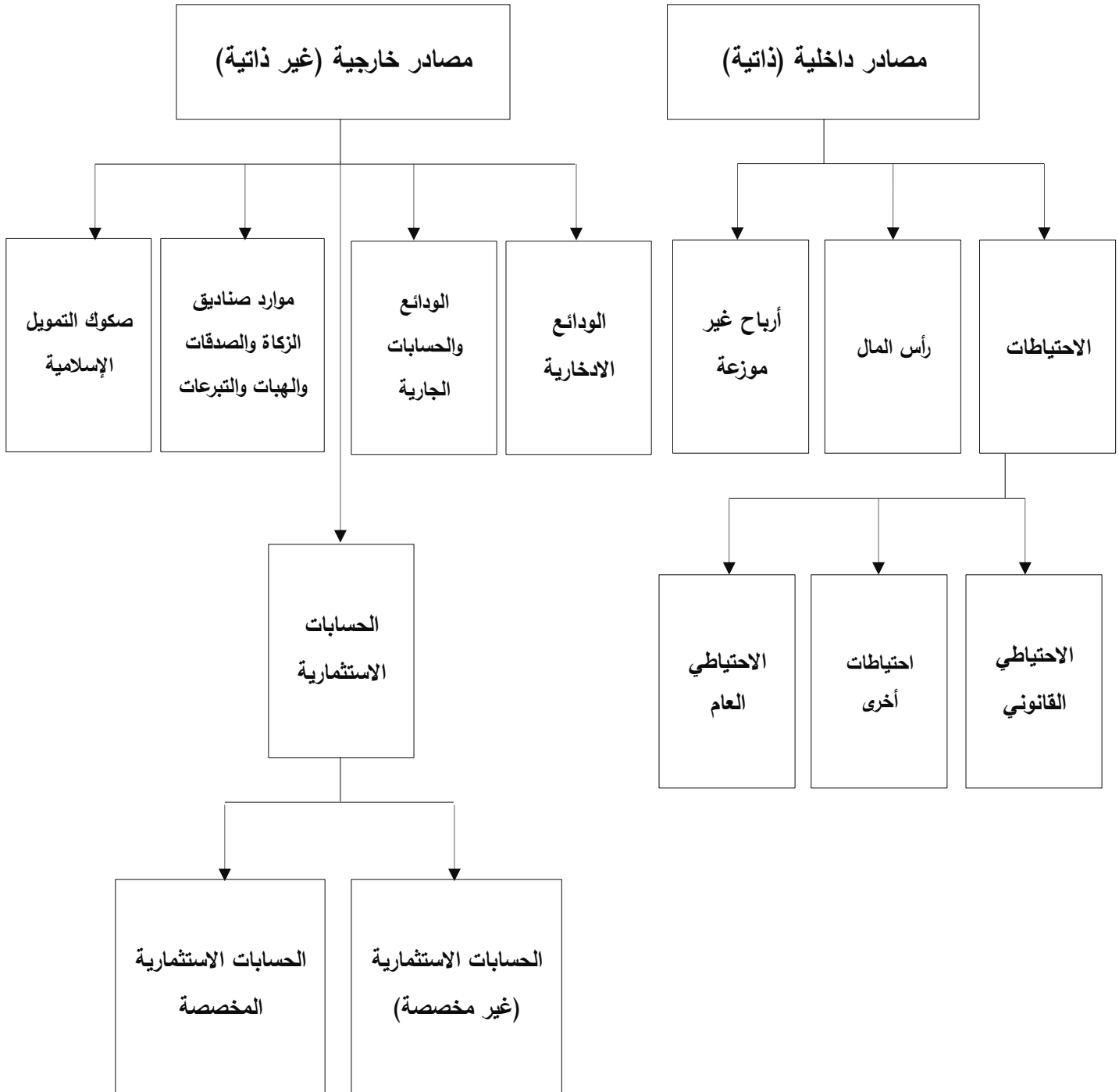
5- موارد صناديق الزكاة والصدقات والهبات والتبرعات.

هناك عدة أنواع من الصناديق في المصرف الإسلامي تتجمع فيه حصيلة كبيرة وتعتبر من مصادر المصرف الخارجية، ومن أهم هذه الصناديق صندوق الزكاة الذي يتميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف التقليدية بإدارة هذه الصناديق، والتي يفتطعها المصرف من ناتج أعماله، ومن ناتج استثمارات عملائه فيه، بالإضافة إلى الأفراد الآخرين غير العملاء، ولعل أهم مصادر هذا الصندوق، الزكاة الواجبة على نتائج أعمال المصرف، الزكاة المحصلة من العملاء على أموالهم، زكاة المساهمين الزكاة من غير العملاء من أفراد المجتمع المحلي¹.

تعتمد المصارف الإسلامية في ممارسة نشاطاتها على مجموعة من المصادر والموارد منها ما هو داخلي كرأس المال والمخصصات، والتي تتمثل في المبالغ المالية التي يتم استردادها من الأرباح المحققة للمصرف والاحتياطات بكل أنواعها، أما الموارد الخارجية فتتمثل في الودائع الجارية والودائع الادخارية والحسابات الاستثمارية، وهي عبارة عن أموال ترد إلى المصرف الإسلامي بغرض المساهمة في النشاط الاستثماري، وتنقسم بدورها إلى نوعين: حسابات استثمارية غير مخصصة وحسابات استثمارية مخصصة. إضافة إلى مصادر خارجية أخرى كصكوك التمويل الإسلامية وموارد صناديق الزكاة والصدقات والهبات.

¹ - محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 199، 200.

الشكل رقم (01): يبين مصادر أموال المصارف الإسلامية.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق.

المطلب الثالث: ماهية المؤسسات الناشئة.

تزايد الاهتمام بدعم المؤسسات الناشئة من قبل الدول والحكومات عن طريق إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لها، وإنشاء المؤسسات والهيئات المتخصصة في تمويل ودعم هذه المشروعات حتى ترقى لتحقيق الأهداف المخصصة لها والمساهمة في تطور وازدهار الاقتصاد.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الناشئة.

على الرغم من الدراسات الكثيرة التي تناولت موضوع المؤسسات الناشئة خاصة في الآونة الأخيرة إلا أنه لا يوجد تعريف موحد إذ أن كلمة ناشئة لها مفاهيم نسبية تختلف من قطاع إلى آخر ومن دولة لأخرى.

سنحاول إرساء بعض المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات:

1- هي مؤسسة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة، بهدف تطوير منتج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق بحسب طبيعتها، تميل المؤسسات الناشئة التقليدية إلى التمتع بأعمالها المحدودة عند التأسيس وانطلاقها من مبلغ استثماري أولي يضعه المؤسسون¹.

2- هي مؤسسة تسعى لتحقيق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، بغض النظر عن حجم الشركة، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطر عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها².

3- حسب القاموس الانجليزي تعرف المؤسسة الناشئة Startup: هي مشروع صغير في بداية مهده، وتتكون كلمة Startup من جزأين، Start وهو الإشارة إلى فكرة الانطلاق و up الذي يشير لفكرة النمو القوي³.

هي عبارة عن مشروع صغير في مرحلة البحث والتطور وجاهز للانطلاق صمم لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة مميزة لإطلاقها في السوق، يتميز بالنمو المحتمل القوي، والاستخدام للتقنيات الجديدة المبتكرة كما أنه يتميز بارتفاع عدم التأكد والمخاطرة العالية.

¹ محمد هاني، المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور المحلي، جامعة البويرة، ص52.

² مصطفى بورنان، علي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دقاتر اقتصادية جامعة الأغواط، جامعة الجلفة، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص52.

³ مفروم برودي، المؤسسات في الجزائر الواقع المأمول، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، المجلد 07 العدد 03، 2020، ص344.

الفرع الثاني: مميزات ودورة حياة المؤسسات الناشئة.

للمؤسسات الناشئة مجموعة من المميزات تميزها عن غيرها من المؤسسات، كما أنها تمر بمراحل عديدة خلال حياتها.

أولاً: مميزات المؤسسات الناشئة.

تتميز المؤسسات الناشئة بكونها تقوم بأعمالها التجارية على أفكار رائدة واتباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، ومن أهم المميزات أيضاً نذكر منها:

1- شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد.

من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة Startup هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بمعنى أن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة، أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك بنمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة¹.

2- شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها.

تتميز Startup بأنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة novatire، وإشباع حاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، يعتمد مؤسسوها على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال².

3- شركات منخفضة التكاليف:

المؤسسات الناشئة مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة، أي تتطلب تكاليف صغيرة جداً مقارنة بالأرباح التي تتحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل فجائي وسريع³.

¹ عائشة بن جعفر، إبراهيم شالا، أحمد طبوش، المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والتحديات، حوليات جامعة بشار العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، ص93.

² سيد أحمد قادري، مولاي ناجم مراد، أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة، دراسة حالة مشتلة أدرار مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص مالية المؤسسة، 2021/2020، ص07.

³ آمنة مخانشة، المؤسسات الناشئة في الجزائر الإطار المفاهيمي والقانوني، مجلة صوت القانون، جامعة سطيف، المجلد 08 العدد 01، 2021، ص75.

4- شركات مؤقتة.

تتصف المؤسسات الناشئة كذلك بأنها مؤقتة أي أنها في مرحلة أولوية وخاصة، سرعان ما تتحول إلى مؤسسة تقليدية وكلاسيكية فور تحويل الفكرة إلى عمل تجاري¹.

ثانياً: دورة حياة المؤسسات الناشئة.

يخيل لدينا أن ما يميز المؤسسات الناشئة Startup هو النمو السريع والمستمر، إلا أن الحقيقة غير ذلك فهذه المؤسسات كثيراً ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتدب قبل الوصول إلى القمة ويمكننا إبراز ذلك من خلال المنحنى التالي والمصمم من قبل Paul Graham.

1- المرحلة الأولى.

وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما أو مجموعة من الأشخاص بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هذه المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيداً ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل، والبحث عن من يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

2- مرحلة النمو.

عندما تصل إلى مرحلة النمو، فإن الأمر كله يتعلق بتوسيع نطاق العمل، في هذه المرحلة تكون قد نجحت في إطلاق المنتج وزيادة قاعدة المستخدمين، وبالتالي يجب أن يركز العمل على توليد مصدر ثابت للأموال مع محاولة الوصول إلى عملاء جدد، هنا تتمثل العقبة الأكبر في تقسيم الوقت بين الطلبات المختلفة التي تحتاج إلى الانتباه، مثل تحديد العملاء الجدد ومتابعتهم، وإدارة زيادة الإيرادات ومساعدة العملاء، وتطوير المنتج أو الخدمة وإدارة الأعمال، والتفوق على المنافسين، وما إلى ذلك، قد تحتاج إلى أشخاص للمساعدة في إدارة جوانب من عملك، ما قد يعني تعيين مستشارين أو موظفين، أو الاستعانة بمصادر خارجية لمهام معينة².

¹ جمال الدين دندن، تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، الملتقى الوطني للمؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة جامعة الجزائر 1، يوسف بن خدة، 2022، ص 87.

² شريفة بوالشعور، دور حاضرات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startup -دراسة حالة الجزائر-، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 04، العدد 02، ص 421.

3- مرحلة مبكرة من الإقلاع والانزلاق في الوادي.

يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة، في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكره الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي، حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحني نحو التراجع، وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة¹.

4- مرحلة النمو وتسلق المنحدر.

في هذه المرحلة تبدأ المؤسسة الناشئة في النمو من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم من خلالها إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق واسع².

5- مرحلة الازدهار.

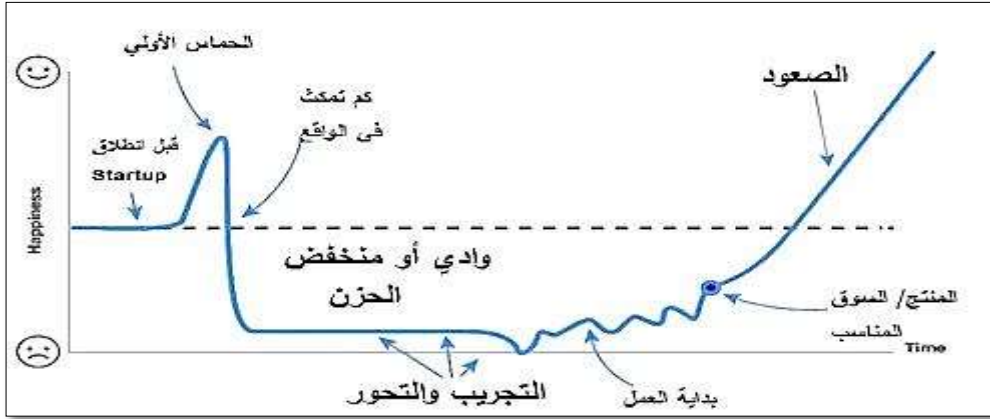
وهي المرحلة التي يأملها كل مصمم لمؤسسة ناشئة وعامل فيها، ذلك أنها تمثل مرحلة كسب الخبرة وضمان البقاء على قيد الحياة والاستمرارية في التنافس، من خلال تحويل الخبرات السابقة والسقطات الماضية إلى مناعة ضد مثلها في المستقبل مع تطور أكبر وأعمق لحقيقة الفكرة الإبداعية الأولى، ففي هذه المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحني بالارتفاع، حيث يحتمل أن 20% إلى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة³.

¹ - منى بسويح، ياسين ميموني، سفيان بوقطاية، واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الآلي، جامعة غليزان، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص408.

² - حكيمة سماتي، استحداث المؤسسات الناشئة في الجزائر، الملتقى الوطني للمؤسسات الناشئة عامل أساسي للتنمية المستدامة كلية الحقوق، 2022، ص40.

³ - أمير عبد الحميد، المؤسسات الناشئة ودورها في دفع عملية التنمية، الملتقى الوطني للمؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، جامعة الجزائر، 2022، ص147.

الشكل رقم (02): يبين دورة حياة المؤسسات الناشئة.



المصدر: منى بسويح، ياسين ميموني، سفيان بوقطاية، واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الآلي، جامعة غليزان، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص407.

تعرف المؤسسات الناشئة أنها مؤسسات حديثة العهد تهدف إلى تطوير منتج أو خدمة وإطلاقها في السوق لها مجموعة من المميزات فهي مؤسسة أمامها فرصة للنمو التدريجي، والمتزايد ومتعلقة بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها كما تتميز بكونها لها الخيار إما بالنمو والنضج، أو الفشل والإفلاس، تمر بمراحل صعبة وتذبذب قبل الوصول إلى القمة.

الفرع الثالث: شروط قيام المؤسسة الناشئة.

إن العالم يعرف سرعة كبيرة في التقدم التكنولوجي والابتكار والاختراع، فالاقتصاد يتأثر كثيرا بالابتكار ذلك أنه تحقق قيمة اقتصادية كبيرة وضمان فرص عمل ونمو، ومع حلول اقتصاد المعرفة كمصدر للثروة محل اقتصاد رأس المال فإن الابتكار أصبح ضرورة حتمية لرفع الكفاءة للمؤسسة وللإقتصاد القومي ككل إضافة إلى عوامل أخرى مهمة تساعد في نجاح المؤسسة الناشئة نذكر منها¹:

أولاً: الابتكار.

إن الابتكار هو ترجمة لكلمة Innovation والذي قد يترجمه البعض بالتجديد، كما في ترجمة كتاب "بيتر دراكر" Innovation and Entrepreneurship الذي ترجم إلى "التجديد والمقاومة"، مع التأكيد على أن التجديد قد يعني المنتج الحالي في حين أن "دراكر" في كتابه استخدم "Innovation"، أي ابتكار بمعناه الواسع "الجزري والتدريجي" أكثر مما يعني التجديد، وعادة ما يختلط مفهوم الابتكار مع مفاهيم أخرى مثل الريادة الاختراع، الإبداع التحسين.

¹ - جلييلة بن عياد، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة محمد بوقرة بومرداس المجلد 08، العدد 01، 2022، ص ص164،161.

إن بيئة الأعمال الحالية أصبحت تتميز بالمنافسة القوية، مما جعلها تتبنى استراتيجيات قائمة على الابتكار ذلك أن الابتكار هو قدرة الشركة على التوصل إلى ما هو جديد يضيف قيمة أكبر وأسرع من المنافسين في السوق. مما يعني أن الابتكار لم يتوقف عند عتبة الفكرة الجديدة، بل ذهب إلى تحقيق أهداف الشركة في السوق.

ثانياً: البيئة القانونية.

تعد التشريعات والقوانين أحد المصادر الرئيسية التي تهيء البيئة المستديمة لنجاح المؤسسات، وتتميز معظم التدابير التشريعية المحفزة لأنشطة المؤسسة والاقتصاد المعرفي في العالم المتقدم، حيث أنها لا تتخذ شكل قوانين تقليدية وإنما تتخذ شكل أدوات تشريعية أكثر بساطة وأكثر مرونة من القوانين التقليدية.

لأجل منح المؤسسات الحديثة علامة "مؤسسة ناشئة" تتولى اللجنة الوطنية هاته المهمة وهذا حسب ما نصت عليه المادة 2 من المرسوم التنفيذي 254/20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "المؤسسة الناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها الناشئة وسيرها.

ثالثاً: التمويل.

المؤسسة الناشئة هي مجموع الموارد البشرية والمالية والمادية التي ترصد لأجل ترقية فكرة إبداعية قد تكون جديدة، أو موجودة في الأسواق خارج نطاقها الذي تستهدفه، عادة ما يكون تمويلها من متعاملين اقتصاديين كالبنوك والمؤسسات الرائدة والهيئات الحكومية الداعمة.

هناك مجموعة من الشروط والعوامل تساهم في استمرار ونمو المؤسسات الناشئة، ولعل أهمها عنصر الابتكار الذي لا بد من توفره نظراً للمنافسة القوية التي تتميز بها بيئة الأعمال الحالية، كما تعد البيئة القانونية أحد المصادر الرئيسية لنجاح المؤسسات لكونها تتخذ شكل أدوات تشريعية أكثر بساطة وأكثر مرونة من القوانين التقليدية، إضافة إلى عنصر التمويل سواء كان من قبل البنوك والمؤسسات الرائدة أو من قبل الهيئات الحكومية الداعمة.

الفرع الرابع: دور المؤسسات الناشئة وأهم خصائصها.

للمؤسسات الناشئة دور مهم على المستوى الاقتصادي، كما لها مجموعة من الخصائص.

أولاً: دور المؤسسات الناشئة.

يرى الخبراء في المجال الاقتصادي أن المؤسسات الناشئة لها دور مهم لمواجهة تحديات هائلة وعديدة تعاني منها الاقتصاديات في بلدان العالم السائرة في طريق النمو وكذلك المساهمة في النهوض باقتصادياتها الوطنية وتساهم في الناتج المحلي الإجمالي لها.

يمكننا تلخيص أهمية ودور المؤسسات الناشئة كالتالي¹:

1- المساهمة في التطوير النسبي الاقتصادي.

تعالج القضايا الاقتصادية من خلال أبحاثها وتساهم المؤسسات الناشئة في نشر القيم، والمبادئ الاقتصادية والتنظيمية الإيجابية كالمبادرة، الإبداع، الابتكار، إدارة الوقت، الكفاءة والفعالية، كما تساهم في إنتاج سلع وخدمات مبتكرة وجديدة، مما يؤدي إلى تنويع في المنتجات والمساهمة في تطوير وإنشاء الأنسجة الاقتصادية الجديدة الأخرى التي تدعم الأنسجة التقليدية.

2- استثمار المدخرات وتعزيز وجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي.

القدرة على توظيف مدخرات صاحب أو أصحاب المشروع بدلا من بقائها مكتنزة أو موظفة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، مما يسمح بإحداث تراكم رأسمالي وكذا نقل شريحة أفراد من دخل أقل إلى دخل أعلى (إعادة توزيع الدخل) و جذب المستثمرين المحليين والأجانب.

3- توسيع القاعدة الإنتاجية.

تعتبر المؤسسات الناشئة أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات إنتاج بدائل الواردات لتوفير حاجات السوق من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة، بالإضافة إلى قدرتها واعتمادها على الخدمات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

4- حاضنة للمهارات والإبداعات.

إن المؤسسات الناشئة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة².

5- توفير مناصب العمل.

فالمؤسسات الناشئة تعد مصدرا رئيسيا لخلق فرص العمل فنسبة التشغيل فيها تتراوح ما بين 60%-70% في بعض البلدان مثل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية³.

¹ - حسين يوسف، إسماعيل صديقي، دراسة لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، المركز الجامعي مغنية، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص72.

² - نبيل حواء، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion des PME-ME، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الطبعة الأولى، بيروت، 1428هـ-2007م، ص89. بتصرف.

³ - Bouguedour Lyes, Boukhari Lilia, **contribution des banques islamiques au financement des PME en Algérie « Cas d'Al BARAKA banque »**, mémoire de fin d'études En vue de l'obtention du diplôme de MASTER en Sciences Economiques Option : Economies Monétaires et Bancaire, université Tizi-Ouzou, 2020/2021, p10.

6- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية.

تكمُن أهمية المؤسسات الناشئة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، حيث تركز على تثمين البحوث العلمية تماشياً مع تطور المجتمعات وتلبية للاحتياجات الجديدة، إضافة إلى أن المؤسسات الناشئة أصبحت من أهم الأسباب لتعزيز مداخل الدولة وهذا راجع لتحقيقها الأرباح في وقت قصير، وقلة تكاليفها بالنظر إلى عدد العاملين فيها¹.

7- تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

للمشروعات الناشئة دور مؤثر وفعال في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع ككل حيث تساهم في توليد الكثير من فرص العمل الأمر الذي يؤدي إلى إشباع حاجة الفرد وضمان دخله بما يحقق الكفاية له ولأسرته، كما أن لهذه المشروعات دور فاعل في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق الحد من الهجرة الداخلية والخارجية، كما أنها تساهم في تنمية العلاقات الشخصية في المجتمع².

تلعب المؤسسات الناشئة دوراً فعالاً ومهم في مواجهة التحديات التي تعاني منها اقتصاديات الدول من خلال المساهمة في معالجة القضايا الاقتصادية من خلال أبحاثها، كما تساهم في نشر القيم والمبادئ التنظيمية كما تساهم في استثمار المدخرات وجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي، إضافة إلى دور المؤسسات الناشئة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير مناصب الشغل.

ثانياً: خصائص المؤسسات الناشئة.

للمؤسسات الناشئة مجموعة خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات أهمها:³

1- سهولة إقامة مشروع المؤسسة الناشئة.

إن إقامة مشروع مؤسسة ناشئة أسهل بكثير من إقامة مشروع، أو مؤسسة عملاقة وذلك لأن هذا الأخير يتطلب تهيئة الأراضي اللازمة لبناء المؤسسة ومستلزمات أخرى، كل ذلك يتطلب أموال ضخمة عكس إقامة مؤسسة ناشئة لا يكلف مصاريف إعدادية كبيرة، وهذا ما زاد إقبال المستثمرين عليه.

¹ - نوال مازيغي، آسيا رحايمية، تأسيس المؤسسات الناشئة في ظل المرسوم التنفيذي 20-254، الملتقى الوطني للمؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق، 2020، ص55.

² - بكر ربحان، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، الملتقى السنوي السادس الأكاديمية العربية، عمان، 2003، ص27.

³ - أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص91، بتصرف.

2- الاعتماد على التمويل الخارجي.

المؤسسات الناشئة بشكل عام تميل إلى اعتمادها على تمويلات خارجية كبيرة: بهدف دعم نموها خصوصا تلك العاملة في قطاع التكنولوجيا الحديثة والتي تمتاز بارتفاع تكاليف البحث والتطوير فيها، وكذا تكاليف تجسيد تلك الابتكارات إلى الواقع، وتختص هذه المؤسسات في هذا الجانب بأنها كانت الفاعل الرئيسي في ظهور أنواع كثيرة من التمويلات التي لم تكن موجودة من قبل، كتمويل رأس المال، مخاطر التمويل الجماعي، ضمانات القروض والتي تعتمد عليها بشكل كبير، وتجدر الإشارة إلى أن الحاجات الكبيرة للمؤسسات الناشئة لهذه التمويلات لا تحركه أهداف ضمان البقاء والاستمرارية فقط، وإنما أيضا تحركه أهداف التوسع واستغلال فرص النمو المتاحة إذ يستند Graham في هذا الباب على سبيل المثال إلى أن المؤسسة الناشئة تظل تستقبل رؤوس الأموال المخاطرة حتى وإن لم تكن في حاجة إليها، وذلك دعما لنموها.

3- سرعة اتخاذ القرار.

هذا راجع لقلّة التدرج الوظيفي وعدد العمال، وهذا ما يساعدها على معالجة المشاكل بشكل سريع وأيضا مرونتها وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات التي تحدث في محيطها¹.

4- مؤسسات حديثة النشأة.

يرى البعض أن إضفاء وصف مؤسسة حديثة النشأة لا يأخذ على سبيل العمر والحجم بل لا بد أن تتوفر على ثلاثة شروط تتمثل في إمكانية النمو القوي والسريع للمؤسسة، استخدامها للتكنولوجيا الحديثة، وحاجتها إلى تمويل معتبر، فيما يخص إمكانية النمو القوي والسريع للمؤسسة فهذا يعني لها فرصة النمو التدريجي والمتزايد وإمكانيتها الارتقاء بعملها التجاري بشكل سريع دون الزيادة في التكاليف وقادرة على تحقيق أرباح كبيرة جدا، فهي إذن تسعى إلى التطور من أجل التحول إلى مؤسسات ضخمة ناجحة تساهم في خلق وظائف جديدة، مما يساهم في الحد من البطالة².

هناك مجموعة من الخصائص تعد نقاط ضعف بالنسبة للمؤسسات الناشئة، نذكر منها:³

أ- محدودية وعدم القدرة على اختيار وصياغة استراتيجية العمل؛

¹ - نوال مازيغي، آسيا رحايمية، مرجع سابق، ص 56.

² - ليندة دراني، استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة، مجلة الدراسات القانونية (صنف ج)، جامعة تيزي وزو، المجلد 08، العدد 02، 2022، ص ص 156، 157.

³ - طاهر روابح، ليلي مداني، دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي جامعة بومرداس، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 321.

- ب- عدم قدرتها على تكوين شبكة فعالة للتوزيع بسبب قلة وضعف إمكانياتها؛
- ج- صعوبة بلوغها الموارد التمويلية لعدة أسباب لعل أهمها ضعف هيكلها التمويلي، قلة الضمانات، غياب الماضي المالي لتلك المنشأة؛
- د- لا يمكنها الاستفادة من اقتصاديات الحجم بسبب صغر حجمها (انخفاض تكاليف الإنتاج بزيادة حجمها).
- للمؤسسات الناشئة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات أهمها سهولة إقامة مشروعها لأنه لا يتطلب مصاريف إعدادية كبيرة، اعتمادها بشكل عام على تمويلات خارجية بهدف دعم نموها، إضافة إلى خصائص تعد نقاط ضعف بالنسبة للمؤسسة كمحدودية وعدم القدرة على اختيار استراتيجية العمل، صعوبة بلوغها الموارد التمويلية.

المبحث الثاني: دور المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة.

تلعب المصارف الإسلامية دورا فاعلا وإيجابيا في تمويل المؤسسات الناشئة، التزاما بمبادئها والتي تتمثل في تحرير الفرد وحثه على العمل، من أجل تخليصه من السلبية والتكاسل والتبعية لأصحاب رؤوس الأموال المستغلة.

المطلب الأول: أهمية المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة.

تبرز أهمية المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الناشئة من رسالة المصارف الإسلامية المستمدة من مبادئ الإسلام الحنيف، فرسالة المصارف الإسلامية تتلخص في تخليص الأمة والفرد من التبعية الاقتصادية من خلال استخدامها لوسائل وأدوات عملية مستمدة من أسس الشريعة التي تجعل مصلحة الفرد المسلم هي أساس كل المصالح.

إن المصارف الإسلامية تلعب دورا فاعلا وإيجابيا في تمويل المشروعات الناشئة، التزاما بمبادئها التي تتمثل في تحريض الفرد المسلم وحثه على العمل، مما يترتب عليه تحريره وتخليصه من السلبية والتكاسل والتبعية لأصحاب رؤوس الأموال المستغلة، وذلك عن طريق الأساليب والأدوات التي يستخدمها والتي تتلاءم مع طبيعة المشروعات الناشئة، ومن أهمها صيغة المشاركة المتناقصة (المتناهية بالتمليك)، وصيغة التأجير التمويلي، وصيغة القرض الحسن، هذه الصيغ وغيرها التي تنمي في الفرد المسلم روح الاستقلالية والثقة بالنفس، والتي تعدّ من أساسيات نجاح المشروع الناشئ سواء كان ممثلا في مشاريع أصحاب المهن أو مشاريع الحرفيين أو مشاريع الشباب وخريجي الجامعات أو مشاريع المرأة، وقد كشفت التجارب العلمية نجاح المشروعات الناشئة الممولة من قبل المصارف الإسلامية¹.

ومما يزيد المصارف الإسلامية أهمية في تمويل المشروعات الناشئة، هي تركيز المصارف الربوية على تمويل المشروعات الكبيرة التي تكون مخاطر تمويلها أقل من مخاطر تمويل المشروعات الناشئة.

إن أهمية تمويل المصرف الإسلامي للمشروعات الناشئة يلعب دورا فاعلا في عملية التنمية نابع من خصائص تمويل المصرف الإسلامي المستمدة من الشريعة، ولكن لا بد من أخذ الاعتبارات الفنية والاقتصادية في الحسبان قبا البدء بالتمويل لا سيما في التمويل الاستثماري، وأهم هذه المعايير: معايير السلامة العامة والتي تعتمد على قدرة العميل المالية، قوة مركزه المالي، التعرف على السيولة والتدفقات النقدية، مراجعة الوثائق ومستندات

¹ - سعيد بعزیز، طارق مخلوفي، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر -دراسة حالة بنك البركة الجزائر مجلة دفاتر اقتصادية، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 10، العدد 01، 2019، ص126. بتصرف

الثبوتية، المعايير الإدارية مثل: معايير متعلقة بشخص طلب التمويل ومعايير دراسة الجدوى، ومعايير المتابعة والإشراف، ومعايير الضمانات المالية¹.

تلعب المصارف الإسلامية دورا هاما في تمويل المشروعات الناشئة عن طريق مختلف الأساليب والأدوات التي تتلاءم مع الشريعة الإسلامية من جهة، وطبيعة المؤسسات الناشئة، مع الأخذ بعين الاعتبار السلامة العامة والتي تعتمد على قدرة العميل المالية وقوة مركزه المالي.

المطلب الثاني: أدوات ومنتجات المصارف الإسلامية الملائمة لتمويل المؤسسات الناشئة.

تتنوع وتتعدد الأدوات التمويلية المقدمة من طرف المصارف الإسلامية والناشئة عن توظيف الأموال المودعة لديها بالحلال، فيتخذ الاستثمار في المصارف الإسلامية أشكالا وصورا متعددة وتعتبر كل واحدة منها بديلا مناسباً وملائماً لعمل المؤسسات الناشئة، ومن أهم هذه الصيغ التمويلية نجد:

أولاً: التمويل بصيغة المضاربة.

المضاربة هي عقد بين طرفين أصحاب المال وأصحاب الخبرات بحيث يقدم الطرف الأول ماله ويقدم الطرف الثاني جهده، وخبرته لتحقيق الربح الحلال الذي يوزع بينهما بنسب متفق عليها².

كلمة مضاربة في اللغة مشتقة من الضرب في الأرض بمعنى السعي والعمل في طلب الرزق والمضاربة هي تسمية أهل العراق مأخوذة من الضرب في الأرض بمعنى السعي على الرزق، ويعنى السفر لأن الإتجار يستلزم السفر غالبا³، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنَّ خِفْتُمْ أَنْ يُفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾⁴

للمضاربة منافع جمة علاوة على ما تحققه من فائدة للمضاربين، مثل إنشاء مشروعات جديدة تنتج فرصا جديدة للعمل مما يؤدي إلى المساعدة في التغلب على البطالة، وكذلك في منع اكتناز الأموال حيث أن هناك كثيرا

¹ - محمود سلامة سليمان الجوفيل، دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم، قدمت هذه الخطة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط 2013/2012، ص26.

² - ليلي عبد جاسم، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الجامعة العراقية، معهد الإدارة الرصافة، العدد 48، ج01، ص62.

³ - مصطفى مختاري، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري الاقتصادي-، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008، ص66.

⁴ - سورة النساء: الآية 11.

من الناس خاصة في مجتمعنا الإسلامي يكتنزون أموالهم ولا يودعونها في البنوك خوفا من الشبهة، وبإتاحة الفرصة أمامهم في الاستثمار عن طريق المضاربة كافة المزايا التي استطاع التنظيم المصرفي الحديث أن يحققها بشكل يتوافق مع المتطلبات المتجددة والحاجات المتغيرة والمتطورة في الاقتصاديات المعاصرة، وذلك بالنسبة لمالكي الأموال أو منهم في حاجة إليها المستثمرون أو راغبي الاستثمار على حد سواء، فبالنسبة لمالي المال توفر لهم صيغة المضاربة فرصا كبيرة ومتنوعة للاستثمار وذلك بغض النظر على حجم ما يملكه كل منهما من أموال، كما أنها تعطيهم الحق في استرداد أموالهم والخروج من عمليات الاستثمار عند حاجتهم لذلك، أما بالنسبة للمضاربيين (المستثمرين) فإنها توفر لهم احتياجاتهم المالية بالكم المناسب، وفي الوقت المناسب وتجنبهم التعرض لمشكلات الاستثمار الفردي في حالة المضاربة الخاصة ومشكلة تكاليف الاقتراض الباهضة في حالة المصارف الربوية.

ومن ثم فهي توفر لصغار المستثمرين على وجه الخصوص فرص لعمل المنتج عن طريق التزاوج الطبيعي بين رأس المال والعمل، وفي الوقت نفسه فإن هذه الصيغة الاستثمارية تسمح بجذب المدخرات من الأموال المكتتزة لدى أصحابها غير الراغبين في التعامل بالنظم الربوية¹.

هناك أنواع للمضاربة منها²:

1- المضاربة الفردية.

وهي المضاربة التي تكون فيها العلاقة ثنائية بين مضارب واحد يقدم العمل والجهد وبين رب المال كما أنها تسمى أيضا بالمضاربة الخاصة أو الثنائية.

2- المضاربة الجماعية المشتركة.

وهي المضاربة التي تتعدد فيها الأطراف المشتركة في المضاربة بين أصحاب رؤوس الأموال وأرباب العمل والخبرة، كما هو حاصل في المصارف الإسلامية فهي تتلقى المال من أصحابه بوصفها مضاربا وتقدمه إلى أرباب العمل المتعددين ليضاربوا به بوصفها رب المال.

¹- بهاء الدين بسام مشتهي، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008 -دراسة تحليلية-، جامعة الأزهر بغزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية قسم الاقتصاد، 2007، ص ص44،43.

²- سمير دهيلس، آليات ومتطلبات تطوير المصارف الإسلامية في القطاع المالي الجزائري، المؤتمر الدولي الرابع "تفعيل دور التمويل الإسلامي في القطاع المالي الجزائري"، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص07.

3- المضاربة المطلقة.

هي التي يقيد فيها صاحب المال المضارب به بنوع محدد من التجارة، أو بأشخاص محددين يتاجر معهم، أو بزمان وزمان يزاول فيه النشاط بهذا المال، وتكون للمضارب في هذه الحالة الحرية في تشغيل مال المضارب بالكيفية التي يراها كفيلة بالمحافظة على هذا المال وتحقيق العائد الملائم، وهذه حالة حسابات الاستثمار العام في المصارف الإسلامية.

4- المضاربة المقيدة.

هي التي يدفع فيها رب المال (أصحاب الحسابات الاستثمارية) المال إلى المضارب (المصارف الإسلامية) وتقيد بزمان أو مكان أو نوع من متاع معين بيعا أو شراءً، أو هي التي يقيد فيها المضارب بتصرف معين يتفق عليه عند التعاقد، ويمثلها في التطبيق المصرفي المعاصر حسابات الاستثمار المقيدة.

ثانيا: التمويل بصيغة المرابحة¹.

وفرت هذه الصيغة للمصارف الإسلامية وسيلة تمويلية تمكنها من الوقوف أمام البنوك التقليدية في التمويل قصير الأجل وخاصة في تمويل المخزونات، حيث أن هذه الصيغة قد سدت احتياجات التجار والصناع الذين لا يرغبون في الدخول مع المصارف في المشاركة بكل ما تستلزمه من كشف للأسرار والمعلومات.

ويمكن أن تستفيد المصارف الإسلامية من هذه الصيغة التمويلية في تلبية احتياجات المؤسسات الناشئة خاصة أن تسديد ثمن السلعة مع هامش ربح المصارف يكون غالبا بالتقسيط، تلك الاحتياجات التي تختلف حسب القطاعات المختلفة منها على سبيل المثال:

القطاع الحرفي: عن طريق شراء الآلات والمعدات اللازمة للورش وكذا تزويدها بالمواد الخام.

قطاع المهن الحرة: عن طريق شراء الأجهزة الطبية للأطباء، وتجهيز مكاتب المحامين...

القطاع التجاري: عن طريق شراء البضائع سواء كان من داخل الوطن أو خارجه.

القطاع الزراعي: عن طريق شراء الآلات الزراعية ومدخلات الزراعة كالأسمدة والبذور.

القطاع الإنشائي: عن طريق شراء المعدات ومواد البناء.

ثالثا: التمويل بصيغة المشاركة.

تعتبر المشاركة أحد أهم أدوات التمويل التي تعرضها المصارف الإسلامية، حيث تقوم فكرة التمويل بالمشاركة على أساس أن الممول صاحب رأس المال (البنك) يعتبر شريكا للمتعامل معه في تمويل المشروع حيث

¹ - سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، مجلة الباحث، ص 11.

تربطه معه علاقة شريك بشريك وليست علاقة دائن بمدين، والمشاركة تختلف عن المضاربة في كون طرف يملك المال فقط وطرف آخر يملك المال والعمل (الجهد) معا، غير أن ما يملكه من المال يعتبر غير كاف لذلك يستعين بالطرف الذي يملك المال، حيث يتقاسم الطرفان الربح والخسارة مع وفق نسب يتم الاتفاق عليها مسبقا.

يطبق البنك الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا (له حق الملكية حسب مساهمته) مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع، مع إشراكه في إدارتها ومبايعتها بالقدر اللازم لحفظ حقوقه والاطمئنان إلى عدم حدوث إهمال أو تقصير، ويتم تقاسم الربح بين الطرفين (أو الأطراف) حسب الاتفاق المبرم بينهما أو حسب مساهمة كل طرف في المشروع¹.

حتى يكون عقد المشاركة صحيحا إجرائيا أو شرعيا يجب أن تتوفر الشروط الآتية:²

- أن يكون رأس المال المشارك به نقدا، معلوما من حيث المقدار ويجوز استعمال العروض عند بعض الفقهاء على أن نقيم نقد عند إبرام عقد المشاركة، والجنس والنوع ولا يكون في ذمة الغير؛
- أن يتحمل الطرفين الخسارة كل حسب حصته من رأس المال في الأصل في حالة عدم وقوع الخسارة بسبب تقصير، أو مخالفة بشروط من جانبي الشريك القائم بتنفيذ العمل ولا يجوز الاتفاق على توزيعها بنسب أخرى؛
- يعتبر عقد المشاركة غير لازم حيث أنه يحق لكل شريك أن يفسخه متى شاء شرط عدم ترتيب أي ضرر على أحد الطرفين، فإن حدث ذلك منع الفسخ حيث يزول المانع، تنفيذا للقاعدة الشرعية "لا ضرر ولا إضرار"؛
- قد تتم المشاركة لأجل طويل تنتهي بإنهاء المشروع، وتسمى المشاركة دائمة أو لأجل قصيرة تنتهي بإنهاء صفقة معينة تسمى عندئذ المشاركة المتناقصة؛
- المشاركة الثابتة (طويلة الأجل): هي مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين ويكون شريكا في ملكية هذا المشروع وفي نتائجه من ربح أو خسارة بالنسبة المتفق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة، وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع الذي يأخذ شكلا قانونيا كشركة تضامن أو شركة توصية؛
- المشاركة المتناقصة: المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك هي أسلوب تمويل بالمشاركة في رأسمال مشروع، يكون فيها من حق الشريك أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

¹- نور الدين مزياي، عبير لخشين، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أرساد الدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 03، عدد خاص، أبريل 2020، ص ص324،325.

²- محمد الطاهر الهاشمي، تقييم أداء المصارف الإسلامية في توظيف أساليب التمويل لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية - دراسة تطبيقية مقارنة على المصارف الإسلامية العاملة بالمملكة الأردنية-، 2015/2021، ص 07.

للمشاركة كوسيلة تمويلية عدد من المزايا والعيوب، أما المزايا تتمثل في:¹

- إن لهذا الشكل من التمويل آثار إيجابية على المركز المالي للشركة فالمشاركة تعتبر زيادة حقوق الملكية مما يحسن من نسبة مديونية الشركة ويعزز قدرتها على التحول، ويحسن تصنيفها الائتماني بسبب الأثر المالي والأثر المعنوي المرتبط بوجود مصرف مساهم مما يدعم الشركة ويعزز ثقة المتعاملين به؛
- إن هذا الشكل من التمويل لا يتطلب من الشركة تقديم ضمانات للمصرف المشارك مع أنه يوجد ما يحدث من أن يطلب المصرف ضمانات معينة لتغطية حالات التعدي والتقصير فقط، ولا تعتبر هذه الضمانات بأي حال من الأحوال ضمانات لسلامة رأس المال وحمايته من الخسائر.

وبالمقابل هناك عدة عيوب في المشاركة كوسيلة للتمويل أهمها:

- تسبب ضغوطا على الإدارة المالية للشركة من حيث ارتفاع كلفة رأس المال مقارنة بالمصادر الأخرى للتمويل؛
- أسلوب تمويل غير مرغوب فيه من أصحاب المؤسسات الفردية الذين يعتبرون النشاط الممول من ممتلكاتهم الشخصية وتفضيلهم البنوك التقليدية التي تبقى علاقتهم بها في حدود الدائنة والمديونية؛
- عدم رغبة المصارف في هذا الشكل التمويلي لارتفاع مخاطره وانخفاض عوائده.

رابعا: التمويل بصيغة القرض الحسن.²

القرض في الإسلام يعرف بأنه: دفع المال أو تملك شيء له قيمة بمحض التفضل على أن يرد منه أو يأخذ عوضا متعلقا بذمة. صيغة القرض الحسن تعتبر من أبرز صيغ التمويل التعاوني القائم على أساس إعطاء الحق للمقترض على الانتفاع بالمال على أن يرد مثله، وهذه الصيغة من الصيغ التي تنفرد بها الشريعة الإسلامية في تمويل المحتاجين والفقراء.

وقد شجع الإسلام على التمويل بالقرض الحسن باعتبارها من أهم مصادر التمويل التعاوني، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ

ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فِضَّلْنَاهُ لَهُ﴾³

¹ - حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس مال العامل، أطروحة قدمت لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة، تخصص المصارف الإسلامية كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2009، ص ص 91، 90.

² - محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل، دراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، 2003، ص ص 49، 48.

³ - سورة الحديد: الآية 11.

وللقرض الحسن فوائد كثيرة أهمها تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة، وأنها تتمي في المجتمع التكافل والتراحم، ومنه فالقرض الحسن أجز استثناء لما فيه من الرفع للمشقة ودفع للكرب وتحقيق لمصالح المجتمع.

يُعدّ التمويل بالقرض الحسن من أكثر صيغ التمويل الإسلامية الملائمة لطبيعة وخصائص المشروعات الناشئة، فالقرض الحسن في الأصل صيغة تمويل تعاونية لأن المقرض يقدم للمقترض ليكون له حرية الانتفاع به على أن يرد المقترض مبلغ القرض أو مثله، وهو بذلك يعد من أفضل الصيغ التمويلية التي تتلاءم مع المشروعات الناشئة وذلك للكلفة المحدودة التي يتحملها المشروع الناشئ، وكذلك للمرونة التي يتمتع بها المشروع في حرية استخدامه للمال، كما أن القرض الحسن يعد من أكثر صيغ التمويل كفاءة وفاعلية في تمويل المشروعات فهو يعد نموذجا فاعلا للمزج بين المال القليل والجهد الجاد لكل من القرض والمقترض، إضافة إلى كون صيغة القرض الحسن أكثر ملائمة للمشاريع الصناعية والإنتاجية التي تحتاج إلى رأس المال لفترة محدودة كسواء المواد الخام أو دفع أجور العمال بحيث قد تكون الفترة ضئيلة ولا يرغب صاحب المشروع أن يضع جزء من أرباحه في المشاركة.

خامسا: التمويل بصيغة الاستصناع.

الاستصناع عقد على مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع، ويسمى المشتري مستصنعا، والبائع صانعا والشيء محل العقد مستصنعا فيه والعوض يسمى ثمنا، ويشترط لصحة عقد الاستصناع أن يكون المستصنع به معلوما، ولا يلزم في الاستصناع دفع ثمن وقت التعاقد، كما أن عقد الاستصناع يبيعا وليس وعدا¹.

أما التطبيق لعقد الاستصناع فيظهر في كون البنوك الإسلامية تكون في هذا العقد إما مستصنعة أو صانعة، وتعدّ صيغة الاستصناع من الصيغ التمويلية التنموية حيث تساهم في إنشاء وحدات جديدة لم تكن موجودة مثل تصنيع خطوط الإنتاج الجديدة، أو إنشاء مباني سكنية إلى غير ذلك، وتناسب صيغة التمويل عن طريق البيع باستصناع المنشآت الصغيرة القائمة والتي تريد التوسع في حجم أعمالها عن طريق زيادة خطوط الإنتاج الحالية، أو إنشاء وحدات عقارية لوحدة التجميع إلى غير ذلك من أساليب التوسع في المنشآت، وتمكن هذه الصيغة المصرف من الحصول على قدرة كبيرة من قيمة التمويل خلال مرحلة الإنشاء عن طريق الدفعات المقدمة أو الأقساط الدورية خلال مرحلة التنفيذ².

¹ - محمد عبد الحميد محمد فرحان، مرجع سابق، ص 49.

² - لبنى معطي، أساليب وصيغ التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة بين النظرية والتطبيق، مجلة المالية والأسواق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، ص 343.

سادسا: التمويل بصيغة السلم.

السلم أو السلف مأخوذ من التسليف وهو التقديم لأن ثمن السلعة يكون مقدما عليها، تقول سلف سلفا: تقدم ويجيء السلف على المعان القرض والسلم. كما يعرف السلم هو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل والفقهاء تسميه بيع المحاويج لأنه بيع غائب تدعو ضرورة كل واحد من المتبايعين فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري السلعة وصاحب السلعة محتاج إليه، والمبيع المسلم فيه¹.

- حتى يكون عقد السلم صحيحا يجب احترام الشروط المنصوص عليها شرعا، وهذه الشروط هي:
- يشترط في السلم معلومية رأس المال من حيث الجنس والقدرة لنفي الجهالة وتجنب الخصومة والنزاع؛
 - يشترط أن يسلم رأس المال (الثمن) في مجلس العقد؛
 - لا يجوز أن يكون الدين رأس مال مسلم؛
 - أن يكون السلم فيه (المبيع) في الذمة وموصوف ومعلوم القدرة؛
 - أن يكون السلم فيه مؤجلا ومعلوم الأجل؛
 - الاتفاق على طريقة تسليم البيع دفعة واحدة أو على عدة دفعات.

هناك نوعان للسلم هما العادي والسلم الموازي:

- **السلم العادي:** يكون بين طرفين أحدهم مسلم والآخر مسلم إليه، فالأول باعتباره مشتريا يتقدم بطلب شراء بضاعة بمواصفات وكميات محدودة ويقوم بدفع ثمنها إلى المسلم إليه باعتباره بائعا في وقت إبرام العقد ويؤجل تسليم البضاعة إلى أجل لاحقا، ويجب مراعاة الشروط السابق ذكرها حتى لا يفسد العقد.
- **السلم الموازي أو التمويلي:** يدخل في هذا النوع الطرف الثالث (عادة البنك الإسلامي)، حيث يكون هو المسلم إليه (البائع) الذي يتعهد بتسليم البضاعة الموصوفة في الذمة (المسلم فيه) في أجل معين ويقبض ثمنها من المسلم (المشتري) في مجلس².

سابعا: التمويل بصيغة الإجارة.

عقد الإجارة هو تملك منفعة بعوض، وتختلف الإجارة عن البيع بأن المنفعة في البيع تستوفى دفعة واحدة أما في الإجارة فتستوفى شيئا فشيئا، والإجارة عقد لازم لا يستطيع أحد العاقدين فسخه إلا إذا وجد ما يوجب الفسخ مثل هلاك العين المؤثرة المعينة، أو إتمام العمل أو استيفاء المنفعة المعقود عليها أو انتهاء المدة، أو ظهور عيب

¹ محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري، لسان العرب، المجلد 09، دار صادر، دط، بيروت، دت، ص158.

² خديجة عرقوب، دور الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة (التجربة الماليزية نموذجا في الفترة 2000-2015)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ل.م.د تخصص إدارة المؤسسات، جامعة 20 أوت، سكيكدة، 2017/2016 صص 99، 100.

حدث على المأجور وهو في يد المستأجرة، وإذا انتهت الإجارة على المستأجر رد العين (الأمل) المستأجرة لملكها كانت خالية من الملاك. والبنوك الإسلامية تمتلك المعدات والعقارات المختلفة، فتقوم بتأجيرها للمتعاملين لتلبية حاجياتهم وتسمى هذه الإجارة بالإجارة التشغيلية وفيها تؤخر الأصول للقيام بعمل محدد ثم يستردها المؤجر ليؤجرها لشخص آخر وتكون عمليات الصيانة وغيرها على مسؤولية المؤجر، وهي تميز عن أشكال أخرى للتمويل الإيجاري التي تتعامل بها البنوك الإسلامية، ومن أهمها الإجارة المنتهية بالتمليك حيث يقوم البنك بتأجير عين كسيارة إلى الشخص مدة معينة بأجرة معلومة قد تزيد عن أجرة المثل على أن يملكه إياها بعد انتهاء المدة ودفع جميع أقساط الأجرة بعقد جديد¹.

تضمن الإجارة شراء استخدام الأصل مدة زمنية طويلة سببها دون تملكه، فهي عقد يراد به تملك منفعة مشروعة لمدة متفق عليها مقابل عوض مشروع ومعلوم، وتحقق للبنك فوائد تتمثل في²:

- تساعد على حل مشكلة امتصاص المدخرات والودائع لهذه البنوك؛
 - تحسين مركز السيولة للمستأجر وعدم إرهاقه بالديون، مما يسمح له بتوسيع نشاطه واستقلالته المالية.
- تختلف وتتعدد الأدوات والصيغ التمويلية المقدمة من طرف المصارف الإسلامية والملائمة لعمل المؤسسات الناشئة، وأهم هذه الصيغ نجد المضاربة وهي عبارة عن عقد بين صاحب المال وصاحب المهارة والجهد، ويتم توزيع الربح بينهما بنسب متفق عليها مسبقا وهي أنواع: مضاربة فردية، مضاربة جماعية مضاربة مطلقة، وغيرها صيغة المرابحة، كما نجد صيغة المشاركة، والتي بدورها تنقسم إلى أنواع كالمشاركة الثابتة والمشاركة المتناقصة ولها مجموعة من العيوب والمزايا، إضافة إلى صيغ أخرى تتوافق والشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: مزايا وإيجابيات صيغ التمويل الإسلامي الملائمة للمشروعات الناشئة.

لصيغ التمويل المختلفة المتناسبة مع الشريعة الإسلامية عدة مزايا تعود بالفائدة على المصارف الإسلامية من جهة، وعلى المؤسسات الممولة من جهة أخرى، وتتمثل أهم هذه المزايا في³:

- 1- بديل يقوم على أساس الشريعة الإسلامية يساهم في توفير رؤوس الأموال وتدعيم المقدرّة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لإنتاج السلع؛

¹ - إسحاق بن مالك، فده حبيبة، المراجعة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، دفاثر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 15، العدد 01، 2023، ص 105.

² - Khaoula Araar, Saida Mamou, **Islamic finance as a mechanism support the profitability of Islamic banks: a case study of Qatar Islamic Bank with reference to the experience of Algerian Baraka**. Al-Afak for economic studies, issue 06, p6.

³ - حسين عبد المطلب الأسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، دورية فصلية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات في مختلف العلوم الإسلامية، العدد 08، 2010، ص 15، 16.

2- القيام بالاستثمار المباشر في مشروعات جديدة أو المشاركة فيها، أو القيام بتمويلها، وذلك بهدف قيام مشروعات مالية جديدة أو لتجديد وإحلال مشروعات قائمة فعلا، بما يساهم في توسيع الطاقة الإنتاجية لمختلف القطاعات، ويؤدي إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، ويستلزم ذلك قيام هذه الاستثمارات على أسس عملية وخطط مدروسة، وقد توجد جهات متخصصة للقيام بدراسات حتى لا تتسم بالارتجال والتخبط؛

3- المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وذلك بتوفير التمويل اللازم لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات والمشروعات الذين لا يملكون رؤوس الأموال الكافية لتنفيذ هذه المشروعات؛

4- توفير بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثمار مدخراتهم إلى جانب اختيار نظام توزيع الأرباح الذي يتلاءم مع ظروف كل منهم؛

5- تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة في المجتمع وذلك بتوزيع أموال الاستثمار الاستثمار وتمويلها لقطاعات عديدة، إلى جانب انتشار المشروعات الاستثمارية في أنحاء الدولة وهو ما يعنى اتباع نظام اللامركزية في التنمية.

على ذلك يمكن القول بأن استخدام صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات الناشئة تلعب دورا اقتصاديا هاما، فهي تعمل على توسيع أنشطة هذه المشروعات ومن ثم المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي وذلك من خلال:

1- تحفيز الطلب على منتجات هذا المشروع.

فلا يشترط في عقد من هذه الصيغ توافر الثمن في الحال كما لا يتوفر في عقد آخر توافر المنتج في الحال فإذا افترضنا وجود رغبة لدى المستهلكين أو المنتجين على منتجات معينة أساسية، أو وسيطة فإن عدم توفير قيمة تلك المنتجات لا يمنع عقد الصفقات على شراء تلك المنتجات على أساس دفع الثمن في المستقبل دفعة واحدة أو على أقساط.

أيضا يمكن إتمام صفقات بدفع قيمة هذه المنتجات مقدما على أن يتم تسليمها في المستقبل وفقا للشروط المتفق عليها، وينتج عن ذلك تشجيع الطلب على منتجات هذه المشروعات، ولا يقف عدم توافر الثمن أو المنتج عائقا يحول دون إتمام عقد الصفقات مع هذه المشروعات، ولاشك أن تشجيع الطلب يؤدي إلى استغلال هذه الموارد ورفع مستوى النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل، وبالتالي تنشيط الطلب على منتجات المشروعات وإحداث الرواج الاقتصادي.

2- توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات.

توفر هذه الصيغ تمويل لتكاليف المشروعات المنشأة، ففي المربحة مثلا تصلح لتحويل شراء أو توفير السلع أو معدات الإنجاز فيها، وفي التأجير يتم توفير معدات المشروع دون توفير المواد الخام ورأس المال العامل. أما المضاربة فمن خلالها توفير كافة الموارد التسويقية المطلوبة للمشروع سواء في شكل رأس مال ثابت أو عامل، لذا فإن تكامل هذه الصيغ والمزاوجة بينها يعظم الأرباح ويوسع من فرص العمل، كما أن لعقد الاستصناع دورا هاما في تشجيع هذه المشروعات من خلال توفير التمويل نتيجة دفع قيمة منتجاتها مقدما، ومع توفير التمويل تتاح الفرصة أمام هذه المشروعات للنمو والازدهار واستغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة لها وضبط التكاليف واستقرار ظروف الإنتاج¹.

3- تخصيص استغلال الموارد الاقتصادية.

تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالمشاركة في الأرباح فهي توفر مجالا واسعا أمام أصحاب المهارات للإبداع والتميز وتسخير مواهبهم في الإنتاج والابتكار دونما عوائق من أصحاب الأموال، وتشجع أصحاب المشروعات الناشئة على بذل أقصى جهد مع الحرص على نجاح مشروعاتهم، واستيفاءها لأهم الشروط في الربح الناتج وبذلك تضمن آلية ماهرة لتخصيص الموارد.

4- القضاء على البطالة.

تساهم هذه الصيغ في القضاء على البطالة من خلال استغلال الموارد المالية وتحقيق التكامل بين الخبرات ورأس المال.

5- توازن بين المصلحتين الخاصة والعامة.

يوافق ويوازن التمويل الإسلامي بين المصلحتين الخاصة والعامة، أي بين مصلحة الفرد والمجتمع بحيث يجعل كل منهما يشفع دون تضاد مع الآخر².

لصيغ التمويل التي توفرها المصارف الإسلامية للمؤسسات الناشئة دورا اقتصاديا هاما من خلال تحفيز الطلب على منتجات هذه المشروعات مع توفير التمويل اللازم لها، المشاركة في الأرباح مما يحفز أصحاب المهارات على الإبداع والابتكار، تساهم في توفير مناصب العمل من خلال استغلال الموارد المالية وتحقيق التكامل بين الخبرات ورأس المال.

¹ - حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 16.

² - Sebba Fatma Zahra, **Islamic financial banking between glob and the globalization of the Islamic economy and the challenge edit faces**, Economics financial Banking, Management Journal, Al-Afak for economic studies, issue 06, volume 09, n 02, Algeria, 2020, p6.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

سنتحدث في هذا المبحث حول الدراسات المختلفة التي درست موضوع المصارف الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الناشئة، سواء كانت دراسة باللغة العربية أو الأجنبية، مع توضيح القيمة المضافة المقدمة في هذا البحث والتي تميزها عن البحوث الأخرى.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

الفرع الأول.

دراسة مقدمة من بوالشعور شريفة بعنوان "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة - دراسة حالة الجزائر 2018"، عولجت هذه الدراسة تحت إشكالية: ما هو دور حاضنات الأعمال في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة؟، وهدفت هذه الدراسة لتحري دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة واستدامتها من خلال تقديم مختلف الخدمات على غرار الوصول للبنى التحتية تسويق دعم مالي وشبكي... إلخ

وهو ما أدى إلى إحداث آثار إيجابية على الاقتصاد المحلي للدول المتقدمة، ومن نتائج الدراسة أن فكرة حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في البلدان النامية بما فيها الجزائر تواجه عددا من التحديات تتعلق بالاستدامة والإبداع، إذ لا تزال بعيدة عن مراحل متقدمة بلغتها بعض الدول لدى يتعين إيلاء الاهتمام للتحديات التي تواجه حاضنات الأعمال في سعيها لدعم الشركات الناشئة Startups.

الفرع الثاني.

دراسة مقدمة من قبل خديجة عرقوب، إيمان بن محمد بعنوان "البنوك الإسلامية تستحدث برامج تمويلية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - بنك إسلام ماليزيا - مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية 2020"، وكانت الإشكالية الرئيسية للدراسة: كيف يمكن أن تساهم البنوك الإسلامية في تخفيف العراقيل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟، وهدفت الدراسة إلى توضيح أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا التحديات التمويلية، وإبراز علاقة التمويل الإسلامي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم أسباب تفضيل هذه المؤسسات للمالية الإسلامية.

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- البنوك الإسلامية تولي اهتماما خاصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استحداث برامج تمويلية خاصة بها؛

- ضرورة الاهتمام أكثر بالبرامج التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البنوك الإسلامية لما تمتلكه من قدرات وخصائص مميزة.

الفرع الثالث.

دراسة مقدمة من بن عياد جلييلة بعنوان "دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية 2022م"، وكانت تحت الإشكالية الرئيسية للدراسة: كيف تساهم المؤسسة الناشئة في تنمية الاقتصاد الوطني؟، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير المؤسسات الناشئة في تنمية الاقتصاد الوطني وذلك من خلال:

- الوقوف على مدى إسهام المؤسسة الناشئة في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر والحد من البطالة وخلق ثروة جديدة؛
- الوقوف على مدى إسهام المؤسسات الناشئة في عملية التنمية المستدامة؛
- نظرا لطبيعة موضوع الدراسة والذي يهتم بكيفية تأثير المؤسسات الناشئة على تنمية الاقتصاد الوطني ثم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.
- ومن أهم نتائج هذه الدراسة:
- إن المؤسسات الناشئة تعتبر عامل لنجاح الحياة الاقتصادية؛
- المؤسسات الناشئة تعتبر البديل في زمن يشهد فيه العالم تغيرات وتطورات مستمرة أدت إلى تغير في بيئة عمل المؤسسات والاستراتيجيات التنظيمية لها كونها تساهم في:
- تطوير قطاع التصنيع من خلال إحداث نهضة اقتصادية تؤثر على باقي القطاعات بشكل إيجابي.
- تشجيع الأفكار التي تساهم بصفة إيجابية في مجال التجارة والصناعة والاقتصاد.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

الفرع الأول.

ABDELMALEK Fatima Zahra, La Place De La Finance Islamique Dans Le Financement Des Petites Et Moyennes Entreprises En Algérie, mémoire en vue de l'obtention du diplôme de MAGISTER en sciences économiques, option : finance internationale, université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2011/2012.

والإشكالية الرئيسية للدراسة: ما هي الوسائل المتاحة لرائد أعمال جزائري عند تمويل شركته الصغيرة والمتوسطة؟ هدفت هذه الدراسة إلى:

- تحديد مفاهيم عن pme معرفة خصائصها وأهميتها، إيجابياتها والمشاكل التي تواجهها؛
- معرفة مصدر مشكلة تمويل pme وطرق تمويلها؛
- الاهتمام أكثر بالتمويل الإسلامي وآليات التمويل الإسلامية التي توفرها لـ pme؛
- التعرف على مكانة وأهمية التمويل الإسلامي بالنسبة لـ pme.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

- إن اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل الإسلامي يواجه معوقات مثل التكلفة المرتفعة وقلة العائد قلة الإنتاج وحتى انعدامه؛
- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلها مثل النظام البنكي الإسلامي كلاهما حديث النشأة وقد تفاجأ العالم الاقتصادي بنموهما السريع وفي حالة تعاون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك الإسلامية فإن الأمور بإمكانها المضي بسرعة نحو الأفضل لكليهما؛
- بالنسبة للجزائر فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم ينطلق إلا بعد الاستقلال والبنوك الإسلامية لم تكن موجودة إلا منذ سنوات قليلة وتعاون كليهما سيكون مفيدا لهما، حيث يصبح بإمكان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويلات المالية التي تحتاجها لممارسة نشاطها بينما تحظى البنوك الإسلامية بزيائن دائمين.

الفرع الثاني.

Sebba Fatma Zahra, Islamic financial banking between glob and the globalization of the Islamic economy and the challenge edit faces, Economics financial Banking, Management Journal, volume 09, n 02, Algeria, 2020.

الإشكالية للدراسة: ما هي مميزات الصيرفة المالية الإسلامية؟ وما هي أهم مميزات هذا النظام؟

هدف هذا البحث إلى دراسة نظرية عمل الصيرفة المالية الإسلامية من خلال عرض أهم مبادئ وخصائص الاقتصاد الإسلامي، والتي يحترمها البنك الإسلامي ويطبقها في العمليات والأنشطة المصرفية كما هدفت إلى عرض أهم التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية سواء كانت داخلية أو خارجية مع تحديد دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية المشروعة، وذلك من خلال عرض مجموعة من الإنجازات وخاصة تمويل المشاريع الصغيرة ودورها في عملية التنمية الشاملة.

وكانت أهم نتائج هذه الدراسة:

- الاقتصاد الإسلامي هو نظام إجمالي بإمكانه تطبيق مبادئه في أي منطقة من العالم؛
- التمويل التساهمي البنكي هو نظام قائم بذاته يختلف عن مثيله التقليدي؛
- التمويل البنكي التساهمي يواجه عدة تحديات داخلية تتعلق بالنظام البنكي الإسلامي وتحديات خارجية تتعلق بالمحيط والقوانين التي تحكم؛
- التمويل البنكي التساهمي يلعب دورا مؤثرا في النمو الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الصغرى المتوسطة والمشاريع الكبرى.

الفرع الثالث.

SEBAA Fatma Zahra, Alam Khan Ahmadzai, **The elements of the success of opening Islamic windows in traditional banks** (an analytical reading about the most important requirements for their establishment through the reality of Islamic banking globally), 2021.

الإشكالية الرئيسية للدراسة: وكانت إشكالية البحث ما هي أهم مكونات نجاح فتح توافذ إسلامية في البنوك التقليدية هدف هذا البحث إلى:

- التعرف على واقع الفروع الإسلامية وأسباب نشوئها وخصائصها التي تميزها عن الفروع الأخرى؛
- الطبيعة التقليدية لعمل الفروع الإسلامية والعلاقة بينهما وبين البنوك القائمة على الفائدة التي تنشئها؛
- كما هدف هذا البحث إلى توضيح موقف المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي من الفروع الإسلامية وحكم التعامل معها، والآثار الاقتصادية لإنشاء هذه الفروع على النظام المصرفي التقليدي بشكل عام والصيرفة الإسلامية بشكل خاص.
- وكانت أهم نتائج هذه الدراسة:
- للمهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي آراء كثيرة حول تجربة البنوك التقليدية في إنشاء النوافذ الإسلامية المتخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية؛
- يمكن أن يساهم فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في زيادة كفاءة النظام المصرفي؛
- ساهم إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في تحول العديد منها إلى بنوك إسلامية كاملة ومستقلة؛
- أثبتت التجربة نجاحا جيدا في تحقيق أهدافها من حيث نمو عدد من البنوك التقليدية التي شرعت في التمويل الإسلامي على المستويين الإقليمي والدولي.

المطلب الثالث: القيمة المضافة.

بعد قيامنا بهذه الدراسة ومقارنتها مع الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، تم اكتشاف أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، فمن حيث أوجه التشابه، فيما يخص الجانب النظري نجد بأن كل الدراسات تطرقت إلى المفاهيم الأساسية لكل من المصارف الإسلامية والمؤسسات الناشئة.

أما أوجه الاختلاف فتتمثل في الإطار المكاني والزمني، حيث أن كل دراسة تمت في مكان وزمان مختلف عن سابقتها، فدراستنا خصت دولة ماليزيا في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2020.

كما نلاحظ أن الدراسات السابقة عالجت متغيرات الدراسة كل على حدى، المتغير المستقل المتمثل في المصارف الإسلامية، والمتغير التابع والمتمثل في المؤسسات الناشئة جمعت بينهما دراستنا.

رغم الاختلافات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، إلا أنها اجتمعت على استنتاج واحد ألا وهو الدور الفعال للمصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الناشئة.

خلاصة:

المصارف الإسلامية هي مؤسسات حديثة النشأة إذا ما قورنت مع التاريخ الطويل للبنوك التقليدية ومع ذلك أثبتت انتشارها السريع في العالم، والإقبال الزائد على خدماتها وهذا لوجود حاجات مصرفية كامنة لم تشيعها المصارف التقليدية، تتمثل في وجود عدد كبير من المسلمين يلتزمون بمبادئ الشريعة الإسلامية وبالرغم من أنها نشطت في بيئة غير ملائمة من حيث القوانين والأنظمة والظروف الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية، إلا أنها انتشرت محليا ودوليا.

المؤسسات الناشئة تحتل مكانة مهمة في التوجه الجديد في اقتصاديات الدول نظرا للدور الذي تلعبه لتحقيق معدلات نمو عالية، وتوفير مناصب الشغل والمساهمة في الاقتصاد الوطني، وتعتبر مشكلة التمويل من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الناشئة، هذا ما أدى بالحكومات إلى البحث عن مصادر وهيكل تتماشى مع خصوصيتها، ومن أهم هذه المصادر نجد صيغ التمويل الإسلامي المختلفة التي تقدمها المصارف الإسلامية والتي تعد البديل الأمثل للتمويل الربوي في البنوك التقليدية.

الفصل الثاني:
دور المصارف الإسلامية في تمويل
المؤسسات الناشئة في ماليزيا

تمهيد:

لا يمكن أن تخلو أي تظاهرة علمية مهما كان نوعها أو مكان انعقادها حول المالية الإسلامية دون الإشارة إلى التجربة الماليزية في الصيرفة الإسلامية، وقيامها باستحداث صيغ تمويلية ووضع برامج تحفيزية داعمة للمؤسسات الناشئة، ودون التطرق إلى النجاحات التي حققتها لتصبح رائدة ومثالا يحتذى به من قبل مختلف الدول العربية الإسلامية وحتى الغربية، هذه التجربة ما كانت لتتجح لولا توفر إرادة سياسية عملت على تحقيق الوحدة الوطنية.

لمعرفة معالم نجاح هذه التجربة سيتم خلال هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: التجربة الماليزية في الصيرفة الإسلامية

المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة في ماليزيا

المبحث الثالث: تمويل بنك إسلام ماليزيا للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: التجربة الماليزية في الصيرفة الإسلامية.

إن التجربة الماليزية الخاصة بالمصارف الإسلامية والأدوات الإسلامية المستخدمة في أسواق المال في تطور مستمر من حيث الهياكل التنظيمية نجدها في ماليزيا تقريبا مكتملة مقارنة بالدول الأخرى، وكل ذلك قد تحقق عبر الخبرات والمهارات التي اكتسبها الماليزيون في مجال المصارف الإسلامية وأسواق المال الإسلامية، وقد بدأت سوق رأس المال الإسلامية كسوق موازية للسوق التقليدية، وشكلت مع المصارف الإسلامية وشركات التكافل أهم دعائم النظام المالي الإسلامي في ماليزيا.

المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية الماليزية وعوامل تطورها.

منذ انطلاقه في عام 1963 شهد النظام المالي الإسلامي في ماليزيا نموا هائلا، ومنذ صدور أول تشريع للتمويل الإسلامي عام 1983 تواصل هذه الصناعة التقدم حتى اليوم، حيث نشطت المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع النظام المصرفي التقليدي مما جعل النموذج الماليزي الآن واحدا من أكثر الأنظمة المصرفية الإسلامية المتطورة في العالم.

الفرع الأول: نشأة وتطور الصيرفة الإسلامية الماليزية.

بدأ الماليزيون بالحديث عن المصارف الإسلامية في ماليزيا سنة 1963 عندما فكروا في أن يهتموا بإيجاد آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج، فقاموا بتأسيس مؤسسة اسمها "تابونغ حاجي"، تأسس في نوفمبر عام 1962 وبدأ العمل به رسميا عام 1963، وكانت تهدف هذه المؤسسة إلى ادخار أموال المواطنين الراغبين في أداء الحج، ويتم استثمارها في طرق متوافقة مع الشريعة بناء عليه تكون هذه النقود خالية من الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التقليدية الربوية، وقد أنجزت هذه المؤسسة نظاما ادخاريا وخدميا إسلاميا خاليا من مشكلات البنوك التقليدية¹.

بعد نجاح نموذج الادخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة ترجم ذلك في عام 1981 بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيرا مصرفيا لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا ورفع النتائج للحكومة، وكانت النتائج إيجابية أي أنه يجب عمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية، وهو ما تم

¹ - HOSSAMAL-DINIBR AHIM, MATEZYA'DAILSLAMIFINANS: Mu RABAHA ORNEGI, KARABUKISISLAMIMIIT-IMLERFAKULTESI-MALEZYA ULUSLARASI ISLAMUNIRESI, 2021, p72.

تجسيده فعلياً في 07 أفريل 1983 من خلال إصدار قانون البنوك الإسلامية والذي أعطى الصلاحية التامة لبنك ماليزيا (بنك نيجارا) للإشراف على المصارف الإسلامية وتنظيمها¹.

ومنذ ذلك الحين مرت الصيرفة الإسلامية بماليزيا بثلاث مراحل وهي:

- المرحلة الأولى (1983-1992): مرحلة التأمين أو إطلاق الصناعة.

من المبادرات الأولى التي ركزت عليها ماليزيا هي بناء الأسس القانونية وإنشاء مؤسسات البنية التحتية التي تساعد على تطوير الصيرفة الإسلامية تدريجياً دون المساس بالنظام المصرفي التقليدي القائم فقد تبنت نظاماً مصرفياً مزدوجاً، على عكس إيران وباكستان والسودان التي قامت بأسلمة نظامها الاقتصادي ككل عن طريق إصلاحات جذرية، وتعدّ ماليزيا من أول الدول التي أصدرت قانون خاص بالمصارف الإسلامية 1983، وبعدها بسنة واحدة صدر قانون التكافل 1984، والذي يُعدّ أول تشريع في العالم تم تصميمه خصيصاً بتنظيم أعمال التأمين التكافلي، تُعدّ هذه المرحلة مرحلة إطلاق الصناعة، وخلال هذه الفترة كان هناك مصرف إسلامي وحيد في ماليزيا (بنك إسلام ماليزيا ببرهاد (BIMB))، ومن المرجح أن السلطات تعمدت أن يعمل هذا المصرف لوحده ويحتكر الصيرفة الإسلامية خلال هذه المرحلة حتى يتسنى فهم وتعلم ديناميكية العمل المصرفي الإسلامي قبل زيادة عدد المؤسسات في السوق².

- المرحلة الثانية (1993-2000): مرحلة تحرير السوق.

بعد الأداء المشجع لبنك إسلام ماليزيا ببرهاد، رسمت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، واعتبرت السلطات الماليزية أن السوق المصرفية مستعدة للمرحلة الثانية من خلال زيادة عدد المصارف التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وزيادة المنافسة كحافز لتحسين وتعزيز حيوية السوق بشكل عام، وقد شهدت هذه المرحلة السماح بفتح النوافذ الإسلامية بالمصارف التقليدية، كما سمحت الحكومة الماليزية بإنشاء ثاني مصرف إسلامي بالبلد سنة 1998 وهو بنك معاملات بهدف تسريع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية.

¹- جعفر هني، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، 2017، ص96.

²- سعيدة حروفوش، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2009، ص162.

- المرحلة الثالثة (2001-2010): مرحلة التوسع واكتمال النظام المصرفي المزدوج.

عرفت المرحلة الثالثة تضافر الجهود من أجل جعل ماليزيا مركزا عالميا للمالية والمصرفية الإسلامية خلال رؤية 2020 والخطة العشرية 2001-2010، والتي هدفت إلى زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو تحقيق 20% من إجمالي حصة السوق المصرفي 2010، من خلال ثلاث مجالات: تعزيز القدرة المؤسسية لتحقيق ميزة تنافسية كبيرة، تشجيع المنافسة الكبيرة، تشجيع المنافسة السليمة بين متعاملين المصارف الإسلامية والتأمين التكافلي، وتعزيز الإطار التنظيمي للتمويل الإسلامي لضمان الأداء الفعال بالتوازي مع المصارف التقليدية والتأمين (OECD, 2016)، وقد عرفت هذه المرحلة تطورات كبيرة ساهمت في تحقيق أهداف الخطة الموضوعية.

ففي عام 2001 أعلنت ماليزيا تأسيس سوق رأس المال الإسلامي، ويعد السوق المالي الإسلامي قطاعا مكتملا لقطاع المصارف الإسلامية، إذ يمكن إصدار العديد من الأوراق المالية الإسلامية وتداولها في السوق الثانوية.

سنة 2002 تعززت مكانة ماليزيا في قطاع الصيرفة الإسلامية بعد أن قررت مجموعة من السلطات النقدية لبعض الدول الإسلامية والمصرف المركزي الماليزي على جعل ماليزيا المقر الرئيسي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

- تحرير السوق المصرفية من خلال إعطاء الرخص للمصارف الإسلامية الأجنبية سنة 2003.
- حول بنك نيجارا بماليزيا سنة 2003 النواخذ الإسلامية بالمصارف التقليدية إلى فروع إسلامية¹.

- المرحلة الرابعة (منذ 2011): مرحلة تدويل التمويل الإسلامي.

عرفت هذه المرحلة وضع "مخطط القطاع المالي 2011-2020 Financial Sector Blueprint" في إطار رؤية 2020، والذي يسعى لأن يصبح نصيب التمويل الإسلامي 40% من إجمالي التمويل بحلول سنة 2020 كما عرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA)، الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013، وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا².

تعتبر ماليزيا اليوم من الدول الرائدة في الصناعة العالمية للتمويل الإسلامي من حيث التنظيم والتوحيد وإصدار الصكوك، وهو ما يمثل أكثر من نصف الإصدار العالمي خلال سنة 2015، فقد ذكرت وكالة "فناك" في

¹- حليلة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة سطيف، المجلد 07، العدد 01، 2020، ص182.

²- المرجع نفسه، ص182.

تقريرها لعام 2015 أن التمويل الإسلامي في ماليزيا بلغ 390 مليون رينغيت مع نهاية السنة، أي ما يعادل نسبة 27% من قروض نظامها المصرفي، كما بلغت نسبة التمويل الإسلامي 16.2% سنة 2015 مقارنة بالنظام التقليدي الذي بلغ 5.2%¹.

إلى غاية 2016 يعمل في ماليزيا 16 مصرفا إسلامية منها 10 محلية، بالإضافة إلى مجموعة من مؤسسات التأمين التكافلي، مؤسسة الزكاة والأوقاف، وغيرها من المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل جنب إلى جنب مع النظام التقليدي، تساهم وينسب معتبرة في تحقيق النظرة الماليزية في أن تصبح دولة ريادية في مجال الصناعة بحلول 2020 تمنح خدمات متعددة للسكان المسلمين، وساعدت السياسة المتبعة من قبل الحكومة الماليزية للنهوض بهذا القطاع لتنشيط جانب الابتكار والإبداع لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المتواجدة بماليزيا بالمساهمة في خلق برامج متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتمويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

تعود الانطلاقة الأولى لإنشاء المصارف الإسلامية في ماليزيا إلى سنة 1963 عند إنشاء صندوق "تابونغ حاجي"، يهدف إلى ادخار المال من أجل الحج، ثم بعد ذلك تم إصدار قوانين متعلقة إما بالإشراف على عمل المصارف الإسلامية، أو متعلقة بتقديم خدمات ومنتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

الجدول رقم (01): يوضح تطور عدد البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في ماليزيا في الفترة (2016-2007).

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المؤسسات	47	54	54	55	56	56	55	54	54	54
بنوك تجارية (تقليدية)	22	22	22	23	25	27	27	27	27	27
بنوك استثمار	14	15	15	15	15	13	12	11	11	11
بنوك إسلامية	11	17	17	17	16	16	16	16	16	16

Source: Compilation and estimation of finance statistics: the Malaysia's experience workshop on Islamic finance in the national Accounts department of statistics Malaysia, Beirut, Lebanon, 24-26 October 2017, p11.

¹ - بون إسلام، بلجهم مفيدة، التجربة الماليزية في مجال تطبيق التمويل الجماعي الإسلامي، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي بأقلو، المجلد 02، العدد 02، 2022، ص54.

² - أحمد بن السليط، عمر بن دادة، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر على ضوء التجربة الماليزية-، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، جامعة سيدي بلعباس، 2022، المجلد 09، العدد 02 صص 25،26.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد البنوك الإسلامية في تزايد مستمر بداية من سنة 2007 حيث بلغ عدد المصارف الإسلامية 11 مصرفاً، وقد بلغ العدد ذروته في السنوات الثلاثة المتتالية 2008 و2009 و2010 حيث بلغ العدد 17 مصرفاً، والعدد في تزايد وهذا راجع إلى الدعم الحكومي لهذا النوع من البنوك وثقة المتعاملين المتزايدة، حيث عرفت هذه المرحلة تظافر الجهود من أجل جعل ماليزيا مركزاً عالمياً للمالية والمصرفية الإسلامية من خلال رؤية 2020 والخطة العشرية، والتي هدفت إلى زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي من خلال تعزيز القدرة المؤسسية لتحقيق ميزة تنافسية كبيرة، وتعزيز الإطار التنظيمي للتمويل الإسلامي لضمان الأداء الفعال للمصارف الإسلامية.

الجدول رقم (02): يوضح نمو قطاع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا ما بين 2011-2017.

الوحدة بالنسبة للمبالغ المالية (بليون رينغيت ماليزي)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد البنوك الإسلامية	16	16	16	16	16	16	16
عدد الوكالات	2147	2171	2177	2192	2206	2197	2196
حجم الأصول	495	495	558	615	685	744	830
حجم التمويل للبنوك الإسلامية	25.8	27.5	29.2	31.3	32.2	34.9	34.9

المصدر: نور الدين كروش، كمال لعقاب، التمويل الإسلامي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة: الحالة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص254.

نلاحظ من الجدول أعلاه النمو والتطور المستمر للصناعة المالية الإسلامية في دولة ماليزيا خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-2017، سواء من حيث البنوك الإسلامية ووكالاتها الموزعة عبر كامل أنحاء البلاد أو من حيث حجم أصولها وقيمة التمويل الممنوح لمختلف المتعاملين الاقتصاديين، وهذا راجع إلى رغبة الحكومة الماليزية ومجهوداتها في إطار رؤية 2020 بوضع مخطط القطاع المالي 2011-2020، إلى أن يصير نصيب التمويل الإسلامي 40% من الإجمالي التمويلي، إضافة إلى أن سنة 2013 عرفت تطوراً هاماً في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا، باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (TFSA).

الفرع الثاني: العوامل المساهمة في تطور المصرفية الإسلامية في ماليزيا¹.

اتبعت الحكومة الماليزية لتطوير الصيرفة الإسلامية منهج المقاربة التدريجية حيث اعتمدت أساساً على تعزيز المكتسبات والتخطيط الجيد للخطوات الموالية وتدعيمها بشتى الوسائل القانونية والتحفيزية والتوجيهية

¹ – Nakagawa Raika: *The evolution of Islamic finance in south east Asia: The case of Malaysia*, the journal of applied business research, January/February 2009, volume 25, number 01, p117.

والملاحظ أن الحكومة الماليزية لم تسمح بدخول مؤسسات مصرفية أخرى إلى السوق في المرحلة الأولى من تنمية القطاع المصرفي الإسلامي والتي امتدت لعشر سنوات، وبعد إدراكها بأن بنك "إسلام ماليزيا بيرهاد" قادر على المنافسة والاستمرار بنجاح وقادر على عرض منتجات مالية مقبولة لدى المواطنين الماليزيين وخاصة المسلمين أدخلت الحكومة "برنامج المصرفية الإسلامية" الذي سمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية وقامت الحكومة بدعم المؤسسات المصرفية الإسلامية في مرحلة توسعها.

تتمثل أهم النقاط المعتمدة في المقاربة الماليزية لتطوير الصيرفة والصناعة المالية الإسلامية في:¹

1- الإطار القانوني.

تم تكييف الإطار القانوني للتعامل بشكل مناسب مع الخصوصيات المالية الإسلامية عبر سن وتعديل عدة قوانين وإدخال آليات جديدة منها:

- قوانين خاصة (قانون المصرفية الإسلامية 1983، قانون الاستثمار الحكومي 1983)؛
- قوانين داعمة (قانون المؤسسات المالية والمصرفية 1989)؛
- وضع آليات لتسوية المنازعات تتمثل في قاضي بالمحكمة العليا متخصص في قضايا المالية الإسلامية ومركز جهوي للتحكيم في كوالالمبور، ومكاتب التوسط المالي كآلية بديلة عن المحاكم لتسوية المنازعات بين عملاء ومقدمي الخدمات المالية الإسلامية.

2- الهيكل التنظيمي الداعم.

استفاد الإطار التنظيمي للمالية الإسلامية في ماليزيا من هياكل تنظيم المالية التقليدية التي أثبتت فعاليتها واعتمدت على النظم الموجودة لمعالجة المخاطر المماثلة، حيث تحكم المالية الإسلامية نفس الضوابط التنظيمية في المصارف التقليدية لحوكمة الشركات، (كغاية رأسمال، إدارة السيولة، الشفافية المالية وانضباط السوق ... إدارة المخاطر والمراجعة)، إلى جانب تعديل الأطر القائمة لمعالجة الخصائص الفريدة للمالية الإسلامية، وتبني معايير الاحتراز الإسلامية الدولية الصادرة عن "مجلس الخدمات المالية الإسلامية".

¹ - بولحبال زوبير، النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا -مراحل التنمية وعوامل النجاح، مقال من موقع:

<https://www.academia.edu/38467256>، ص14.

3- الإطار الشرعي.

يعتبر الإطار الشرعي السليم أساس تنمية المصرفية الإسلامية، ويشمل الإطار مستويين متكاملين:

3-1- المستوى الوطني: أدرك (بنك نيجارا ماليزيا البنك المركزي) ضرورة توافق التفسيرات الشرعية في المالية الإسلامية بين مختلف علماء الشريعة، ومنه تأسس (المجلس الوطني للاستشارة الشرعية في سنة 1997) بهدف تقديم النصائح "البنك نيجارا ماليزيا" حول المسائل المرتبطة بالمصرفية الإسلامية، وتنسيق الإصدارات الشرعية ومراقبة مطابقة المنتجات الجديدة والبرامج المقدمة من قبل المؤسسات المصرفية مع الشريعة الإسلامية، وهو بمثابة السلطة المرجعية الوحيدة في المسائل الشرعية للمصرفية الإسلامية والتكافل ويعمل كسلطة إشراف تسهر على تطبيق الشريعة في المالية الإسلامية.

3-2- المستوى المؤسسي: تم إلزام المؤسسات المالية التي تعرض منتجات وخدمات مالية إسلامية تعيين مستشار شرعي مستقل، أو تشكيل مجلس استشارة شرعية يتمتع بالاستقلالية يضمن مطابقة خدمات هذه المؤسسات مع الشريعة خاصة على المستوى التنفيذي والإداري.

يتم تعيين هذه اللجان الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية وفق تعليمة (بنك نيجارا ماليزيا) التي تقوم بتنظيم كيفية حوكمة لجنة شرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، ومحتوى التعليمية يشمل (الأهداف، مجال التطبيق تشكيل لجنة الشريعة، الأعضاء، القيود، مهام ومسؤوليات لجنة شريعة المؤسسة المالية الإسلامية).

والغاية من وراء وضع هذه القواعد والنظم والإجراءات يتمثل في تحديد دور لجنة الشريعة، ومجال تخصصها، ومهامها ومسؤوليتها وتحديد العلاقات وترتيبات العمل التي تربطها بمجلس الاستشارة الشرعية "البنك نيجارا ماليزيا"¹.

4- حيادية الإطار الضريبي.

تم الإعلان في قانون المالية لسنة (2005) عن سياسة حيادية الضرائب والهادفة إلى خلق معاملة ضريبية عادلة بين المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، وما يقابلها من معاملات مالية ومصرفية تقليدية عن طريق منح إعفاء من دفع الضرائب وحقوق الطابع الإضافية للأدوات والمعاملات الإضافية المستخدمة من أجل تلبية متطلبات الشريعة، وعليه أدخلت تعديلات على قوانين ضرائب الدخل وأرباح الملكية وحقوق الطابع، لتتماشى مع المنتجات المصرفية الإسلامية، بهدف تخفيض التكاليف لزيادة التنافسية في السوق مع المنتجات التقليدية.

¹ شريقي جعفر، دور صيغ التمويل الإسلامي في تحفيز النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة (الجزائر-ماليزيا) للفترة (2000-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2022/2021، ص129.

5- تنمية الموارد البشرية المتخصصة في المالية الإسلامية.

من أهم العوامل التي ساعدت في تطوير صناعة مالية إسلامية ديناميكية وتنافسية وجود مجموعة كبيرة من الإطارات الجيدة، حيث يعتبر رأس المال البشري أساس تحريك الابتكار وزيادة قدرات المنافسة لمواجهة صعوبات وتحديات الصناعة المالية الإسلامية، ومن أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال تأسيس عدة مؤسسات دراسية وبحثية من أهمها: الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا (1983)، والمعهد الماليزي للمصرفية والتمويل الإسلامي (2001)، الأكاديمية العالمية لبحوث الشريعة في المالية الإسلامية (2008)¹.

6- عرض منتجات وخدمات مالية إسلامية متعددة ومتنوعة.

لعب المنظمون والمشرفون على المصارف الإسلامية دور فعال وبالغ الأهمية في تشجيع ابتكار منتجات جديدة وتقديم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المطابقة للشريعة، وتم الاعتماد في تطوير المنتجات والخدمات المالية الإسلامية المعاصرة على مقاربتين مختلفتين: تقوم المقاربة الأولى على تعديل المنتجات والخدمات التقليدية الموجودة لتتطابق مع مبادئ الشريعة، وتقوم الثانية على خلق منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة عبر استخدام مبادئ الشريعة المتنوعة، وفي ماليزيا تم الاستعانة بكل من المقاربتين لخلق وتطوير منتجات المصرفية الإسلامية من أجل تلبية الاحتياجات المختلفة، وتم التركيز أيضا على عرض مجموعة شاملة ومتكاملة من منتجات المصرفية الإسلامية شملت الودائع والاستثمار والتمويل وخدمات البطاقات وشملت أيضا مختلف القطاعات وجميع الصناعات، بالإضافة إلى عرض المنتجات المعرفية الإسلامية على المستوى الدولي وفتح السوق للمؤسسات المالية الأجنبية.

من بين مواصفات النظم المالية المتطورة تنوع المشاركين بداخلها ويشمل ذلك مشاركة جميع المؤسسات المالية المحلية والأجنبية، ولذلك قامت السلطات الماليزية بتحرير القطاع المصرفي الإسلامي حيث أن مشاركة المؤسسات المالية التقليدية وتواجد المؤسسات المالية الإسلامية الأجنبية في ماليزيا خلق فائضا وتنافسا ساعد في تنويع المنتجات وتحفيز الابتكارات المالية².

تعد التجربة الماليزية من أهم التجارب الناجحة في مجال الصيرفة الإسلامية، ومن أبرز العوامل التي ساهمت في ذلك نجد الدعم الحكومي والرغبة السياسية من خلال وضع قوانين خاصة بالمصارف الإسلامية مستقلة عن الخاصة بالمصارف التقليدية، بالإضافة إلى عوامل أخرى كإطار القانوني المتناسب مع الخصوصيات المالية

¹ - شريقي جعفر، مرجع سابق، ص 130.

² - محمد الماليزي، تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 2009، ص ص 08، 12.

الإسلامية، وحيادية الإطار الضريبي، ورأس المال البشري المتميز والتمكن، كما ساعد الصيرفة الإسلامية الماليزية في نجاحها، عرضها لمنتجات وخدمات مالية إسلامية متعددة ومتنوعة.

المطلب الثاني: الأداء العام للمصارف الإسلامية الماليزية وأهم المؤسسات الداعمة لها.

تتمتع المصارف الإسلامية بمكانة مهمة في النظام المصرفي وساعدها على ذلك وجود مجموعة من المؤسسات الداعمة لها

الفرع الأول: الأداء العام للمصارف الإسلامية في النظام المصرفي الماليزي.

حققت المصارف الإسلامية في ماليزيا نموا جيدا في حجم الودائع، وإجمالي الأصول وحجم التمويل حيث بلغت حصتها من السوق ما مقداره (22%)، وهو رقم يتجاوز المستهدف تحقيقه مع نهاية (2010) في خطة التمويل الشاملة لقطاع المصارف الإسلامية والتي قدرت بـ(20%).

مع نهاية مارس عام (2013) وصلت أصول المصارف الإسلامية في ماليزيا إلى حوالي (400 بليون رينغيت ماليزي)، مقارنة بحوالي (132 بليون رينغيت) عام (2006) قدرها حوالي (2.3%) وبمعدل نمو يقدر بحوالي (20%) سنويا¹.

من الأداء النسبي للنظام المصرفي كما في نهاية عام (2015) فإن حصة التوزيع أيضا بشكل كبير حيث بلغ عدد الفروع الإسلامية للبنوك الإسلامية والتقليدية 2206 فرعا، وقد حفز وجود البنوك الإسلامية أيضا جهود مؤسسات الوساطة المالية عبر المعرفية مثل المؤسسات المالية للتنمية ومؤسسات الادخار ومؤسسات القروض السكنية إلى استحداث الخطط والأدوات اللازمة لتلبية مطالب العملاء².

¹ - عبد الله المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد الرياض، السعودية، العدد 35، 1436هـ، ص37.

² - ابتسام ساعد، رابح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا -تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 30، 2017، ص348.

الجدول رقم (03): يوضح مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول والتمويل 2008-2015.

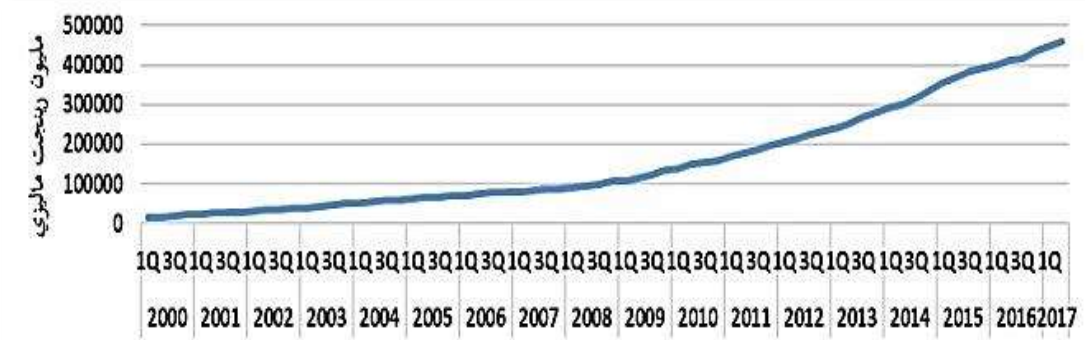
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
26.80	25.50	25.00	23.8	22.4	20.7	19.6	17.4	أصول المصارف الإسلامية/مجموع أصول النظام المصرفي
31.30	29.20	27.50	25.80	24.30	22.70	21.60	18.90	التمويل المصرفي الإسلامي/إجمالي التمويل المصرفي
-	-	-	14.3	15	15.50	15.60	14	معدل رأس المال المرجح بالمخاطر

Source: Bank Negara Malaysia, annual reports (2008-2015).

من خلال الجدول نلاحظ أن الصناعة المصرفية الإسلامية لها نتائج إيجابية، فالزيادة في مبلغ الأصول تعكس النمو القوي وتمثل 26.8% من إجمالي الأصول في النظام المصرفي، كما ارتفعت حصة السوق من التمويلات الإسلامية من 18.9% سنة 2008 إلى 31.3% سنة 2015، كما سجل معدل رأس المال المرجح بالمخاطر RWCR نسبة تفوق 12% على مدار سنوات، كما استمر دخل المصارف الإسلامية بالارتفاع، وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة المعاملات ونشاطات المصارف الإسلامية الماليزية ونجاحها في جذب المزيد من المتعاملين سواء من أجل الاستثمار أو من أجل الحصول على التمويل المادي.

يشكل التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا بنسبة مهمة جدا من إجمالي التمويل الموجه للاقتصاد ويشمل كلا من التمويل الممنوح من البنوك الإسلامية التي تنشط في البنوك التقليدية، ويوضح الشكل رقم (03) تطور التمويل المصرفي الماليزي خلال الفترة (2000-2017).

الشكل رقم (03): يبين تطور التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة (2000-2017).



المصدر: كمال شريط، زغلامي مريم، التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على (PID) لمملكة ماليزيا، مجلة الباحث الاقتصادي جامعة سكيكدة، المجلد 06، العدد 01، 2018، ص124.

يتضح لنا من خلال الشكل أن التمويل المصرفي الإسلامي عرف ارتفاعا مستمرا خلال المدة (2000-2017) بمعدلات نمو متزايدة خلال الفترة المشار إليها، حيث كان للبرامج المسطرة لتطوير الصيرفة الإسلامية في ماليزيا آثار بالغة في تحقيق هذه العوائد كمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه سنة (2001)، وبرنامج (2006) الذي يهدف لجعل ماليزيا مركز مالي إسلامي دولي، إضافة إلى مخطط القطاع المالي لسنة (2011) وآخرها اعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013، حيث هدفت كل هذه البرامج لزيادة حجم الأصول المصرفية الإسلامية في النظام المالي الماليزي والحفاظ على أعلى حصة سوقية لها عالميا.

الفرع الثاني: المؤسسات الداعمة للصناعة المصرفية الإسلامية.

من أجل نجاح الصناعة المالية الإسلامية عموما والصيرفة الإسلامية خصوصا بادرت السلطات الماليزية بدعم إنشاء المؤسسات المساندة للعمل المالي الإسلامي، وتمثلت هذه المؤسسات في:

1- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).

أسس عام (2002) بدعم من الحكومة الماليزية ومقره كوالالمبور، ويعنى بإصدار المعايير والإرشادات الخاصة بالرقابة على إدارة المؤسسات المالية لضمان جودتها واستقرارها، وتوافقها مع معايير الحوكمة والرقابة الدولية.

2- المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (MIFC).

تابع للبنك المركزي الماليزي، والذي أطلق في عام (2006) من أجل تحقيق استراتيجية الدولة في جعل ماليزيا مركزا ماليا عالميا يستقطب رؤوس الأموال الراغبة في الاستثمار في مجال التمويل المصرفي الإسلامي والمركزي يسعى لجعل ماليزيا مركزا ماليا عالمي في مجالات إصدار الصكوك الإسلامية والمصرفية الإسلامية والتأمين الإسلامي، وإدارة الصناديق الاستثمارية الإسلامية، وتطوير الموارد البشرية¹.

3- رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية بماليزيا (AIBIM).

أنشأت عام (1996) لتشجيع ودعم نظام مصرفي إسلامي متين ومنافس، وتقديم المساعدة والمشورة والتدريب لأعضاء الرابطة، وتبني مطالبهم وتعزيز قدراتهم.

¹ - الصادق لشهب، أحمد بوريش، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01، 2015، ص94.

4- المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF).

أسس عام (2005) من طرف البنك المركزي الماليزي من أجل تلبية الطلب المتزايد على الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلا احترافيا في مجال التمويل الإسلامي، يعدّ المركز جامعة متخصصة في التمويل الإسلامي ويكاد يكون الوحيد المخصص فقط لتقديم برامج الدراسات العليا في هذا المجال، كما يقدم شهادة الاحتراف الماليزي الإسلامي¹.

5- الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA).

أنشأها البنك المركزي لماليزيا عام (2008) لتكون مركزا متخصصا في البحوث الشرعية التطبيقية المتعلقة بالتمويل المصرفي الإسلامي، ومشروعا للمعرفة والعلم الشرعي، وجهة تدريبية وتعليمية تستهدف الرفع من مستوى التأهيل للممارسين والعلماء الشرعيين والأكاديميين وطلاب الدراسات العليا.

6- المعهد الماليزي للتمويل والمصرفية الإسلامية.

تأسس عام (2011) لتحقيق أهداف الخطة الشاملة للقطاع المالي وقطاع الأسواق المالية، والمتمثلة في توفير كوادر بشرية مؤهلة تأهلا عاليا في الصناعة المالية الإسلامية على جميع المستويات القيادية والعاملة من خلال التعليم والتدريب والاستشارات والأبحاث والنشر².

للسانعة المصرفية الإسلامية نتائج إيجابية على الاقتصاد الماليزي نتيجة لتطبيق مجموعة من البرامج والتي كانت تهدف إلى زيادة حجم الأصول المصرفية الإسلامية في النظام المالي الماليزي، ومن أبرز المؤسسات الداعمة للصناعة المصرفية الإسلامية نجد: مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والمركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (MIFE)، إضافة إلى الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA)، وغيرها من المؤسسات الأخرى.

¹ - جعفر شريقي، مرجع سابق، ص 125.

² - عبد الله المعجل، مرجع سابق، ص 53.

المطلب الثالث: مكانة الصناعة المالية الإسلامية في النظام المالي الكلي وأهم مؤشرات نجاحها.

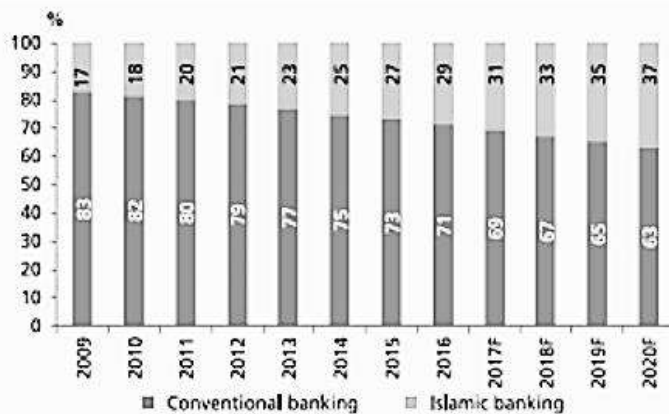
للصناعة المالية الإسلامية مكانة مهمة في النظام المالي الكلي الماليزي، نظرا لوجود مؤشرات نجاحها.

الفرع الأول: مكانة الصناعة المصرفية الإسلامية في النظام المالي الماليزي.

أعطى مشروع "المصرفية الإسلامية" دفعا قويا للتمويل الإسلامي في ماليزيا، حيث عرفت حركة العمل المصرفي الإسلامي اتجاها تصاعديا، وسجل نموا سنويا متوسطا قدره 49% من حيث الأصول خلال الفترة (1995-1999) وخلال عام (2000) واصل القطاع المصرفي الإسلامي تسجيل نمو قوي للأصول بنسبة 30% لتصل إلى 47.1 مليار رينغيت، وتعتبر ماليزيا اليوم رائدة في الصناعة العالمية للتمويل الإسلامي من حيث التنظيم والتوحيد وإصدار الصكوك وهو ما يمثل أكثر من نصف الإصدار العالمي في عام 2015، فقد ذكرت وكالة "فيتش" في تقريرها نهاية عام 2015 أن التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا بلغ 390 مليون رينغيت مع نهاية عام (2015) أي ما يعادل 27% من قروض نظامها المصرفي بلغت 25% سنة (2014)، كما بلغت نسبة نمو التمويل الإسلامي 16.2% في عام 2015 وكان معدل النمو السنوي بلغ 18.2% منذ عام 2011 مقارنة بمتوسط نموه بلغ 7% بالنسبة للبنوك التقليدية.

وبعد مرور عدة سنوات منذ انطلاقه يتمتع التمويل المصرفي الإسلامي بميزة تنافسية راسخة ومعترف بها وينمو في ظل محيط يتميز بالاستمرار بالبيئة التشغيلية والتنظيم والأنظمة الضريبية المواتية، والأهم من ذلك دعم الحكومات المتعاقبة، فعلى مدى السنوات الماضية تضاعف حجم الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا وتوسع من 228 مليار رينغيت نهاية ديسمبر 2009 إلى 355 مليار رينغيت في ديسمبر 2015¹.

الشكل رقم (04): يبين تطور الأصول في البنوك الإسلامية الماليزية (%).



Source: Rapport santils, BNM, DBS Bank.

¹ - ابتسام ساعد، مرجع سابق، ص 345.

نلاحظ من الشكل أن التمويل الإسلامي في تطور دائم ومستمر خلال سنوات الدراسة حيث بلغ خلال سنة 2009 17% وسنة 2014 بلغ 25% ووصلت نسبة التمويل الإسلامي خلال سنة (2020) 37% من نسبة التمويل الإجمالي، وهذا راجع إلى الخطة الخماسية التي حددتها الحكومة الماليزية والتي سعت إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية في صناعة التمويل الإسلامي¹:

- الانتقال من 8% إلى 13% من حصة السوق من الأصول المالية الإسلامية؛
- زيادة حصة شركات التأمين الماليزية في السوق؛
- الوصول إلى نسبة 40% من التمويل الإسلامية في ماليزيا عام 2020؛
- تصنف المؤسسة المالية الماليزية من بين 10 الجهات الفاعلة الرئيسية في العالم.

الفرع الثاني: مؤشرات نجاح الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا.

من الجدير بالذكر أن ماليزيا من الدول الرائدة عالميا في صناعة التمويل المصرفي الإسلامي خاصة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية والصكوك والمنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتميزها بعدة خصائص من خلال اتخاذها لعدة إجراءات التي يمكن توضيحها كآلاتي:

أولاً: تنوع المنتجات المصرفية.

عموما تم تشكيل المنتجات المصرفية الإسلامية باستخدام مبدأ المعاملات مثل المرابحة، الاستصناع الإجارة، المضاربة، المشاركة، الوكالة والكفالة، والتي تطورت خلال أربع فترات أساسية²:

1- المرحلة الأولى (1983): حيث كانت المنتجات الأولية هي: وديعة، حساب، التوفير، وديعة الحسابات الجاري، المضاربة، حساب الاستثمار والبيع بالتخصيل لتمويل الإسكان.

2- المرحلة الثانية (1993): تم إضافة منتجات جديدة مثل: المرابحة، تمويل رأس المال العامل بين البنوك الإسلامية، سوق المال وتوريق الأصول.

3- المرحلة الثالثة (1999): تم إدخال منتجات جديدة كبطاقات الائتمان الإسلامية والتمويل الإسلامي والإجارة الثابتة.

4- المرحلة الرابعة الحالية: وفيها تم العمل بالمشاركة والمشاركة المتناقصة التمويل، التمويل عن طريق المضاربة والمشتقات والمنتجات المركبة وجميع المنتجات الأخرى التي تم إدخالها حديثا.

¹ - حيزية بنية، محمد بنية، الابتكار والتكنولوجيا في التمويل الإسلامي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية - التجربة الماليزية نموذجا-، المجلة الجزائرية للإدارة والتسويق، جامعة بومرداس، 2020، ص ص 06،07.

² - المرجع نفسه، ص 08.

ثانيا: القدرة على مواجهة المخاطر المالية.

استطاعت ماليزيا إنشاء سوق بين البنوك من خلال اتباع القواعد الصارمة للتمويل الإسلامي بخلق سوق مالية إسلامية عام (1994) لمعالجة مشكلة السبولة الكاملة في التمويل، قام البنك المركزي الماليزي Negara بخلق سوق مالية إسلامية بهدف السماح للبنوك الإسلامية للاستثمار في بنك إسلامي آخر وفقا لمبادئ التمويل الإسلامي من خلال أداة مالية مخصصة وبين بنوك المضاربة للاستثمار لتقاسم الأرباح، كما قامت الحكومة الماليزية أيضا بإطلاق مجموعة من الاستثمارات الحكومية (Gxx) وعقود تمويل الدولة دون أجر ثابت، وذلك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتطوير في عقود التمويل "البيع بالتعجيل" القابلة للتداول في السوق الثانوية، مما عزز السوق ما بين البنوك الإسلامية والحد من خطر حدوث أزمة السيولة، كما قام بنك نيجارا أيضا عام 1997 بإنشاء مجلس الشريعة الاستثمارية (SAC) وهي الهيئة التي تضمن أن الأصول المالية تفي بمتطلبات الشريعة¹.

ثالثا: الاستحواذ على إصدارات الصكوك الإسلامية العالمية.

تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في مجال استخدام الصكوك الإسلامية، فهي تحتل مركز الصدارة في سوق الصكوك، سواء من حيث قيمة الإصدار أو من حيث عدد الإصدارات وهذا ما جعلها من أكثر دول العالم تقدما في مجال الصناعة المالية الإسلامية².

1- تعريف الصكوك الإسلامية.

وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، أو في موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، وقفل باب الاكتتاب، وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله³.

¹ - دقيش جمال وآخرون، تجارب دولية ناجحة في التمويل الإسلامي - ماليزيا نموذجا-، ملتقى دولي، دور التمويل الإسلامي في التخفيف من الأزمة المالية في ظل فترة الشمول المالي، دراسة بعض التجارب، مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الآلي، جامعة غليزان، ص17.

² - محمد غزال، استخدام الصكوك لإدارة سيولة المصارف الإسلامية -دراسة تحليلية للتجربة الماليزية والبحرينية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2021، ص16.

³ - المرجع نفسه، ص7.

2- أنواع الصكوك الإسلامية.

تنقسم الصكوك الإسلامية إلى أنواع عديدة في الساحة المالية، وتختلف هذه المنتجات باختلاف صور وأساليب التمويل والاستثمار التي تمارسها مختلف المؤسسات المالية الإسلامية، وتتمثل أهم أنواع الصكوك الإسلامية كما يلي:

2-1- الصكوك القائمة على عقود الشراكة: وهي الأوراق المالية التي تكون فيها العلاقة بين المصدر وحملة الصكوك علاقة مشاركة وتتطوي تحت هذا التطبيق مجموعة من الصكوك.

أ- صكوك المقارضة: هي وثائق مضاربة تمثل مشروعات تدار على أساس المضاربة بتعيين مضارب من الشركاء لإدارته، وصكوك المضاربة عبارة عن عقد يتم بموجبه تقديم مال من صاحب المال ليتاجر فيه الطرف الثاني، وهذا النوع من الصكوك يمكن أن يتم بين طرفين أو أكثر¹.

ب- صكوك المشاركة: هي عبارة عن وثائق متساوية في القيمة تستخدم في إنشاء مشروع، أو تمويل مشروع على أساس المشاركة، ويصبح هذا المشروع ملكا لحامل الصكوك، ويتمثل الاختلاف الجوهرى والأساسي بين صكوك المشاركة وصكوك المضاربة في كون أصحاب صكوك المشاركة لهم الحق في الإدارة.

ج- صكوك المزارعة: هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروعات للمزارعة، ويصبح لحاملتها حصة في المشروع².

2-2- الصكوك القائمة على عقود البيع: وفيها يكون العقد قائم بين جهة الإصدار وحملة الصكوك، وهي كالاتي³:

أ- صكوك السلم: وهي صكوك منبثقة من عملية قائمة على عقد سليم وهي تمثل جزئية من رأس مال السلم والذي يكون مقسما إلى أجزاء كل جزء يعبر عنه بصك، ويقصد بالسلم رأس مال معجل في مقابل سلفة مؤجلة.

ب- صكوك الاستصناع: وهي وثيقة تمثل حصة معينة في رأس المال المكتتب، والذي يستعمل في تصنيع السلعة المطلوبة، والتي تصبح ملكا لحامل الصك.

¹ كمال توفيق خطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2009، ص13.

² سليمان ناصر، السوق المالي الإسلامي كيف تكون في خدمة النظام المصرفي الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر، 2003، ص11.

³ زهبة بيات، فطيمة حجاج، أمل توانسة، مقومات إنشاء سوق الأوراق المالية الإسلامية -دراسة حالة التجربة الماليزية-، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية -تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الوادي 2021/2022، صص44،43.

ج- **صكوك المرابحة:** تعتبر وثائق تمثل حصة معينة في رأس المال المكتتب فيه، والذي يستعمل في شراء سلعة معينة، والتي تصبح ملكا لحامل الصك.

2-3- **الصكوك القائمة على الإجارة:** وهي صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة مشاعة في ملكية أعيان مرتبطة بعقود إجارة، أو تمثل عددا مماثلا من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي، وتتمثل أنواع صكوك الإجارة في:

أ- **صكوك المنافع:** وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجود بغرض إجارة منافعها وتصبح مملوكة لحملة الصكوك.

ب- **صكوك الأعيان المؤجرة:** وهي صكوك ملكية لعين قد تكون أرضا أو عقارا وتكون العين المملوكة مؤجرة، فهي تدر عائدا محددًا في عقد الإجارة.

ج- **صكوك إجارة الخدمات:** تعتبر بمثابة وثيقة متساوية القيمة تصدر بغرض تقديم الخدمة من طرف معين واستقاء الأجرة من حسيطة الاكتتاب فيها¹.

3- أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق الأوراق المالية في ماليزيا.

في سوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا تتعدد وتتنوع الصكوك، منها ما ابتدأ العمل بها ومنها ما هو حديث العمل به في هذه السوق، ومن أبرز الصكوك الموافق إصدارها سنويا من طرف هيئة الأوراق المالية الماليزية يوجد:²

3-1- **إصدار صكوك البيع بالثمن الآجل وصكوك المرابحة:** معظم الصكوك الصادرة عن الشركات الخاصة في ماليزيا قائمة على عقود المداينات مثل صكوك البيع بالثمن الآجل وصكوك المرابحة، وإصدار هذه الصكوك قائم على أساس البيع بالثمن الآجل والذي يعرف بأنه "العقد الذي يشير إلى بيع المبيع بثمن مؤجل ويزيد عن ثمنه نقدا وتسليمه حاله، ووقت معلوم لدفع القيمة والمنفق عليها مسبقا بين المتعاقدين أو المرابحة".

3-2- **إصدار صكوك الاستصناع:** تعتبر صكوك الاستصناع إحدى منتجات سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا وتعرف "Debt Financing"، وتقوم على أساس التمويل بالبيع على حق الدين وكان أول إصدار للصكوك الإسلامية الاستصناع في ماليزيا سنة 2003 بقيمة 5.6 مليار رينغيت ماليزي والتي تصدرها شركة "SKS Power SDN BHD" ومدة استحقاقها من خمسة إلى تسعة سنوات.

¹ - مونية سلطان، كفاءة الأسواق المالية الناشئة ودورها في الاقتصاد الوطني -دراسة حالة بورصة ماليزيا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص 183.

² - المرجع نفسه، ص 184.

3-3- إصدار صكوك الإجارة: تعتبر صكوك الإجارة الدولية أول إصدار لصكوك الإجارة في ماليزيا حيث كان أول إصدار لها في 03 جويلية 2002، والمتداولة في بورصة لايبان المالية العالمية La BUA International Financial وتم طرحها بعملة أجنبية بقيمة 600 مليون دولار أمريكي بموعد استحقاق في عام 2007.

4- دور الصكوك الإسلامية على مستوى المصارف الإسلامية في ماليزيا:¹

يلعب التصكيك دورا بارزا في زيادة فعالية وكفاءة المصارف الإسلامية وذلك من خلال:

- تساهم عمليات التصكيك في المواءمة بين أصول وخصوم المصرف الإسلامي، بما يساعد في تقليل مخاطر عدم التناسب بين آجال الموارد وآجال استخداماتها، إذ أن الأصل في استثمارات المصارف الإسلامية أنها استثمارات تتموية طويلة الأجل، مما يفترض أن تكون الموارد المالية طويلة الأجل هي النسبة الغالبة من إجمالي موارد تلك المصارف، غير أن الواقع العملي يبين عكس ذلك، حيث أن النسبة الغالبة من موارد المصارف الإسلامية قصيرة الأجل، وكنتيجة لذلك وجهت المصارف الإسلامية مواردها المالية نحو استثمارات قصيرة الأجل تطبيقا لقاعدة توافق الآجال، مما يشكل عائقا رئيسيا أمام قيامها بدورها التنموي؛
- يزيد التصكيك من قدرة المصارف الإسلامية على استقطاب السيولة اللازمة لتمويل احتياجاتها المختلفة وفي المقابل يتيح التصكيك الفرصة أمام المصارف الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها بالقيام باستثمارات مختلفة؛
- يعمل التصكيك على تنويع مصادر التمويل متعدد الآجال والمكملة للمصادر التقليدية في المصارف الإسلامية؛
- يحسن التصكيك من ربحية المصارف الإسلامية ومراكزها المالية، بما يتيح من استبعاد الاستثمارات التي تم تصكيكها من بنود الميزانية خلال فترة قصيرة، وبذلك تتخلص المصارف من الحاجة إلى تكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة، وعليه فالتصكيك يعتبر أحد أشكال الاستثمار خارج بنود الميزانية والذي لا يحتاج إلى رأسمال مثل الالتزامات العرضية.

¹ - مصطفى العربي، سعدية حمو، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد - ماليزيا نموذجا -، مجلة البشائر الاقتصادية جامعة بشار، المجلد 03، العدد 01، 2017، ص73.

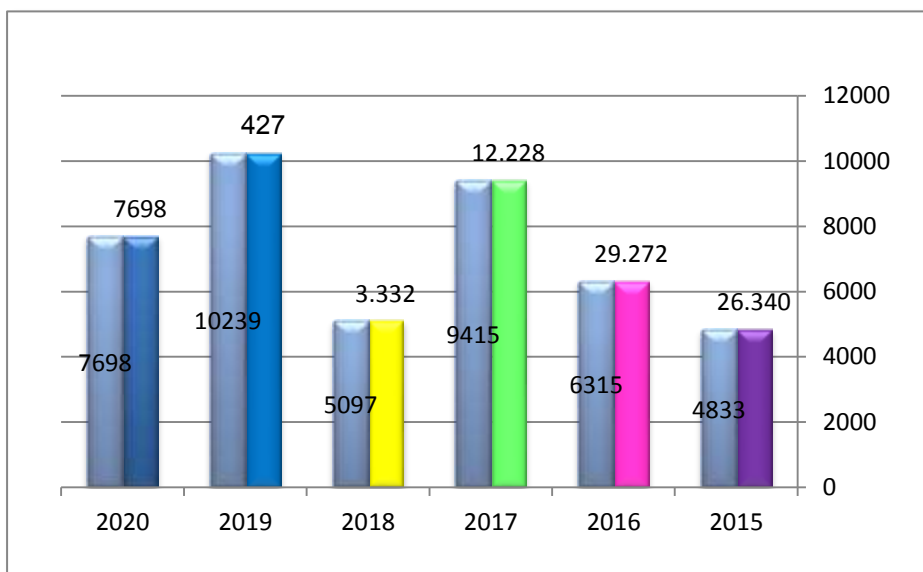
الجدول رقم (04): يوضح تطور حجم وقيمة الصكوك المتداولة في سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية خلال الفترة (2015-2020).

السنة	حجم الصكوك	قيمة الصكوك (بليون رينغيت ماليزي)
2015	25	48.33
2016	32	63.15
2017	47	94.15
2018	32	50.97
2019	36	102.39
2020	38	76.98

Source: Bursa Malaysia, annual reports (2015-2020).

من خلال الشكل نلاحظ أن حجم وقيمة الصكوك عرفت تطور خلال الفترة (2015-2020) مما أدى إلى زيادة حجم التداول في سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية، والسبب في ذلك يعود إلى المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الماليزية لتشجيع الإقبال على الأدوات المالية في إطار التخطيط لجعل ماليزيا مركز دولي للتمويل الإسلامية، ويرجع أيضا لارتفاع حجم التداول للصكوك الإسلامية إلى ميزتها المتمثلة في كون العائد على أساس الفائدة التي هي نسبة من الربح المتحقق، وليس على أساس الفائدة التي هي نسبة ثابتة من رأس المال.

الشكل رقم (05): يبين التمثيل البياني لتطور حجم وقيمة الصكوك المتداولة في سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية خلال الفترة (2015-2020).



تعدّ ماليزيا من الدول الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، وما ساعدها على ذلك تنوع المنتجات والخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية في شكل صيغ متعددة كصيغة المضاربة، والمشاركة والاستصناع وغيرها، إضافة إلى قدرتها على مواجهة المخاطر المالية الناتجة عن إنشاء سوق ما بين البنوك من قبل الحكومة الماليزية لمعالجة مشكلة السيولة، كما قام البنك المركزي الماليزي Negara بخلق سوق مالية إسلامية، إضافة إلى قيام الحكومة الماليزية بإطلاق مجموعة من الاستثمارات الحكومية وعقد تمويل الدولة، إضافة إلى كون ماليزيا تجربة رائدة في مجال المصرفية الإسلامية عموما وفي الصكوك الإسلامية خصوصا، فهي تحتل مركز الصدارة في سوق الصكوك، على هذا ساهم في إنجاح التجربة الماليزية في الصيرفة الإسلامية.

المطلب الرابع: مصادر أموال المصارف الإسلامية الماليزية وأهم منتجاتها المصرفية.

الفرع الأول: مصادر أموال المصارف الإسلامية.

تتنوع مصادر أموال المصارف الإسلامية بين المصادر الداخلية كرأس المال، والاحتياجات والمخططات والأرباح المحتجزة، المصادر الخارجية تتمثل في الودائع بكل أنواعها سواء الودائع تحت الطلب، الودائع الاستثمارية، والودائع الادخارية.

الجدول رقم (05): يوضح إجمالي الأصول وحجم ودائع البنوك الإسلامية الماليزية من 2017-2019.

الوحدة: مليون رينغيت ماليزي

السنوات		2017	2018	2019
إجمالي الأصول		653.315.6	732.920	835193.8
الودائع تحت الطلب	إيداع محلي	74.126.1	72.583.5	82.451.8
	إيداع أجنبي	2.359.2	2.769.0	4.893.1
الودائع الاستثمارية	إيداع محلي	119.2	104.8	100.7
	إيداع أجنبي	757.6	666.9	503.1
الودائع الادخارية	إيداع محلي	38.206.0	41.132.7	45.294.4
	إيداع أجنبي	396.2	381.3	409.3

Source: Bank Negara Malaysia, monthly statistical, bulletin, Malaysia, Mai 2023.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن إجمالي الأصول في تزايد مستمر بحيث بلغ 653 مليون رينغيت ماليزي سنة 2017، ووصل إلى 835 مليون رينغيت ماليزي سنة 2019، ومن أهم أسباب هذه الزيادة الدعم الحكومي للمصارف الإسلامية وكذلك البيئة التشغيلية والأنظمة الضريبية الملائمة، نلاحظ أن الودائع الاستثمارية سجلت قيم منخفضة للإيداع المحلي سواء العام أو الخاص، أما الإيداع الأجنبي فكان معدوما كما نلاحظ كذلك أن الودائع تحت الطلب سواء من حيث الإيداع المحلي والأجنبي تمثل المرتبة الأولى من حيث حجمها خلال سنوات الدراسة، تليها الودائع الادخارية، بحيث سجلت

الودائع تحت الطلب أعلى قيمة سنة 2019 بـ 82.451.8 مليون رينغيت ماليزي إيداع محلي و 4.983.1 مليون رينغيت ماليزي إيداع أجنبي، أما الودائع الادخارية فقد سجلت أعلى ارتفاع سنة 2019، بـ 45.294.4 مليون رينغيت ماليزي إيداع محلي 409.3 مليون رينغيت ماليزي إيداع أجنبي، ويرجع السبب في ارتفاع من قيمة الإيداع الودائع تحت الطلب إلى إمكانية سحبها من طرف صاحبها في أي وقت.

الفرع الثاني: خدمات ومنتجات المصرفية الإسلامية في ماليزيا.

المصرفية الإسلامية أساسا تقوم على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، وقدرة المصارف الإسلامية على تقديم وتسويق منتجات وخدمات مصرفية ابتكارية وجاذبة، في ظل المنافسة الشديدة، وأهم المنتجات التي تقدمها المصارف الإسلامية الماليزية نجد:

أولاً: الخدمات والمنتجات المقدمة من قبل المصارف الإسلامية لعملائها.

المصرفية الإسلامية في ماليزيا مرت بتطورات عديدة فيما يخص تقديم الخدمات المصرفية والمنتجات التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد بلغ إجمالي المنتجات والخدمات المقدمة في تلك الصناعة ما يقارب الستين منتجا وخدمة، تستخدم حوالي ستة عشر صيغة مجازة شرعا من قبل المجلس الشرعي الاستشاري بالمصرف المركزي الماليزي، من أهم تلك الصيغ المرابحة، والتورق، والبيع بثمن أجل وبيع العينة، وبيع الدين والإجارة، والمشاركة، والحوالة، والوكالة، والاستصناع، والمضاربة، والكفالة والقرض، على تفاوت في مقدار المعاملات المستخدمة لكل صيغة.

ورغم هذا التنوع في المنتجات والخدمات إلا إنه يمكن القول أنها في مجملها تعتمد على صيغتي بيع العينة وبيع الدين، بيع العينة مبرر من قبل المجيزين له من العلماء الماليزيين من حيث كونه عقدا مستوفيا لأركان عقد البيع الصحيح ولم يصح أثر في تحريمه، والحاجة قائمة لمثل هذا العقد لما فيه من دعم للعمل المصرفي الإسلامي ووفاء بحاجات الناس للتمويل، وهم في الحقيقة نظروا لشكل العقد لا مضمونه، المشتمل على التحايل الصريح على الربا، عند موافقتهم على تبنيه كعقد تمويل إسلامي، وفاتهم عند إجازته للحاجة أن يحددوا ضوابط لذلك ومتى تنتفي هذه الحاجة¹.

ومن ضمن الحسابات المصرفية هناك حسابات الادخار الاستثمارية، وحسابات الاستثمار الثابتة والمتغيرة ويتم تبني صيغة المضاربة، أو الوكالة بأجر في تشغيل تلك الحسابات، حيث يستفيد العميل من استثمار المصرف لأمواله من الأرباح المتحققة، ويتحمل الخسائر إن وجدت، وفي تلك الحسابات مرونة كبيرة في السحب والإيداع مع اشتراط مدة زمنية لبقاء الأموال في الحسابات حتى تستوفي شروط الحساب الاستثماري، الإشكالية في تلك الحسابات تتمثل في صحة العقد الاستثماري مع السماح للعميل بالسحب والإيداع رغم أن كثيرا من

¹ - الموقع الرسمي للمصرف المركزي الماليزي على الإنترنت: <http://www.bnm.gov.my>

استثمارات تلك الحسابات في المداينات وما يترتب على ذلك من أحكام في ما يتعلق ببيع الدين، كما إن طريقة حساب الأرباح ونسبة التوزيع والضمانات ونحوها محل إشكال لمخالفتها حين التطبيق للشروط الشرعية لعقد المضاربة أو الوكالة بالاستثمار¹.

ومن أهم المنتجات التمويلية الموجهة للأفراد في المصارف الإسلامية الماليزية تمويل المساكن وتمويل السيارات، والتمويل الشخصي، وأما ما هو موجه للشركات فيشمل تمويل شراء الأصول والمعدات والأجهزة وتمويل إقامة المشاريع، أما من حيث الصيغ التمويلية المستخدمة في تلك المنتجات فهي متنوعة ومن أهمها الإجارة ثم البيع، والاستصناع، والمرابحة، والتورق، ولتسهيل عمليات التمويل وإجراءاته يقوم المصرف بتوكيل العميل بإجراء عملية الشراء نيابة عن المصرف، وبعد تملك المصرف يتم التأجير أو البيع على العميل، وقد لا يطلع المصرف على ما تم شراؤه ويكتفي بالوثائق المثبتة لعمليات البيع والشراء².

ثانياً: المنتجات الموجهة للمصارف الإسلامية.

من أهم المشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية استثمارها لفوائضها المالية في أدوات قصيرة الأجل تتمتع بالمرونة الكافية لمواجهة احتياجاتها النقدية السريعة، إضافة لحاجتها إلى سوق يوفر السيولة اللازمة لمواجهة الاحتياجات التمويلية، لهذا الغرض تم في ماليزيا إنشاء سوق المال الإسلامي بين المصارف في 2 يناير 1994م برعاية البنك المركزي الماليزي وتحت إشرافه، ليتكامل مع أهداف النظام المصرفي الإسلامي وليساهم في توفير التسهيلات للمؤسسات المالية الإسلامية لتقدم التمويل اللازم للمشروعات وتسوية استثمارات الأوراق المالية قصيرة الأجل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية³.

المعاملات المالية والاستثمارات المشتركة بين المصارف تعمل على السماح للبنوك ذات الفائض بتحويل بعض من رصيدها المالي إلى البنوك التي تعاني من العجز في السيولة النقدية، مما يؤدي بالضرورة إلى الحفاظ على آلية التمويل والسيولة سعياً لتعزيز الاستقرار في النظام المصرفي، ولهذا الغرض تم استحداث العديد من المعاملات المالية في هذا السوق مثل:

¹ - ميمي جديني، التطبيقات الحديثة لعقود المضاربة في المصارف الإسلامية بين التقيد والإطلاق، -ماليزيا نموذجاً للفترة (2015-2019)-، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي، المجلد 04، العدد 03، 2021، ص203.

² - عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات عن التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد 35، 1426هـ، ص31.

³ - Bank Negara Malaysia Sharia Resolutions in Islamic Finance, p11.

1- الاستثمار من خلال المضاربة بين المصارف.

وهو على نوعين: الأول من خلال إيداع المال لدى المصرف بصيغة المضاربة ذات العائد المتغير ويصدر مقابل هذا الاستثمار شهادات استثمار قابلة للتداول، ومدة المضاربة تتراوح بين ليلة واحدة إلى اثني عشر شهرا ويعتمد معدل العائد على معدل الربح الإجمالي السنوي للاستثمارات السنوية للمصرف المحتاج للتمويل، ونسبة توزيع العائد بحسب اتفاق الطرفين، والنوع الثاني مشابه للنوع الأول عدا أن مدة الاستثمار منحصرة في يوم عمل واحد فقط، والإشكال هنا يكمن في مدى تحقق المضاربة بشروطها فعليا في المضاربة القصيرة، وكذلك فيما يتعلق بتصفية المضاربة في المضاربة طويلة الأجل، مما يضيف شكا في توافق هذا النوع من المضاربة مع الأحكام الشرعية المعتبرة لهذا العقد، والخوف من تحول المعاملة إلى صورة من صور التحايل على الربا¹.

2- قبول الودائع.

وخاصة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي، وتقوم على أساس إيداع الفوائض المالية وفقاً لمبدأ الوديعة المضمونة وليس هناك عائد عليها إلا أن يكون هبة، وهي من أدوات إدارة السيولة لدى البنك المركزي.

3- الإصدارات الاستثمارية الحكومية.

في هذا المنتج، والمنفذ وفقاً لصيغة بيع العينة، تقوم الحكومة ببيع أصل ما للمستثمرين نقداً، ثم تعيد شراءه منهم بالأجل بسعر يشمل الثمن وربح معلوم، وتصدر مقابل ذلك سندات مديونية حكومية بعوائد نصف سنوية تمثل الربح فقط، ويتم سداد الثمن عند موعد الاستحقاق واستعادة السندات، ويتم تداول تلك السندات في السوق الثانوية وفقاً لمبدأ بيع الدين².

4- صكوك بنك نيجارا القابلة للتداول.

وهي قائمة على مبدأ بيع العينة، حيث يبيع البنك المركزي أصولاً يمتلكها لحملة الصكوك، ثم يستأجر تلك الأصول منهم بقيمة معلومة تمثل العائد على تلك الصكوك، على أن يستعيد تلك الأصول عند نهاية مدة الصكوك مقابل دفع القيمة الأصلية لها لحملة الصكوك مرة أخرى.

¹ - موقع البنك المركزي الماليزي على الإنترنت: <https://www.bnm.gov.my>

² - سليمة جدي، الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية - دراسة حالة ماليزيا والسودان -، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة بسكرة، 2015/2014 ص 192.

5- اتفاقية البيع وإعادة الشراء.

حيث يقوم المصرف البائع ببيع بعض الأصول المالية إلى المصرف المشتري بسعر يتفق عليه ثم يتم إبرام اتفاقية أخرى منفصلة يتعهد فيها المصرف المشتري ببيع نفس الأصول إلى المصرف البائع مرة أخرى في تاريخ لاحق (عادة بعد سنة) بسعر يتم الاتفاق عليه مختلف عن سعر البيع الأصلي. وبحسب الصيغة الواردة في موقع البنك المركزي فإن العينة فيها واضحة رغم أن الهيئة الشرعية الاستشارية في البنك العقد الأول بيع مشروط يليه تعهد من البائع بشراء الأصل من المشتري لاحقاً، وبسعر مختلف عن سعر البيع الأصلي وهو حسب رأيهم أمر جائز، والعقد الثاني لا يبزم إلا إذا قرر المشتري بيع الأصول للبائع الأصلي¹.

6- السندات المالية الإسلامية القابلة للتداول.

وهي نوعين:

أ- سندات المضاربة مع المصارف الإسلامية القابلة للتداول، حيث يودع مبلغ من المال لدى المصرف الإسلامي ويتم استثماره وفقاً لمبدأ المضاربة، على أن يعاد المبلغ الأصلي وأرباحه للمودع في موعد مستقبلي محدد.

ب- صك الدين القابل للتداول، والمتضمن بيع أصول يملكها المصرف على العميل نقداً، ثم يعاد شراءها منها بعقد منفصل وبثمن أجل يتضمن السعر الأصلي وربحاً معلوماً، ويكون تاريخ السداد في موعد مستقبلي محدد.

7- سندات المديونية الخاصة الإسلامية.

وهي مبنية على مبادئ البيع بثمن أجل أو المرابحة أو المضاربة المتوافقة مع الشريعة، ويتم تداول سندات المديونية وفقاً لمبدأ بيع الدين².

تتنوع مصادر أموال المصارف الإسلامية الماليزية ما بين مصادر داخلية ومصادر خارجية، وتحث الودائع تحت الطلب (الجارية) المرتبة الأولى من حيث حجم الإيداع لدى المصارف الإسلامية الماليزية بخلاف الودائع الادخارية والاستثمارية، ويرجع ذلك إلى إمكانية سحبها من طرف صاحبها في أي وقت عكس الأنواع الأخرى يستخدم التمويل المقدم من طرف المصارف الإسلامية لعدة أغراض إما لشراء الأوراق المالية، أو شراء العقارات أو تمويل رأس المال العامل، ومن أبرز المنتجات والخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية في ماليزيا والتي تتوافق والشريعة الإسلامية نجد ما هو موجه لعملائها في شكل صيغ كصيغة المرابحة والمشاركة وصيغة المضاربة وغيرها، وما هو موجه للمصارف الإسلامية، فنجد الاستثمار من خلال المضاربة بين المصارف، قبول الودائع، سندات المديونية الخاصة الإسلامية وغيرها.

¹ - Bank Negara Malaysia Sharia Resolutions in Islamic Finance, end edition, oct, 2010, p112.

² - عبد الله بن عبد العزيز المعجل، مرجع سابق، ص31.

المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة في ماليزيا.

تكتسب تجربة ماليزيا في مجال ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة أهميتها كونها تحصل في بلد نجحت حكومته في اختيار خطط وسياسات استراتيجية شاملة لتنمية وتطوير هذا النوع من المؤسسات فكانت النتيجة أن تحولت ماليزيا من اقتصاد ريفي زراعي إلى اقتصاد حضري صناعي، وتطورها من اقتصاد يعتمد على القطاعات الأولية المتمثلة في الثروات الطبيعية إلى قطب في تصدير خدمات تقنية عالية، من خلال هذا يمكن القول أن هذه التجربة مثلت حقل اختبار لحزمة من الاستراتيجيات والسياسات والبرامج وما ترتب عن ذلك من نتائج يمكن له أن يساهم في دعم الفكر التنموي المتعلق بمتطلبات الإقلاع الاقتصادي وترشيد خيارات وسياسات ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة في الاقتصاديات.

المطلب الأول: الهيئات المشرفة والسياسات المتبعة لتطوير المؤسسات الناشئة في ماليزيا.

الفرع الأول: الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الناشئة الماليزية.

تستند استراتيجية تنمية وتطوير المؤسسات الناشئة في ماليزيا على منظومة شاملة من الهيئات أهمها:

أولاً: المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة) (NSDC).

- تمثل الهيئة الحكومية الرئيسية لتنمية وتطوير المؤسسات الناشئة وذلك بالتنسيق مع منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليزيا (SMECOUP Malaysia)، ويشكل هذا المجلس فضاءاً للتشاور واتخاذ القرارات ورسم السياسات المتعلقة بتطوير وتنمية المؤسسات الناشئة ويمكن تلخيص أهدافه هذه الهيئة ما يلي:
- وضع الاستراتيجيات الشاملة لتطوير وتنمية المؤسسات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة) في مختلف القطاعات في ماليزيا؛
 - الإشراف على كل المبادرات المرتبطة بتطوير المؤسسات الناشئة (صغيرة ومتوسطة) في ماليزيا؛
 - المراقبة الدورية لأدوار ومسؤوليات الوزارات والهيئات والأعضاء في المجلس لضمان التنفيذ الفعال لسياسات تنمية هذه المؤسسات في ماليزيا¹.

¹ – The Egyptian Banking Institute (IBI): SME, Experience In Malaysia, SMES Unit publications, Egypt, April, 2011, p13-14, disponible sur <http://ebi-acs>

ثانيا: منظمة المؤسسات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة) ماليزيا (SME Corp-Malaysia).

قرر المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الناشئة (NSDC) سنة 2009، توحيد الهيئات المشرفة على تطوير المؤسسات الناشئة في ماليزيا، ضمن منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليزيا (SME Corp-Malaysia)، لتتولى هذه الأخيرة دور التنسيق المركزي وتنفيذ سياسات تطور المؤسسات الناشئة في مجال الإنشاء والإينماء والديمومة، ويمكن تلخيص أهداف هذه الهيئة فيما يلي:¹

- تنسيق سياسات وبرامج تطوير المؤسسات الناشئة في ماليزيا؛
- تكوين فضاء للتشاور بين القطاع الخاص والهيئات الداعمة؛
- إدارة البيانات ونشر للمعلومات المتعلقة بقطاع المؤسسات الناشئة في ماليزيا؛
- تنفيذ سياسات تطوير المؤسسات الناشئة، بما في ذلك تحسين النوعية والجودة وترقية الإبداع وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية لهذه المؤسسات.

ويندرج ضمن هذه المنظمة العديد من الهيئات المتعلقة بتطوير المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، من أهمها:²

1- وكالة التنسيق المركزية (CCA).

مكلفة بتسهيل تنفيذ برامج تطوير المؤسسات الناشئة في ماليزيا.

2- مركز الإحالة الموحد (ORC).

تمثل الهيئة الرئيسية لتقديم المعرفة وتعليم أفضل الممارسات التجارية لرواد الأعمال، من خلال تقديم الخدمات الاستشارية، كما تمثل بوابة للمعلومات المقدمة من الوزارات والوكالات والهيئات الداعمة.

3- هيئة تقييم القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة (SORA).

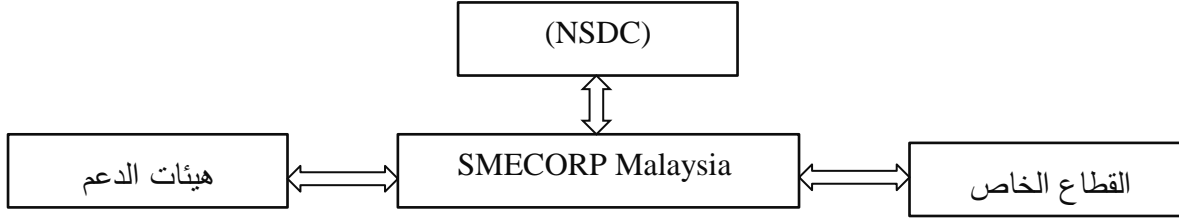
تهدف هذه الهيئة لتقييم القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة في ماليزيا في مختلف القطاعات، وذلك بهدف تحديد نقاط الضعف والقوة لهذه المؤسسات من أجل تحديد التدابير اللازمة لتطوير قدرتها التنافسية وتعتمد هذه الهيئة في ذلك على نموذج تقييم القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة من أجل التحسين، والذي يركز على سبعة أبعاد أساسية لتقييم القدرة التنافسية لهذه المؤسسات هي: أداء الأعمال، القدرة المالية، القدرة التسييرية، القدرة الإنتاجية

¹ - فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2018/2017، ص ص177، 178.

² - المرجع نفسه، ص178.

القدرة التكنولوجية، نظام الجودة والابتكار، ويختلف قياس هذه الأبعاد حسب اختلاف قطاعات المؤسسات الناشئة في ماليزيا.

الشكل رقم (06): يبين منظومة تطوير المؤسسات الناشئة (الصغيرة والمتوسطة) في ماليزيا.



Source: National SME Development council (NSDC): SME MASTER PI AN (2012-2020): Catalyzing Growth and Income, p113.

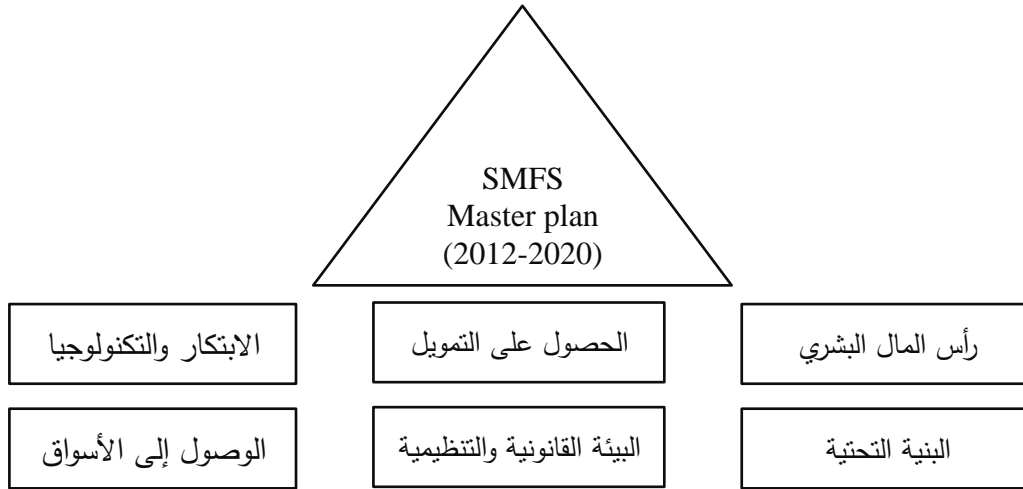
اعتمدت ماليزيا لتنمية اقتصادها على مبادئ الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر، واهتمت بشكل كبير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة والذي ساهم وبشكل ملحوظ في إحداث إنعاش اقتصادي دافعا بعجلة التنمية بسرعة، ولأجل تحقيق ذلك قامت بإنشاء مؤسسات وهيئات تقوم على مراقبة وسير وتطوير المؤسسات الاقتصادية في ماليزيا، مثل المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (NSDC) والذي يعتبر الهيئة الحكومية الرئيسية المشرفة على هذه المؤسسات، إضافة إلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليزيا وغيرها من الهيئات الأخرى.

الفرع الثاني: سياسة ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة في ماليزيا.

وافق الاجتماع الثالث عشر للمجلس الوطني لتنمية المؤسسات الناشئة على إطلاق المخطط الرئيسي لها 2012-2020، والذي يحدد اتجاه سياسات وبرامج ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة في ماليزيا في ظل استراتيجية رؤية 2020، والشكل الموالي يوضح أهداف وركائز المخطط الرئيسي للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة¹.

¹ - فارس طارق، مرجع سابق، ص179.

الشكل رقم (07): يبين المخطط الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الناشئة) (2012-2020).



Source: SME corporation Malaysia: about SME MASTER PLAN (2012-2020), disponible sur : <https://www.smeeorp.gov.my/index.php/len/polieisies/2015-12-21-09-16-12/about-sme-masterplan> consulté le: 14/05/2023.

من الشكل السابق يمكننا ملاحظة أن سياسة ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة في ماليزيا تتمحور حول ستة أبعاد أساسية هي: ترقية الابتكار والتكنولوجيا، دعم الوصول إلى الأسواق، تسهيل الحصول على التمويل، تطوير البيئة القانونية والتنظيمية، تنمية رأس المال البشري والبنية التحتية.

وقد حدد المخطط الرئيسي للمؤسسات الناشئة (2012-2020) 32 مبادرة مرتبطة بجميع الأبعاد الستة سالفة الذكر، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الجدول رقم (06): يوضح برامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة في ماليزيا في ظل مخطط (2012-2020).

المحور الأول: الإبداع والتكنولوجيا
1- إنشاء منصة تداول التكنولوجيا (TCP) لدمج المؤسسات في النظام الوطني للإبداع
2- إنشاء برنامج (CP) لدعم المؤسسات الرائدة
3- تشجيع الإبداع الشامل
4- إنشاء فريق خبراء مستقل لتقييم المشاريع التكنولوجية الجديدة
5- تحقيق التكامل والتنسيق لخدمات دعم الابتكار والتكنولوجيا للمؤسسات مع السياسات الحكومية الأخرى
6- ضمان الموائمة التجارية للبحوث التقنية واحتياجات الصناعة
المحور الثاني: الحصول على التمويل
7- تنسيق خدمات الدعم المالي للم.ص.م

8- تعزيز نظم المعلومات الائتماني لمعالجة عدم تماثل المعلومات
9- تسريع نمو شركات رأس مال المخاطر
10- دعم التمويل المصرفي للمؤسسات للم.ص.م
المحور الثالث: رأس المال البشري
11- تعزيز دعم تنمية الموارد البشرية والتطوير التنظيمي في الم.ص.م
12- تأهيل العاملين الجدد في الم.و.ص.م للاندماج في الصناعة
13- دعم المقاولاتية التكنولوجية
14- تكثيف برامج التدريب المتعلقة بالمهارات المتخصصة
15- دعم انضمام الكفايات إلى الم.ص.م
المحور الرابع: البنية التحتية
16- إنشاء مركز توظيف اللوجستيات (LCC) للمساعدة في تجميع الطلب والموارد للم.ص.م
17- ترقية برنامج الترابط الصناعي
18- تحسين الاتصال والتشبيك ضمن شرق ماليزيا
المحور الخامس: البيئة القانونية والتنظيمية
19- تسهيل التسجيل وتقديم التراخيص للم.ص.م
20- تعزيز اعتماد الملكية الفكرية للم.ص.م
21- تحسين جودة الخدمات الحكومية
22- مراجعة القوانين المرتبطة بأسواق شرق ماليزيا
23- مراجعة النظام الضريبي للم.ص.م
24- مراجعة قوانين الإفلاس لمنح المقاولين فرصة ثانية
المحور السادس: الوصول إلى الأسواق
25- إنشاء برنامج (GOEX) لدعم تدويل الم.ص.م
26- تشجيع إنشاء الاتحادات ومقدمي خدمات التجميع لتعزيز الطلب على منتجات الم.ص.م
27- وضع سياسة محددة للمشتريات الحكومية لمنتجات الم.ص.م
28- تشجيع مشتريات الشركات متعددة الجنسيات لمنتجات الم.ص.م
29- تسهيل وصول الم.ص.م إلى الأسواق من خلال إلغاء المعوقات التنظيمية وتوفير البنية التحتية التجميعية وإدماج القطاع غير الرسمي
30- توجيه الجهود نحو إنشاء منظومة فعالة لتسهيل التجارة الدولية
31- تنشيط دور المكاتب التجارية في الخارج لصالح الم.ص.م

Source: National SME Development council (NSDC): SME MASTER PI AN (2012-2020): Catalyzing Growth and Income,

في ظل استراتيجية رؤية ماليزيا (2020) تم إطلاق المخطط الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، والذي يحدد اتجاه سياسات وبرامج ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة في ماليزيا.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه هو تجزئته إلى 06 محاور أساسية، وكل محور يشمل مجال وموضوع محدد.

في المحور الأول الذي ركز على الإبداع والتكنولوجيا وشمل أهم البرامج الحكومية التي أقرتها ماليزيا لدعم المؤسسات الناشئة، كإنشاء منصة تداول التكنولوجيا (TCP) لدمج المؤسسات في النظام الوطني للإبداع، وبرنامج (CP) لدعم المؤسسات الرائدة، إضافة إلى إنشاء فريق الخبراء مستقل لتقييم المشاريع التكنولوجية الجديدة، وغيرها من السياسات الحكومية في مجال الإبداع.

أما المحور الثاني فقد تناول طرف حصول المؤسسات الناشئة على التمويل والتسهيلات الحكومية لتحقيق هذا الغرض، كتتنسيق خدمات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية، تسريع نمو شركات رأس مال المخاطر، إضافة إلى دعم التمويل المصرفي للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة.

ركز المحور الثالث على طريقة إعداد رأس المال الماليزي المؤهل من خلال مجموعة من السياسات المعتمدة، كتعزيز دعم تنمية الموارد البشرية والتطوير التنظيمي في المؤسسات الناشئة، دعم المقاولاتية التكنولوجية إضافة إلى تكثيف برامج التدريب المتعلقة بالمهارات المتخصصة.

فيما يخص المحورين الرابع والخامس، تناول المحور الرابع البنية التحتية وكيفية إعدادها عن طريق إنشاء مركز توطيد اللوجستيات (LCC) للمساعدة في تجميع الطلب والموارد، تحسين الاتصال والتشبيك ضمن شرق ماليزيا، أما المحور الخامس فقد تناول البنية القانونية والتنظيمية للمؤسسات الناشئة من خلال التسهيلات الحكومية المقدمة لهذه الأخيرة، كتسهيل التسجيل، وتقديم التراخيص، تعزيز اعتماد الملكية الفكرية للمؤسسات، إضافة إلى مراجعة القوانين المرتبطة بأسواق شرق ماليزيا ...

وأخيرا وليس آخرا نتناول المحور السادس السياسات المعتمدة لوصول المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق، فقد تم إنشاء برنامج (GOEY) لدعم تدويل المؤسسات، تشجيع الشركات متعددة الجنسيات على اقتناء منتجات المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، تنشيط دور المكاتب التجارية في الخارج لصالح هذه الأخيرة.

المطلب الثاني: مكانة المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الماليزي.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في ماليزيا مكانة هامة في اقتصاد ماليزيا تتجلى من خلال نسبتها العالية ضمن النسيج المؤسساتي للدولة والتي تفوق حدود 98.5%، وكما تظهر كذلك في قدرتها على خلق الوظائف والمساهمة في معالجة مشكلة البطالة، كما نبرز أهميتها من مساهمتها في العديد من المؤشرات الاقتصادية كالقيمة المضافة، وحجم الصادرات، والناجح المحلي الإجمالي.

الفرع الأول: نظرة حول تطور اقتصاد ماليزيا.

بدأت مسيرة التنمية في ماليزيا بعد حصولها على الاستقلال سنة 1957، وقبل ذلك كانت تحت هيمنة الاستعمار البريطاني الذي قام بطرد السكان الأصليين، وعمل على تركيز أغلب ثروات البلاد في يد فئة قليلة من سكان ماليزيا والأجانب، وقد كان النشاط الاقتصادي الماليزي قبل الاستقلال جد محدود، إذ ارتكز على بعض الأنشطة الزراعية، كما تميزت هذه الفترة باكتشاف التصدير من طرف الاستعمار البريطاني لتتحول ماليزيا بعد ذلك إلى أحد أهم منتجي ومصدري بعض المواد¹.

وقد مرت مسيرة التنمية في ماليزيا التي امتدت لحوالي أربعة عقود من الزمن على مجموعة من المراحل كل مرحلة لها خصائصها ومميزاتها وتأثيرها على مستوى التطور والتقدم، إذ يقسم أغلب الباحثين مراحل التنمية هذه إلى مرحلتين مهمتين لتأثرهم بفكر محمد مهاتير رئيس الوزراء الماليزي الذي يعود له الفضل الكبير فيما وصلت له ماليزيا، وهناك من يقسمها إلى ثلاثة مراحل أساسية لارتباطها بسياسات معينة وفيما يلي أهم المراحل التي ميزت الاقتصاد الماليزي²:

1- المرحلة الأولى (1958-1970).

عرفها بعض الباحثين بمرحلة إحلال الواردات، عرفت هذه الفترة مجموعة من الخطط الخماسية ولكن تعتبر الخطة الماليزية (1966-1970) أول خطة تنموية لماليزيا الموحدة وتمس كافة الأقاليم، ومن خلالها عملت الدولة على إشراك الملايو في عملية التنمية، إذ فهمت الحكومة أن تحقيق النمو مقترن بالمساواة في الفرص، فشجعت قيام العديد من المؤسسات التعاونية والتي تخدم الفئات الفقيرة والمستضعفة من الملاويين بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتوازن الأعراق في ماليزيا، كما عملت على حصولهم على فرص متكافئة لدخول القطاعات الحديثة كالصناعة، والتجارة، والمقاولات، لكن الفقر وعدم وجود طبقة رأسمالية ملاوية حالت دون تحقيق الدمج الاجتماعي

¹ علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل لعلوم الصيرفة التطبيقية، المجلد 23، العدد 03، 2015، ص136.

² حليلة بن مشيش، مرجع سابق، ص169.

للملاويين، وتزايدت معدلات البطالة عموما والبطالة الحضرية إلى ما يقارب 10%، فالخطة التي سعت إلى تقليل نسبة الفقر، وتحسين المستوى المعيشي للسكان كان نجاحها غير كاف، مما أدى إلى حدوث اضطرابات واندلاع انتفاضة مناهضة للحكومة واحتجاجات كبيرة في ماليزيا سنة 1969، مما دفع بالحكومة إلى ضرورة صياغة خطة بديلة لتدارك الوضع.

2- المرحلة الثانية (1971-1985)¹.

بعد أحداث 13 ماي 1969، وظهر اختلالات عديدة على تنظيم الحياة بماليزيا عملت الحكومة على تحقيق التوافق الاجتماعي والاقتصادي في استراتيجياتها المستقبلية من خلال تجسيد المشاركة الفعلية للسكان الملاويين في الحياة الاقتصادية عوض تهميشهم وحرمانهم من أدنى شروط الحياة، لأن ذلك سيكون له أثر سلبي على السلم في الدولة، فبعد هذه الأحداث، ونظرا لضعف الطلب المحلي وضيق الأسواق قامت الحكومة الماليزية بإطلاق مشروع جديد تحت اسم "السياسة الاقتصادية الجديدة" هذه السياسة التي استمرت إلى غاية 1990 وتجسدت في الخطة الخماسية الثانية من (1971-1975) والخطة الخماسية الثالثة (1976-1980) والخطة الخماسية الرابعة من (1981-1985)، وقد تم تبني هذه السياسة للعمل على دعم التوجه التصديري خصوصا في الصناعات التحويلية الالكترونية والكهربائية وغيرها، وقد تميزت هذه المرحلة بـ:

- الاستفادة من الطفرة الحاصلة في مداخل البترول في تمويل الإنفاق العام وهي فرصة ثمينة لتطوير البنى التحتية من مطارات وموانئ ومدارس وغيرها؛
- تكريس مشاركة السكان الأصليين الملاويين في الحياة الاقتصادية.
- من نتائج هذه المرحلة يمكن أن نذكر²:
- الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدولة؛
- ارتفاع معدل التوسع في الاقتصاد الماليزي بمعدل 7.8% سنويا خلال الفترة (1971-1980)، فيما تراجعت حصة الزراعة خلال نفس الفترة من 30.8% إلى 22.2% في عام 1980، وعرف قطاع الصناعات التحويلية ارتفاعا ملحوظا من 3.9% إلى 4.5%، وزادت حصة قطاع الخدمات من 41.9% إلى 45.1%؛
- تم إنشاء أول بنك إسلامي بماليزيا سنة 1983 بعد نجاح تجربة صندوق الحج.

¹ - سفيان بن عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز، التنمية الاقتصادية في ماليزيا، تجربة إسلامية رائدة، مجلة البدر، جامعة بشار العدد 01، 2011، ص166.

² - عمر بن دادة، فعالية البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجارب دولية رائدة وسبل الاستفادة الجزائر منها، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، 2020/2019، ص109.

3- المرحلة الثالثة (1986-2001).

عملت ماليزيا من أجل الخروج من الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الماليزي في بداية النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي، على تبني سياسة محمد مهاتير التي بدت واضحة المعالم من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي المنفتحة على العالم والهادفة إلى دعم الصناعات التصديرية، دون التخلي عن مقومات الاقتصاد الماليزي، وتجلت ذلك من خلال الخطة الماليزية الخامسة (1986-1990) والخطة الماليزية السادسة (1991-1995) والخطة الماليزية السابعة (1996-2000)، وقد أعطى محمد مهاتير أهمية خاصة للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي للمشاركة في عملية التنمية من خلال توفير مجموعة من الامتيازات التي يهدف من ورائها إلى:

- تقليل الأعباء المالية والإدارية على الحكومة؛

- تسريع عجلة النمو الاقتصادي؛

- تحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي.

- مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة الآسيان.

بداية من عام 1990 وبغرض تعميق الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الماليزية، ثم انتهاج سياسة جديدة عرفت باسم "سياسة التنمية الجديدة"، التي كان يهدف من خلالها محمد مهاتير للوصول بماليزيا إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى بحلول سنة 2020، ومضاعفة دخل الفرد الماليزي إلى 4 أضعاف مما عليه، وقد شهدت هذه الفترة زيادة الصادرات من مختلف المنتجات الصناعية خصوصا من الالكترونيات والنسيج، مما جعل الحكومة تعمل على زيادة الإنفاق على البنى التحتية والاستفادة من الطفرة الحاصلة في الاقتصاد الماليزي الذي نمت بمعدل 9.8% سنويا بداية من سنة 1990، ورغم ذلك فماليزيا لم تكن بمنأى عن الأزمة المالية التي تعرضت لها آسيا سنة 1997، ولو بنسب أقل من باقي الدول، لكن خبرتها وتجربتها في التعامل مع الأزمات جعلتها تخرج سريعا رافضة جميع المساعدات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، عكس باقي دول آسيا¹.

4- المرحلة الرابعة (2001-2010).

والتي بدأت بين عامي (2001-2010) عبارة عن خطة عشرية قسمت إلى خطتين خماسيتين أعطت اهتماما أكبر للتعامل مع العولمة وتسارع النمو الاقتصادي الذي اجتاحت أماكن كثيرة من العالم، ومن تم وضع خطط وبرامج تتعامل مع التنافس الاقتصادي المتزايد وتضمن لماليزيا استمرار تطورها البشري والارتقاء النوعي بالإنسان الماليزي والوصول به إلى مستوى متميز عن طريق المزيد من الاهتمام بالبحث العلمي وتعتبر الحكومة الماليزية أن رأس مالها البشري هو النواة في الاقتصاد المصرفي، حيث خاضت مسيرة إنماء ناجحة لإصلاح سياستها التربوية منذ منتصف التسعينات، حيث خصصت أكثر من خمس ميزانياتها السنوية لقطاع التعليم ولتطوير مواردها البشرية

¹- سفيان بن عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص 167.

ولم يقتصر النهوض بالثروة البشرية على المهارات والمعرفة بل شمل القيم الأخلاقية والفكر المستنير والوعي الثقافي.

5- المرحلة الخامسة (رؤية 2020).

أصبح هدف ماليزيا الأكبر هو تحويل دولة ماليزيا إلى دولة صناعية متقدمة بحلول عام 2020 وكان "مهاتير محمد" قد قدمها في ورقة عمل بعنوان إطلاق مجلس العمل الماليزي في فيفري 1991، وبدأ العمل المكثف بها مع بداية الألفية الجديدة وحددت الورقة التحديات في عالم متغير سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وارتأى "مهاتير محمد" أن على ماليزيا مواجهة عدد من التحديات إذا كانت تريد تحقيق الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي والتضامن الاجتماعي، ومن أبرزها إقامة مجتمع موحد ومتراپط ويملك رؤية مشتركة، بناء مجتمع حر محصن ووثق من نفسه، مع إقامة مجتمع ديمقراطي ناضج ومتسامح ومتمسك بالقيم والأخلاق النبيلة ومدين بذاته مع التأكيد على ثقافة التراحم والتكافل والعدل، وأن يكون مجتمعا علميا يتميز بدينامية عالية في التعامل مع المتغيرات ويتمتع بنظرة مستقبلية، كل ذلك لتأمين الازدهار الاقتصادي القادر على المنافسة عن طريق تفضيل دور ماليزيا في منظمة رابطة الآسيان والمنظمات الاقتصادية الموجودة في المنطقة¹.

الفرع الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة بماليزيا.

أولت الحكومة الماليزية قطاع المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا، فهي تمثل نسبة أكثر من 97% من مجموع المؤسسات الاقتصادية الماليزية خصوصا بعد إنشاء المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2004، الذي قام بدوره تقديم تعريفا جديدا لهذا النوع من المؤسسات وقد سمحت هذه الإجراءات من تحسين أداء الاقتصاد الماليزي، حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية سيما من حيث:

أولا: تنويع الاقتصاد الماليزي.

لمحدداتها الخاصة وقدرتها على التكيف والتوغل في أي نشاط اقتصادي أصبحت المؤسسات الناشئة أحد الآليات المهمة لتنويع الاقتصاد الوطني وتحسين أدائه، وقد اتخذت ماليزيا من هذا النوع من المؤسسات أحد الاستراتيجيات في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني ولخلق ديناميكية وحركية أكثر لنشاط هذه المؤسسات أعادت تعريفها بما يتوافق والسياسات المنتهجة في تلك الفترة.

¹ - بن قايد الشيخ، مرجع سابق، ص 229.

ثانيا: المساهمة في التشغيل.

تعتبر البطالة أحد المشاكل التي تواجه العالم خصوصا بعد التطور التكنولوجي واللجوء إلى الأنظمة المعلوماتية، وقد سعت الدول إلى إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة، فتوجهت للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة لما لها من قدرة على خلق مناصب الشغل بنسب تفوق حتى المؤسسات العملاقة، ولتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي خصوصا بعد أحداث 1969، سعت الحكومة الماليزية جاهدة لإشراك السكان الملاويين في مختلف عمليات التنمية وكان لها الفضل في إدراج بعض البرامج التي تساعد في خلق مؤسسات خصوصا المصغرة منها والتي رفعت حصة الملاويين من الثروة التي كان أغلبها لصالح الهنود والصينيين، وانخفض بذلك معدل البطالة سنة بعد أخرى إلى أن وصل ما معدله 3.5 سنة 2017¹.

جدول رقم (07): يوضح توزيع العمالة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة بماليزيا.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
م.ص.و.م	4.854.142	5.159.953	6.274.502	6.625.875	6.254.953		6.274.502	6.625.875	6.765.018

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية لسنوات 2012-2020.

الموقع: <https://www.pmi.org/about/annua/reports>

ما نلاحظه من الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة حققت قيما موجبة بداية من سنة 2012 ويعود ذلك إلى السياسات المنتهجة من طرف الحكومة الماليزية لتطوير هذا النوع من المؤسسات خصوصا بعد إنشاء المجلس الوطني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعتبر الهيئة الأولى على رأس هذه المؤسسات كما نلاحظ أن مساهمة هذه المؤسسات قد ارتفعت بـ 20% من سنة 2016 إلى 2020 لتبلغ ما مجموعه 10.191.243 عامل، وهذا راجع إلى الخطة العشرية التي اعتمدها ماليزيا والتي ضمنت لماليزيا استمرار تطورها البشري والارتقاء النوعي بالفرد الماليزي، والسماح له بالمشاركة في الحياة الاقتصادية من خلال برامج الدعم المختلفة، في ظل مخطط (2012-2020) والذي جاء في محوره الثالث ضرورة تعزيز دعم الموارد البشرية تكثيف برامج التدريس المتعلقة بالمهارات المتخصصة، دعم انضمام الكفاءات إلى المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة وغيرها.

¹ أحمد بن السليط، عمر بن دادة، مرجع سابق، ص 113.

ثالثا: المساهمة في القيمة المضافة.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية بنسب تفوق مساهمة المؤسسات الأخرى، وهو ما يجعلها أحد الحلول الناجعة لمحاربة الفقر وتطوير الاقتصاد الماليزي.

الجدول رقم (08): يوضح مساهمة المؤسسات ص.و.م الماليزية في القيمة المضافة (2012-2016).

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
مساهمة م.ص.ن.و.م	245.6	261	363.4	386.6	405.5

المصدر: التقارير السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية لسنوات 2012-2016.

الموقع: <https://www.pmi.org/about/annua/reports>

من الجدول أعلاه يبدو وبشكل واضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة تساهم بنسب جد عالية في القيمة المضافة وهي في منحنى تصاعدي سنة تلو الأخرى، حيث ارتفعت مساهمتها من 245.6 بليون رينغيت سنة 2012 إلى 405.5 مليون رينغيت سنة 2017، وهذا يعود إلى ما حققته هذه المؤسسات من أرباح واستقطاب المزيد من اليد العاملة التنوع في الإنتاج الناجم عن التسهيلات الحكومية المقدمة لهذا النوع من المؤسسات من أجل نموها واستمرارها في نشاطاتها، كتحسين جودة الخدمات الحكومية، تسهيل التسجيل، وتقديم التراخيص للمؤسسات، مراجعة قوانين الإفلاس لمنح المقاولين فرصة ثانية، وهذا ما جاء في المحور الخامس من المخطط (2012-2020) لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في ماليزيا إعداد برنامج تمويل المشاريع الناشئة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والذي يقوم بتقديم مساعدة مالية تقدر بـ2% من معدل أرباح البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المشاركة، إضافة إلى المحور الأول والذي نصّ على تشجيع الإبداع الشامل، وضمان الموائمة التجارية للبحوث التقنية واحتياجات الصناعة

رابعا: المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر أحد مؤشرات التنمية الاقتصادية، وقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية في هذا المؤشر بنسب متفاوتة حسب الجدول (09).

الجدول رقم (09): يوضح مساهمة م.ص.و.م الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي لم.ص.و.م	32.7	33.5	35.9	36.3	32.7	33.5	35.9	36.3	36.6

المصدر: التقارير السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية لسنوات 2012-2020.

الموقع: <https://www.pmi.org/about/annua/reports>

من معطيات الجدول أعلاه يمكن ملاحظة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية في الناتج الداخلي الإجمالي، وهذه المساهمة تراوحت ما بين 32.7 و 36.6%، وتم تسجيل أصغر قيمة لها سنة 2012 و 2016، وهذا راجع إلى جهود الحكومة الماليزية المتواصلة لدعم هذا النوع من المؤسسات من خلال برامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الناشئة كبرنامج (GOEX) لدعم تدويل هذه الأخيرة، وضع سياسة محددة للمشتريات الحكومية لمنتجات هذه المؤسسات، وتشجيع مشتريات الشركات متعددة الجنسيات لمنتجات المؤسسات الناشئة إضافة إلى تسهيل وصول هذه المؤسسات إلى الأسواق الدولية من خلال إلغاء المعوقات التنظيمية وتوفير البنية التحتية التجميعية، وإدماج القطاع غير الرسمي، تنشيط دور المكاتب التجارية في الخارج لصالح المؤسسات الناشئة.

في قراءة للتقارير السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة الماليزية تمثل هذه الأخيرة ما نسبته أكثر من 97% من مجموع المؤسسات الاقتصادية الماليزية، حيث تساهم هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في توفير مناصب الشغل، المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى مساهمتها المعتبرة في القيمة المضافة.

المطلب الثالث: تمويل المؤسسات الناشئة ببرامج تتوافق مع الشريعة الإسلامية وأسباب تفضيلها لها.

أقامت الحكومة الماليزية مجموعة من البرامج التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهذا ما شجع المؤسسات الناشئة اللجوء لها.

الفرع الأول: البرامج المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتمويل المؤسسات الناشئة.

لقد خصت ماليزيا قطاع المؤسسات الناشئة مجموعة من البرامج المتوالية لتطوير نشاطها خصوصا بعد إنشاء المجلس الوطني لتطوير هذا النوع من المؤسسات سنة 2004، ولتوفير نوع من الرضا لدى عموم الجمهور خصوصا من المسلمين الذين يشكلون الأغلبية المطلقة، قامت الحكومة الماليزية بإطلاق مجموعة من البرامج الهادفة لتطوير هذه المؤسسات، والتي تأخذ الخصائص العقائدية لهؤلاء بعين الاعتبار.

وفيما يلي أهم البرامج المتوافقة مع الشريعة الإسلامية:

أولا: برنامج تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشئة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية¹.

بداية من سنة 2012 وبتبنيها الخطة (2012-2020)، أدرجت الحكومة الماليزية برنامج جديد عُرف باسم (تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الناشئة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية) وهو عبارة عن برنامج يهدف إلى

¹ – Bank Negara Malaysia: rapport annuel, p8.

تقديم المساعدة المالية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتم خلاله تقديم ما نسبته 2% من معدل أرباح البنوك والمؤسسات المالية المشاركة، وهي:

- Affin Islamic Bank Berhad
- Alliance Islamic Bank Berhad
- AmBank Islamic Berhad
- Bank Islam Malaysia Berhad
- Banque Kerjasama Rakyat Malaisie Berhad
- Bank Muamalat Malaysia Berhad
- CIMB Islamic Bank Berhad
- Hong Leong Islamic Bank Berhad
- Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad
- Maybank Islamic Berhad
- Public Islamic Bank Berhad
- RHB Islamic Bank Berhad
- HSBC Amanah Malaysia Berhad

وعلى إثر ذلك قامت الحكومة الماليزية بتدعيم هذا البرنامج الذي يهدف إلى تعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بـ 2 مليار رينغيت من ميزانية 2012، وتدعيمها بـ 1 مليار رينغيت من ميزانية 2016 سارية المفعول إلى غاية 31 ديسمبر 2017، وقد بلغ حجم التمويل في إطار هذا المخطط 65 مليار رينغيت في جميع القطاعات الاقتصادية¹.

ثانياً: برنامج التمويل الإسلامي باستخدام حساب الاستثمار.

بداية من سنة 2015، أعلنت الحكومة الماليزية عن برنامج جديد لتطوير هذا النوع من المؤسسات عرف باسم "التمويل الإسلامي باستخدام حساب الاستثمار" حيث قامت بدعم حساب الاستثمار بتخصيص مبلغ 150 مليون رينغيت من ميزانية 2015 كدفعة أولى لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي نفس الإطار سيقوم صندوق حج ماليزيا بتخصيص مبلغ 200 مليون رينغيت لبنك إسلام لتدعيم حساب الاستثمار المتوافق مع الشريعة الإسلامية².

ثالثاً: البرامج الهادفة لمحاربة الفقر والبطالة في المجتمع الماليزي.

عمل كل من تداول على صناعة القرار بماليزيا على محاربة الفقر والجهل المتقشي في أوساط السكان الأصليين بماليزيا، وقاموا على إثر ذلك بإدماج هذه الفئة في الحياة الاقتصادية وخصوصاً ببرامج تتلاءم مع خصوصيتها الاجتماعية والعقائدية، ومن بين هذه البرامج نذكر:

¹ – Financial Stability and Payment Systems Report, Malaysia, p60.

² – ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2017، ص 207.

1- برنامج أمانة الأسهم.

وهو برنامج تمويلي يقدم قروض بدون فوائد بفترة سماح تصل إلى 04 سنوات، ويتيح هذا البرنامج للأسر الماوية باستثمار جزء من هذه القروض.

2- برنامج اختيار أمانة ماليزيا.

وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقرا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقديم الحكومة من جانبها قروضا للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشاريع الفقراء في مجال المشاريع الصغيرة¹.

3- مؤسسات الزكاة بالولايات الماليزية.

مباشرة بعد الاستقلال سنة 1957 أين كانت عملية جمع الزكاة تتم بطرق غير رسمية، قامت الحكومة الماليزية باستحداث مؤسسات الزكاة في كل ولاية، وكانت بداية التسعينات مرحلة جديدة لخصخصة الزكاة ففي سنة 1990 أنشأ مجلس الشؤون الإسلامية بولاية بركاء كوالالمبور شركة سماها "مجلس التقوى"، وعهد إليها أمر تحصيل الزكاة فقط بينما عملية الصرف على المستحقين فبقيت بيد بيت المال بمجلس الشؤون الإسلامية بهذه الولاية².

فمؤسسات الزكاة التي تم استحداثها على مستوى الولايات الماليزية التي تملك حرية التصرف في إعداد القوانين التي تراها مناسبة، تتولى مهام استثمار أموال الزكاة والأوقاف وتعمل على تمويل المشاريع الناشئة بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، تساهم وبشدة في تطوير نشاط المشاريع الناشئة الماليزية، وخير مثال على ذلك مؤسسة الزكاة في ولاية سيلانجور التي تتولى مجموعة من المهام والخدمات المتمثلة في³:

أ- المساعدة بتقديم رأس المال: تقوم مؤسسة الزكاة بتقديم رأس المال لإنشاء مجموعة من المشاريع الناشئة الاستثمارية سواء كانت فردية أو جماعية والتي كانت تهدف إلى تقليل عدد الفقراء وتنمية الثروة الإنسانية حيث تقوم بمنح مساعدات مالية تتراوح بين 500 و 5000 رينغيت ماليزي للراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة، وتمنح كذلك مساعدات مالية تتراوح بين 5000 و 50.000 مليون رينغيت للراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة، والمؤسسة لا

¹ - بلال محمد، أبو مد الله سمير مصطفى، الهندسة الاقتصادية الماليزية في القضاء على الفقر والبطالة، مجلة البشائر الاقتصادية جامعة بشار، الجزائر، العدد 03، 2017، ص 119،220

² - عبد العزيز خنفوسي، المؤسسات الزكوية كآلية لمعالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية -مؤسسة الزكاة بولاية سيلانجور نموذجا-، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة سعيدة، الجزائر، العدد 04، 2013، ص 138.

³ - عزمان عبد الرحمان سليمان، جباية أموال الزكاة وصرفها في ماليزيا -ولاية سيلانجور نموذجا-، أطروحة دكتوراه الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 2010، ص 125.

تمنح المساعدات إلا بعد إجراء تحقيقات ميدانية للتعرف على كل مستحق وقدرته على العمل والتعلم، وبعد ذلك تمنح المستحقين الذين تتوفر فيهم الشروط السابقة دورات تدريبية لتنمية قدراتهم على الاستثمار والإبداع على الأقل للمحافظة على رأس المال الممنوح لهم، وتحقيق الأرباح.

ب- تقديم ورشات التدريس والمهارات: لتدريب الراغبين في إقامة مشاريع ناشئة وغيرها تقوم مؤسسة الزكاة سيلانجور بإنشاء مجموعة من الورشات من أجل تدريب الأفراد على العمل قبل إدماجهم في المشاريع.

ج- إقامة مشاريع اقتصادية جماعية: تساهم مؤسسة الزكاة بإنشاء مشاريع تحتاج إلى التكافل الجماعي وقد لاقى هذا البرنامج صدى واسع وإقبال كبير من قبل الراغبين في إنشاء مؤسسات ناشئة والمساهمة في التنمية الاقتصادية¹.

رابعاً: مؤسسة الأوقاف الماليزية.

لقد وضع المسؤولون عن الأوقاف النقدية بالولايات الماليزية خطة واضحة المعالم لاستثمار أموال الوقف وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في قطاعات مختلفة، وقد قامت سنة 1996 بإنشاء هيئة تتولى عملية تطوير الشركات اعتماداً على المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة².

لقد خصت ماليزيا قطاع المؤسسات الناشئة بمجموعة من البرامج الهادفة والتي تأخذ الخصائص العقائدية والتي تتماشى والشريعة الإسلامية تلبية الرضا لدى عموم الجمهور خصوصاً من المسلمين الذين يشكلون الأغلبية المطلقة في المجتمع الماليزي، ولعل أهم هذه البرامج برنامج التمويل الإسلامي باستخدام حساب الاستثمار، البرامج الهادفة لمحاربة الفقر والبطالة في المجتمع الماليزي وغيرها من البرامج الهادفة.

الفرع الثاني: أسباب تفضيل المؤسسات الناشئة للمصارف المالية الإسلامية بماليزيا.

تتباين وتتعدد أسباب إقبال وزيادة تفضيل أصحاب المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة للمالية الإسلامية لعدد من الأسباب، نذكر منها³:

¹ - بنك ماليزيا المركزي، التقرير السنوي لمؤسسة الزكاة بسيلانجور، 2009، الموقع: <http://www.bnm.gov.m>

² - عمر بن دادة، مرجع سابق، ص 123.

³ - خديجة عرقوب، إيمان بن محمد، البنوك الإسلامية تستحدث برامج تمويلية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنك إسلام ماليزيا، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة سكيكدة، المجلد 03، عدد خاص، أبريل 2020، ص 50.

أولاً: خصائص المصارف الإسلامية.

تتميز المصارف الإسلامية بمجموعة من الخصائص تجعلها تستقطب العديد من المستثمرين وخصوصاً أصحاب المشاريع الناشئة، فالمالية الإسلامية هي مالية أخلاقية تحظر أي أنشطة اقتصادية لا تتوافق مع المعايير الأخلاقية وذلك تماشياً مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تدعو لذلك، كما تحرم كل ما فيه مضرّة للطرفين المتعاملين في العملية التمويلية.

ثانياً: التمويل المتنوع.

تقدم المصارف الإسلامية حلولاً تمويلية للعديد من القطاعات من بينها قطاع المؤسسات الناشئة من خلال مجموعة من الأداءات تتوزع ما بين أدوات المشاركات، أدوات المفاوضات، أدوات التكافل والتضامن وذلك لمختلف الكيانات، وهذا ما استقطب العديد من المتعاملين وأصحاب المؤسسات الناشئة.

ثالثاً: الالتزام الديني.

تشير التقديرات إلى أن هناك ما يزيد عن 50 مليون تقريباً من البالغين في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تتجنب المؤسسات المالية التقليدية لأسباب دينية، وعلى هذا النحو يزداد الطلب على قطاع المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

تزايد الطلب على التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا من قبل المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة له مجموعة من الأسباب، كان أهمها الخصائص التي تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية كتجنب التعامل بالربا أخذاً وعتاءً، إضافة إلى التمويل المتنوع عن طريق تقديم حلولاً تمويلية للعديد من القطاعات منها قطاع المؤسسات الناشئة، وأخيراً وليس آخراً تفضيل المتعاملين الاقتصاديين، خصوصاً المسلمين منهم، اقتناء المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

المبحث الثالث: تمويل بنك إسلام ماليزيا للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة.

بعد الإقبال الذي شهدته المصارف الإسلامية الماليزية ولا تزال تشهده لحد الآن، ومع آفاق النمو المتوقع لهذه الصناعة مستقبلا، فإن التنوع في خدماتها والابتكار والإبداع في منتجاتها هو هدفها، لمقابلة الطلب المتزايد على خدماتها، خصوصا من قبل الأفراد وأصحاب المؤسسات الناشئة، والذين وجدوا في هذه المالية منفذا لدعم مشاريعهم ورؤيتهم النور.

إن المصارف الإسلامية الماليزية اليوم قد أصبحت تخصص برامج تمويلية خاصة بالمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة، بعدما أدركت ضرورة الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات التي وجدت عراقيل كثيرة في البنوك التقليدية، وقد كان مصرف إسلام ماليزيا سباقا لدعم هذا النوع من المؤسسات في ماليزيا.

المطلب الأول: بنك إسلام ماليزيا BANK ISLAMIC MALAYSIE.

الفرع الأول: التعريف ببنك إسلام ماليزيا.

بنك إسلام ماليزيا ببرهاد (BANK ISLAMIC MALAYSIE BERHAD (BIMB) هو أول بنك إسلامي ماليزي تأسس في 01 جويلية 1983م، وجاء لمساعدة المجتمع الماليزي المسلم ثم عامة المواطنين الماليزيين، وقد شرع في العمل برأس مال قدر 5000 مليون رينغيت ماليزي وبإدارة 30 موظفا، وقد منح بعض الامتيازات من قبل البنك المركزي الماليزي (BANK NEGARA MALAYSIA)، منها ألا يسمح بترخيص إنشاء أي بنك إسلامي في ماليزيا خلال عشرة سنوات حتى تقف هذه التجربة على قدميها، وبعد نجاح هذه التجربة المميزة فتحت الأبواب أمام بقية المصارف الإسلامية في ماليزيا، أما في الوقت الراهن فإن بنك إسلام ماليزيا يضم أوسع شبكة مصرفية في ماليزيا بـ145 فرعا و 1124 خدمة ذاتية على المستوى الوطني و بـ4559 موظفا¹.

¹ – Preserving values annual report 2016, Bank Islam, p05.

جدول رقم (10): يوضح تطور أهم عناصر بنك إسلام ماليزيا خلال الفترة (2012-2018).

(الوحدة: مليار رينغيت ماليزي)

السنوات	مجموع الأصول	مجموع الودائع	مجموع التمويلات	مجموع الأرباح بعد زكاة الضريبة
2012	37422891	32550990	19507799	427259
2013	42811371	37245002	23740948	485726
2014	45820682	41010332	29524571	510502
2015	49763719	43556350	34294690	507262
2016	55676697	45940414	39189274	530962
2017	57742914	46192910	42113420	566118
2018	63938733	49895232	45680680	593887

Source: Preserving values annual report 2016, Bank Islam, p20 sur le:
<http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/bank.IslamAR16ENLOW.pdf/>

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مصرف إسلام ماليزيا قد شهد تطورا ونموا معتبرا ومنتزادا في مجموع أصوله ففي سنة 2012 كانت حوالي 37 مليار رينغيت ماليزي إلى أكثر من 63 مليار رينغيت ماليزي سنة 2018 ونفس الشيء بالنسبة لمجموع الودائع ومجموع التمويلات المقدمة التي شهدت هي الأخرى نموا وارتفاعا خلال نفس المدة وهذا دليل على الثقة الكبيرة للمتعاملين مع هذا المصرف، كما نلاحظ أن مصرف إسلام ماليزيا يقوم بدفع الزكاة إلى جانب الضريبة ويحقق أرباحا معتبرة ومنتزادة والتي انحصرت ما بين 0.42 مليون رينغيت ماليزي سنة 2012 و 0.59 مليون رينغيت ماليزي سنة 2018.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لإدارة البنك الإسلامي الماليزي.

تتكون إدارة البنك الإسلامي الماليزي من الأجهزة الإدارية التالية¹:

أولاً: مجلس الإدارة.

يتكون مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء، المدير العام وسبعة مدراء لا يتمتعون بمهام تنفيذية منهم ثلاثة مستقلين، تتفق تركيبة مجلس الإدارة مع مقررات دليل البنك المركزي الخاص بكيفية تسيير المصارف الإسلامية بحيث ينبغي أن يتكون من أكثر من ثلث الأعضاء من المدراء المستقلين الذين يقومون بمراقبة متميزة وفعالة وإحداث توازن في عمل المجلس، يتكون المجلس من أعضاء يتمتعون بخبرات واسعة ومختلفة تتوزع بين الخبرات

¹ – Bank Islam Malaysia Berhad (BIMB)- ANNUAL Report 2010- corporate book, p35.

<http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/bank.IslamAR16ENLOW.pdf/>

البنكية، المالية المحاسبية والقانونية وهم بذلك يقدمون للبنك معارف قيمة ورؤية متكاملة لتحقيق أهداف ورؤى المصرف الإسلامي.

تتمثل الواجبات والمسؤوليات الرئيسية التي يقوم بها مجلس الإدارة في التالي¹:

1- الجانب المالي للعمليات: يقوم مجلس الإدارة بمراجعة وإقرار:

- أ- الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالمسائل المالية والأهداف التي يسعى المصرف لتحقيقها؛
- ب- أهم السياسات المتعلقة بالأعمال البنكية ومراقبة أداء الإدارة.

2- إدارة المخاطر: تقوم بمراجعة وإقرار:

- أ- السياسة المتعلقة بإدارة المخاطر والتأكد من أن المصرف قام بتبني أدوات المراقبة الداخلية؛
- ب- تقييم فعالية إدارة المخاطر المتبناة من طرف المصرف.

3- الموارد البشرية والتسيير: يقوم بمراجعة وإقرار:

- أ- تثبيت أو عزل مجلس الإدارة، أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وأهم مسيري المصرف الإسلامي الماليزي؛
- ب- المكافآت التي تمنح لأعضاء مجلس الإدارة، أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وأهم المسيرين في المصرف؛
- ج- السياسة المتبعة في تسيير الموارد البشرية والخاصة بسلم الأجر والمكافآت والترقية؛
- د- مراجعة الأداء الفردي لكل من أعضاء مجلس الإدارة، هيئة الرقابة الشرعية وأهم مسيري المصرف.

ثانيا: اللجان الإدارية.

توجد في بنك إسلام ماليزيا عدة لجان نذكر منها²:

1- لجنة التعيين والمراجعة:

يفوض مجلس الإدارة إلى هذه اللجنة القيام بمهام عملية اختيار، تعيين وإعادة تعيين المدراء، إضافة إلى تقييم المترشحين المتقدمين للمناصب اعتمادا على معايير تعرف بـ "معايير الاختيار المناسب" كما تقوم بتقييم أداء المدراء والمسؤولين وتقديم آرائها فيما يتعلق بذلك إلى مجلس الإدارة، كما تعين أيضا أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وأهم المسؤولين في البنك الإسلامي الماليزي.

¹- بزيش آمال، الوسائل المطبقة في المصارف الإسلامية لتحقيق مقاصد الشريعة -البنك الإسلامي الماليزي المحدود (BIMB) نموذجاً-، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في الشريعة، قسم الفقه وأصوله أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، كوالالمبور 2013، ص118.

²- عمر بن دادة، مرجع سابق، ص120.

2- لجنة المكافآت.

تملك لجنة المكافآت سلطة واسعة في تركية من يستحقون المكافآت من المدراء بمن في ذلك أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، المدير العام وكبار المسؤولين، ويعدّ مجلس الإدارة المسؤول المباشر عن عملية الموافقة عن هذه الترتيبات.

3- لجنة مراجعة التمويل المالي.

تقوم هذه اللجنة بمراجعة الاقتراحات المتعلقة بالتمويل المالي والاستثماري والتي تمت الموافقة عليها من قبل "لجنة التمويل المالي" أو "لجنة الاستثمار" وهذا اعتمادا على القواعد المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، يمكن لهذه اللجنة الاعتراض على أي من القرارات المتخذة من قبل لجنتي التمويل المالي والاستثمار متى اقتضت القواعد والقوانين ذلك.

4- لجنة تسيير المخاطر.

هذه اللجنة أنشأت بغرض مساعدة إدارة المصرف في تسيير المخاطر بشكل كبير، كما تقوم بمراجعة وتقييم مدى فعالية الطرق الحالية المعتمدة من طرف البنك في مواجهة المخاطر المختلفة التي تحدد بالمصرف واقتراح إجراءات لتعزيز فعالية إدارة المخاطر.

ثالثا: إدارة المخاطر.

أهم المخاطر التي يمكن أن تواجه إدارة البنك نجد:

1- مخاطر القروض أو التمويل.

ينتج هذا النوع من المخاطر عادة من عجز أو فشل المقترض عن سداد الالتزامات المالية المستحق عليه لسبب من الأسباب، ويقوم بتسيير هذا النوع من المخاطر ثلاثة أقسام مختلفة تنتمي إلى دائرة تسيير المخاطر وقسمين آخرين من خارج دائرة تسيير المخاطر، وتقوم هذه الأقسام بلعب دور مهم في تسيير مخاطر القروض ويجب أن تخضع عمليات التمويل التي يقوم بها المصرف إلى جملة من المعايير التي وضعتها لجنة إدارة المخاطر، إضافة إلى أن عمليات التمويل يجب أن تتماشى مع الأسواق المستهدفة للمصرف والضوابط التنظيمية والشرعية للمصرف.

2- مخاطر العمليات¹.

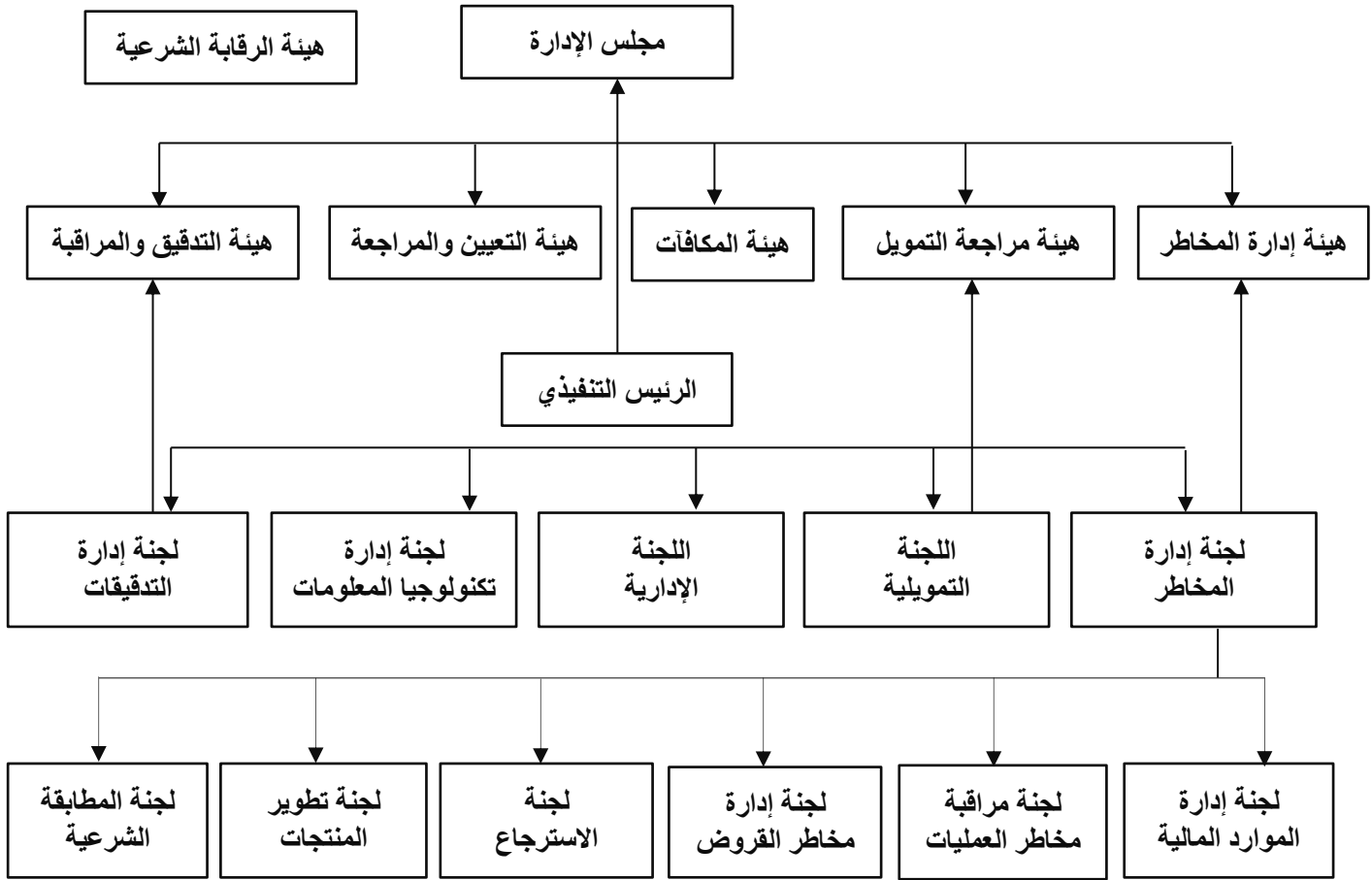
بالمصرف الإسلامي تعرّف مخاطر العمليات وفقا للتعريف المعتمد من طرف اتفاقية بازل لإدارة المخاطر البنكية، فمخاطر العمليات إذن هي التي تتجم عن الخسائر التي يتكبدها المصرف بسبب أخطاء ترتكب أثناء القيام بالعمليات الداخلية من قبل الموظفين، أو بسبب الأنظمة المعمول بها أو بسبب عوامل خارجية، والتي تتضمن مخاطر قانونية ومخاطر عدم احترام أحكام الشريعة الإسلامية أثناء المعاملات البنكية، ويعمل قسم تسيير مخاطر العمليات على تسيير هذا النوع من المخاطر، والذي يهدف أساسا إلى ضمان توفير المناخ الملائم والصحي من أجل القيام بشكل صحيح بالعمليات البنكية، فهو يقوم بتعريف وحصر مخاطر العمليات بشكل دقيق، والعمل على تسييره ومراقبته والتبليغ عنه بشكل منظم ومستمر، ولا يتوقف الأمر على ذلك بل يتعدى الأمر إلى التحليل من أجل استشراف الأخطاء التي يمكن أن تحصل بغرض تجنبها.

3- مخاطر عدم مطابقة العمليات البنكية لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

يعد هذا النوع من المخاطر من أهم المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية عموما، وينتج عن عدم قدرة المصرف على مطابقة عملياته المصرفية مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية.

¹ - عمر بن دادة، مرجع سابق، ص ص120، 121.

الشكل رقم (08): يبين الهيكل الإداري للبنك الإسلامي الماليزي.



المصدر: بزيش آمال، الوسائل المطبقة في المصارف الإسلامية لتحقيق مقاصد الشريعة - البنك الإسلامي الماليزي المحدود (BIMB) نموذجاً-، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في الشريعة، قسم الفقه وأصوله أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا كوالالمبور، 2013، ص122.

من خلال قراءتنا للهيكل التنظيمي لبنك إسلام ماليزيا ومبادئه التي قام عليها يمكننا ملاحظة الآتي¹:

1- جعل الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع في البنك الإسلامي وواحد من أهم المبادئ الذي قام عليه البنك هو إقرار من البنك بأنه سيسعى إلى الالتزام بتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية وخاصة تلك المتعلقة بمجال عمله؛ أي المعاملات المالية.

2- الاستقلال الذي تتمتع به هيئة الرقابة الشرعية من ناحية الوظيفة يجعلها أداة رقابة فعالة من أجل ضمان احترام المصرف لأحكام ومقاصد الشريعة من خلال تعاملاته المالية، وهذا ما زاد في طمأنينة الناس وإقبالهم على التعامل مع المصرف مما يؤدي إلى محاربة الاكتناز وتشجيع تداول المال بين الناس.

¹ - بزيش آمال، مرجع سابق، ص123.

3- اعتماد المصرف الإسلامي على أساليب الإدارة الحديثة في التسيير يؤدي إلى زيادة الفعالية في التسيير ووضوح وشفافية في تسيير الأموال وتوقيع العقود مما يساهم حتما في حفظ الأموال ورواجها وسهولة تداولها بين المتعاملين.

4- التطور المستمر في أداء المصرف الإسلامي أمر بالغ الأهمية، فهو ضمان لاستمراره واستمرار العمل المصرفي الإسلامي وهذا الأمر يؤدي حتما إلى تحسين القدرة التنافسية للمصرف، فيكون في النهاية بديلا عن المصارف الربوية ويظهر الاقتصاد الماليزي من التعامل بالربا.

الفرع الثالث: مبادئ وأهداف المصرف الإسلامي الماليزي (BIMB).

للمصرف الإسلامي الماليزي مجموعة من المبادئ والأهداف يسعى إلى تحقيقها.

أولا: مبادئ المصرف الإسلامي.

قام البنك الإسلامي الماليزي على مجموعة من الأسس والمبادئ ومن أهمها¹:

1- اعتماد الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للتشريع.

هذا المبدأ في الحقيقة يميز جميع المصارف الإسلامية عن التقليدية، ولا يقتصر دور الشريعة الإسلامية على كونها المصدر الرئيسي التي يتم وفقها ابتكار وتقديم الخدمات والحلول المصرفية فقط، بل يستلهم منها أيضا القيم الإسلامية والأخلاق الصحيحة التي يسعى لممارستها وتفعيلها في أرض الواقع من خلال العمل المصرفي وهذا ما يؤدي إلى تفضيل مقاصد الشريعة الإسلامية عموما والأخرى الخاصة بالتصرفات المالية على وجه الخصوص.

2- تقديم خدمات مصرفية وفق مواصفات عالية.

المصرف الإسلامي يحاول جاهدا من أجل تقديم منتجات إسلامية بديلة تمتاز بالجودة العالية من أجل منافسة المنتجات المقدمة من طرف المصارف التقليدية وكذا من أجل المساهمة في تطوير الحلول المصرفية الإسلامية.

3- التطوير المستمر والمبتكر.

يحاول المصرف الإسلامي التقدم بخطى ثابتة نحو الأفضل مع تركيز اهتمامه على تقديم بدائل ومنتجات جديدة مستخدما أحدث التكنولوجيا المتاحة.

¹ – Bank Islam Malaysia Berhad (BIMB) (2010)- ANNUAL Report 2010- corporate book, Kuala Lumpur, p36.

4- محاولة البحث عن حلول ناجعة وسريعة.

يعمل المصرف الإسلامي الماليزي على أن يتم حل العقبات التي تواجه المصرف الإسلامي بطريقة فعالة وسريعة مستفيدا من خبرته الطويلة في العمل المصرفي الإسلامي.

5- الاهتمام بحاجة الزبائن المختلفة.

المصرف الإسلامي يوفر أنماطا مختلفة من الخدمات المصرفية التي تسد حاجة فئات مختلفة من الزبائن وهو بذلك يحاول أن يكسب زبائن جدد بتوفير منتجات تسد حاجاتهم وتلبي اهتمامهم.

ثانيا: أهداف المصرف الإسلامي الماليزي.

حدد المصرف الإسلامي الماليزي رؤية استراتيجية يهدف من خلالها لعب دور "كمرشد ومرجع" عالمي في ابتكار واقتراح وسائل وخدمات مصرفية إسلامية جديدة، ومن أجل تحقيق هذه الرؤية فقد وضع المصرف على عاتقه تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها كما يلي¹:

- 1- الاستمرار والمواصلة في تجديد وابتكار خدمات مصرفية تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتحظى بالقبول من قبل خبراء الصيرفة الإسلامية؛
- 2- تقديم حلول تعود بعوائد وأرباح مالية مستدامة ومقبولة من قبل المساهمين؛
- 3- توفير مناخ مناسب ومشجع للموظفين لجذب الكفاءات الجيدة؛
- 4- تقديم وتوفير حلول مصرفية شاملة بمعايير عالمية وبأحدث وسائل التكنولوجيا.

ثالثا: المنتجات الإسلامية التي يقدمها مصرف إسلام ماليزيا.

يقدم مصرف إسلام ماليزيا العديد من المنتجات والأدوات المالية الإسلامية كغيره من المصارف الإسلامية في ماليزيا، وتقوم هذه المنتجات في الغالب على عقود البيوع والمداينات كالتورق والبيع بثمن آجل والمرابحة، ورغم أن التورق هو محل اختلاف بين العلماء فيما يخص مشروعيته، إلا أن المصارف الإسلامية في ماليزيا تعتمد نسب مرتفعة في تمويلاتها المقدمة على التورق مقارنة بباقي العقود والمنتجات، يمكن تتبع تطور نسبة بعض العقود والصيغ من إجمالي العقود الإسلامية المستخدمة في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2012-2018) كما يلي:

¹ - عمر بن دادة، مرجع سابق، ص117.

الجدول رقم (11): يوضح تطور نسبة بعض العقود والصيغ من إجمالي العقود الإسلامية المستخدمة في مصرف إسلام ماليزيا خلال الفترة (2012-2018).

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التورق	37.8%	51.5%	62.8%	70.9%	76.8%	80.3%	83.6%
عقد البيع بثمن أجل	43.7%	37.8%	28.2%	21.9%	16.7%	13.4%	10.6%
عقد المرابحة	7%	3.5%	4.8%	4.6%	4.2%	4.6%	4.5%
عقد الإجارة	1%	0.8%	0.5%	0.3%	0.3%	0.3%	0.2%
الإجارة المنتمية بالعمليات	0.2%	0.2%	0.2%	0.2%	0.2%	0.2%	0.2%

المصدر: إعداد الباحثة بناءً على تقارير بنك إسلام ماليزيا لسنوات (2012-2018) على الروابط التالية:

<http://www.bankislam.com.my/en/annual%20reports/annual%20report%202013%20-%20corporate%20book.pdf>

<http://www.bankislam.com.my/en/annual%20reports/annual%20report%202014%20E%20%80%93%20corporate%20book.pdf>

<http://www.bankislam.com.my/en/home/assets/uploads/bank-islamAR16ENLOW.pdf>

<http://www.bankislam.com.my/en/home/assets/uploads/BIIAR18EMGCORPPFINAL.pdf>

ما نلاحظه من الجدول أن بنك إسلام ماليزيا يعتمد وبشكل كبير على صيغة التورق بنسبة تتراوح ما بين 37.8% إلى 83.6% سنة 2018، وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بباقي الصيغ.

كما نلاحظ أن صيغة الإجارة المنتمية بالعميات تحظى بنسبة ضعيفة من إجمالي العقود الإسلامية التي يعتمدها بنك إسلام ماليزيا، وهي ثابتة طيلة سنوات الدراسة.

رابعا: تقييم دور المعاملات المالية المستحدثة والبديلة في تحقيق مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية.

إن المقصد والهدف الأول من وجود البنوك الإسلامية، هو تقديم بديل وآلية مالية فعالة وشاملة تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا ما يجعل هذه الأخيرة مسؤولة عن تقديم بدائل في كل نواحي القطاع المصرفي، حتى يمكن حقيقة أسلمة القطاع المصرفي بشكل كامل والتخلص وبشكل نهائي من البنوك الربوية وهذا الأمر يضع أمام البنوك الإسلامية تحديات كبيرة، ويمكن تقييم الدور الذي تقوم به المعاملات المالية البديلة، والمستحدثة للبنك الإسلامي الماليزي في تحقيق المقاصد الشرعية الخاصة بالتصرفات المالية في النقاط التالية¹:

¹ - بزيش آمال، المرجع السابق، ص ص146، 144.

1- تحقيق مقصد إلغاء التعامل بالربا.

يلزم المصرف الإسلامي بالبحث عن بدائل باستمرار ومحاولة تطوير أدائه عن طريق إيجاد خدمات ومنتجات تتناسب مع حاجات السوق المالية وتتوفر فيها بعض المعايير أهمها:

أ- التوافق مع أحكام الشريعة ومقاصد الشريعة: هذا أول شرط ضروري يجب أن يتوفر في الخدمة المستحدثة ولكنه في الوقت نفسه ليس كافيا، بل يضاف إلى ذلك جملة من الشروط الأخرى ذات الطبيعة الاقتصادية.

ب- الربحية: إن المصرف بالأساس مؤسسة اقتصادية تهدف في المقام الأول إلى تحقيق أرباح تمكنها من الاستمرار والنمو في العمل.

ج- المساهمة في دعم الاقتصاد ونموه: على المعاملات المستحدثة أن تكون مما يحتاجها الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق النمو وخلق الثروة.

د- حاجة السوق: إن قدرة المصرف الإسلامي على دراسة السوق وإدراك احتياجاته يجعله قادرا على تصميم وابتكار منتجات ناجحة تلقى قبولا ورواجا عند المتعاملين، وبالتالي توسيع سوق المصارف الإسلامية.

2- زيادة النمو في نسبة الأرباح والموجودات:

إن النمو الملحوظ والمتزايد في نسبة الأرباح التي حققها بنك ماليزيا منذ سنة 2010م يعدّ أمرا في غاية الأهمية من أجل استمرار عمل المصرف وتوسيع أعماله وزيائنه، وتحقيقا لمقصد حفظ المال من جهة الوجود بزيادته وتنميته، زيادة على التأكيد أن العمل والاستثمار في المصارف الإسلامية يعد من الأعمال الواعدة والمجدية من الناحية الاقتصادية وهو ما يسجع مستثمرين آخرين من أجل اقتحام العمل المصرفي.

المطلب الثاني: برنامج الأنصار لتمويل المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في بنك إسلام ماليزيا.

بنك إسلام ماليزيا يهدف إلى دفع نسب تعامل المؤسسات طالبة التمويل معه، ويسعى لتقديم المزيد من الدعم والتحفيز خصوصا للمؤسسات الناشئة التي تعاني دائما من مشاكل التمويل، ولهذا قام باستحداث برنامج تمويلي تحفيزي لهذا النوع من المؤسسات يحمل اسم برنامج الأنصار وتحت شعار: نمّ مشروعك مع تمويلنا السريع والبسيط.

الفرع الأول: التعريف ببرنامج الأنصار.

برنامج الأنصار هو برنامج تمويلي تم إطلاقه في 02 أبريل 2015 BANK ISLAM وهو عبارة عن تعاون استراتيجي بين تابونج حاجي (Tabangh aji) وبنك إسلام ماليزيا لدعم رجال الأعمال والمؤسسات الناشئة من خلال توفير التمويل الضروري لرأس المال العامل، أو النفقات الرأسمالية¹.

¹ - Bank Islam ANNUAL Report 2015, <http://www.bankislam.com.mg/home/business-banking/financing-programme/a/ansar-sme-financing>, p28.

الفرع الثاني: أنواع التمويل المقدم من قبل برنامج الأنصار للمؤسسات الناشئة.

يقدم برنامج الانصار نوعية من التمويل الخاص بالمؤسسات الناشئة¹:

أولاً: التمويل التجاري (التورق).

هو منتج تمويل مصمم للأعمال والمشاريع المملوكة كلية 100% للمسلمين والمؤسسات الناشئة لتلبية احتياجاتهم من رأس المال العامل أو النفقات الرأسمالية، وهو عبارة عن شراء سلعة بثمن مؤجل، ثم بيع السلعة المشترية من قبل المشتري نقداً إلى شخص آخر عبر البائع الأصلي.

يقدم هذا المنتج وفقاً للمعايير التالية:

1. أن يستخدم هذا التسهيل التمويلي في السلع الحلال والعمليات التجارية فقط.
2. أن تكون المؤسسة تنشط في المجال التجاري لمدة سنتين على الأقل.
3. الحد الأدنى لتحقيق الأرباح سنة واحدة.

يتم الحصول على التمويل المطلوب مستحق الدفع خلال فترة الحيازة التي وافق عليها البنك ويتراوح مبلغ التمويل المقدم ما بين 50.000 رينغيت ماليزي و 1000.000 رينغيت ماليزي متضمن بما في ذلك المساهمة التكافلية والرسوم القانونية، ويقدر معدل ربح البنك 4.5% سنوياً، ثابتة طوال مدة التمويل محسوب على أساس معدل ثابت، ويعتمد هامش التمويل على ما يلي:

الجدول رقم (12): يوضح هامش التمويل لعقد التورق في بنك إسلام ماليزيا (برنامج الأنصار).

هامش التمويل	الفرض
يصل إلى 30% من آخر مبيعاتها السنوية	رأس المال العامل
80% كأقصى حد من قيمة العقد	تمويل العقد
90% من سعر شراء الأصول	النفقات الرأسمالية

Source: ANSARSME FINANCING, <http://www.bankislam.com.mg/home/business-banking/financing-programme/a/ansar-sme-financing>, p01.

ثانياً: الإجارة المنتهية للتملك.

عبارة عن منتج يسمح للعميل بتأخير أصل ثم شراء هذا الأصل من البنك في نهاية مدة التأجير، حيث يضم هذا المنتج نوعين من العقود:

¹ – AL-ANSARSME FINANCING, product, disclosure sheet-tawarruq, p01.

<http://www.bankislam.com.mg/home/business-banking/financing-programme/a/ansar-sme-financing>

1- عقد إجارة.

يقوم البنك في هذا العقد بتأجير أحد الأصول إلى العميل بدفع إيجار متفق عليه خلال فترة معينة وعند انتهاء فترة التأجير المتفق عليها، يدخل العميل في العقد الثاني.

2- عقد بيع.

يقوم العميل في هذا العقد بشراء الأصل المستأجر من البنك بسعر متفق عليه.

يقدم هذا المنتج للعميل بنسبة 4.5% سنويا ثابتة طيلة فترة التمويل محسوبة على أساس معدل ثابت وخلال فترة الحيازة يكون قسط الإيجار ثابتا، وهو أيضا منتج مصمم للأعمال والمشاريع المملوكة كلية 100% للمسلمين، والمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة لتلبية احتياجاتهم من النفقات الرأسمالية.

يقدم المنتج وفق المعايير التالية¹:

- أن يقدم هذا التسهيل التمويلي في السلع الحلال والعمليات التجارية فقط؛
- أن تكون المؤسسة تنشط في المجال التجاري لمدة سنتين على الأقل؛
- الحد الأدنى لتحقيق الأرباح سنة واحدة.

يتم الحصول على التمويل المطلوب مستحق الدفع خلال فترة الحيازة التي وافق عليها البنك ويتراوح مبلغ التمويل المقدم ما بين 50.000 رينغيت ماليزي و1000.000 رينغيت ماليزي، متضمن بما في ذلك المساهمة التكافلية والرسوم القانونية².

برنامج الأنصار هو تجربة مميزة وحديثة موجهة للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا لتلبية حاجاتها التمويلية من رأس المال العامل، والنفقات الرأسمالية، التي تعد ضرورية لاستمرار عمل هذه المؤسسات وما نلاحظه أن بنك إسلام ماليزيا من خلال هذا البرنامج التسهيلي يحاول مد يد العون لهذا النوع من المؤسسات.

¹ - AL-ANSARSME FINANCING, product, disclosure sheet-tawarruq, p01.

<http://www.bankislam.com.mg/home/business-banking/financing-programme/a/ansar-sme-financing>

² - AL-ANSARSME FINANCING, product, disclosure sheet-tawarruq, p01.

<http://www.bankislam.com.mg/home/business-banking/financing-programme/a/ansar-sme-financing>

خلاصة:

يعتبر التخطيط السليم وإرادة التغيير من أهم أسباب نجاح التجربة الماليزية، التي أوجدت صيغ عديدة للاستفادة من خصائص التمويل المقدم من قبل المصارف الإسلامية وتوجيهه للمؤسسات الناشئة، وفق مجموعة من البرامج كبرنامج الأنصار المتبنى من قبل بنك إسلام ماليزيا والذي يعد تجربة مميزة وحديثة موجهة لتلبية الدعم والحاجات التمويلية للمؤسسات الناشئة، وتوفير المناخ الاستثماري المناسب للاستمرار والتطور.



خاتمة



خاتمة:

لقد بينت لنا الدراسة التي قدمناها أن للمصارف الإسلامية دورا مهما في تمويل المؤسسات الناشئة بعدما أصبح التمويل المقدم من قبل هذه المصارف، يلقي رواجاً وإقبالا للعديد من المتعاملين وحتى من غير المسلمين نظرا لما يتمتع به هذا النوع من التمويل من خصائص ومميزات تخدم ما تصبو إلى تحقيقه المؤسسات الناشئة. كما أظهرت لنا هذه الدراسة أن هذه الأخيرة لا تقل أهمية عن باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى، فهي بحاجة لنفس الدرجة من الاهتمام والتحفيز والدعم المادي والمعنوي، وخصوصا ما يتعلق بالتمويل المصرفي، وهذا ما يفرض على البنوك تسخير جزء من طاقتها التمويلية لخدمة هذا النوع من المؤسسات، باتباع إجراءات أقل صرامة وأكثر مرونة في التعامل معها، خصوصا في مرحلة الانطلاق والتوسع لضمان استمرار هذه المؤسسات أطول مدة ممكنة.

تعتبر التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، وقيامها بتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة في نشاطها تجربة ثرية وجديرة بالدراسة، فبالرغم من العمر القصير نسبيا للتجربة، فإنها استطاعت أن تحقق إنجازات معتبرة ضمن الصناعة المصرفية والتمويل في ماليزيا، وقد كان لجهود الحكومة الماليزية أثر ودعم كبير في تأسيس واستقرار وتطور التمويل المصرفي الإسلامي، خاصة في توفير البنى التحتية اللازمة ووضع الأطر القانونية والرقابية الداعمة لها.

1- نتائج البحث.

من خلال دراسة حالة بنك إسلام ماليزيا الذي خصص برنامجا خاصا بتمويل المؤسسات الناشئة توصلنا إلى النتائج التالية:

- صيغ وأدوات التمويل المقدمة من قبل المصارف الإسلامية تلائم مختلف أنواع المؤسسات ولا تقتصر على نوع واحد.
- البنوك الإسلامية تولي اهتماما بالمؤسسات الناشئة، وتساهم في تحقيق العراقيل التمويلية لهذه المؤسسات باستحداث برامج تمويلية خاصة بها.
- التمويل الإسلامي تمويل ذو خصائص مميزة جعلت منه قبلة للعديد من المتعاملين، من بينهم المؤسسات الناشئة.
- المؤسسات الناشئة تحتاج للدعم الحكومي ودعم المؤسسات المالية، خصوصا البنوك.
- المؤسسات الناشئة تحتاج لبرامج تمويلية مرنة تتلاءم مع طبيعتها وأنشطتها.

2- اختبار الفرضيات.

- **الفرضية الأولى:** المصارف الإسلامية في ماليزيا تقوم بدورها في تمويل المؤسسات الناشئة صحيحة، بداية من 2012 أدرجت الحكومة الماليزية برنامج جديد يهدف إلى تقديم المساعدة المالية للمؤسسات الناشئة، حيث يقوم بتقديم ما نسبته 2% من معدل أرباح المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الناشئة.

- **الفرضية الثانية:** للمؤسسات الناشئة مكانة في الاقتصاد الماليزي صحيحة، تتمتع المؤسسات الناشئة بمكانة هامة في اقتصاد ماليزيا تتجلى من خلال نسبتها العالية ضمن النسيج المؤسساتي للدولة، كما تظهر كذلك في قدرتها على خلق الوظائف والمساهمة في معالجة مشكلة البطالة، أيضا تبرز أهميتها في مساهمتها في العديد من المؤشرات الاقتصادية، كالقيمة المضافة وحجم الصادرات والنتائج المحلي الإجمالي.

- **الفرضية الثالثة:** للحكومة الماليزية دورا مهما في إنجاح التجربة المصرفية الإسلامية بماليزيا صحيحة، فمن أجل نجاح الصناعة المالية الإسلامية عموما والصيرفة الإسلامية خصوصا، بادرت السلطات الماليزية بدعم وإنشاء المؤسسات المساندة للعمل المصرفي الإسلامي، ومن أبرز هذه المؤسسات نجد: مجلس الخدمات المالية الإسلامية المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية، إضافة إلى رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية بماليزيا وغيرها من المؤسسات الداعمة لنشاط المصارف الإسلامية.

3- آفاق الدراسة.

نشير في الأخير أن مجال البحث واسع وعميق، ويمكن دراسته من جوانب أخرى، لدى نقترح بعض المواضيع ذات الصلة بموضوع البحث والتي يمكن أن تكون عناوين لبحوث مستقبلية كما يلي:

- دور البنوك التجارية في دعم المؤسسات الناشئة.
- الاستراتيجية المستقبلية للمصارف الإسلامية في تدعيم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر.
- مخاطر تمويل المصارف الإسلامية للمؤسسات الناشئة.



المصادر والمراجع



المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. القرآن الكريم.

ثانياً: المراجع باللغة العربية

✓ الكتب

2. أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011.
3. أحمد سيد كردي، نظرة عن قرب للتنمية وتطوير البنوك الإسلامية، 2010.
4. جمال العسالي، طه عبد الرحمان سويبي، البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 06، جامعة زيان عاشور الجلفة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.
5. حكيم محمود فليح سعدي، ثورة صاجق حمادي المفرجي، محمد حسن الكريم أكلي، المصاريف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، دار بغداد للكتب والنشر والتوزيع، بغداد، ط2، 2019.
6. سالم يزن خلف، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ط1، دار النفائس، الأردن 2009.
7. سعد سعيد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2003.
8. شوقي بورقية، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر، والتوزيع، الأردن ط1 2013.
9. عبدالرزاق رحيم جدي الهيثي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان، ط1، 1998.
10. عماد غزالي، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010.
11. فارس مسدور، التمويل الإسلامي من الفقه إلى تمويل المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1992.
12. فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006.
13. محسن أحمد الخضير، البنوك الإسلامية، ط1، 1990.
14. محمد الطاهر قادري، جهيد البشير، عبد الكريم كافي، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن المصرية للنشر والتوزيع بيروت، لبنان، 2014.
15. محمد الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراتة، ط1، 2010.

16. محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري، لسان العرب، المجلد 09، دار صادر، دط، بيروت، دت.
17. محمد بوجلال، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
18. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئ تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2008م-1429هـ.
19. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط4.
20. نبيل حواء، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion des PME-ME، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1428هـ-2007م.
21. وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر المعاصر، ط3، بيروت، لبنان، 2002.

✓ الأطروحات والمذكرات

أ- الأطروحات

22. ابتسام ساعد، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2017.
23. حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس مال العامل، أطروحة قدمت لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة، تخصص المصارف الإسلامية كلية العلوم المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009.
24. سفيان أسمع، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر: الواقع والآفاق، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة الجزائر 3، 2021/2022.
25. شريقي جعفر، دور صيغ التمويل الإسلامي في تحفيز النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة (الجزائر-ماليزيا) للفترة (2000-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2021/2022.
26. عزمان عبد الرحمان سليمان، جباية أموال الزكاة وصرفها في ماليزيا -ولاية سيلانجور نموذجاً-، أطروحة دكتوراه الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 2010.
27. عمر بن دادة، فعالية البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجارب دولية رائدة وسبل استفادة الجزائر منها، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2019/2020.

28. فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية -دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2017.
29. مونية سلطان، كفاءة الأسواق المالية الناشئة ودورها في الاقتصاد الوطني -دراسة حالة بورصة ماليزيا- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية جامعة بسكرة، 2015/2014.

ب-المذكرات

30. أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
31. بزيش أمال، الوسائل المطبقة في المصارف الإسلامية لتحقيق مقاصد الشريعة -البنك الإسلامي الماليزي المحدود (BIMB) نموذجاً-، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في الشريعة، قسم الفقه وأصوله أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا كوالالمبور، 2013.
32. ختام عارف حسن عماوي، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، أطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010.
33. خديجة عرقوب، دور الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة (التجربة الماليزية نموذجاً في الفترة 2000-2015)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ل.م.د تخصص إدارة المؤسسات، جامعة 20 أوت، سكيكدة، 2017/2016.
34. زهية بيات، فطيمة حجاج، أمل توانسة، مقومات إنشاء سوق الأوراق المالية الإسلامية -دراسة حالة التجربة الماليزية- مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية -تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الوادي، 2022/2021.
35. سعيدة حرفوش، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية.
36. سليمة جدي، الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية -دراسة حالة ماليزيا والسودان- مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص أسواق مالية وبورصات جامعة بسكرة، 2015/2014.
37. سيد أحمد قادري، مولاي ناجم مراد، أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة دراسة حالة مشتتة أدرار، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص مالية المؤسسة، 2021/2020.

38. عبد اللطيف طبي، التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد المخاطرة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010.
39. محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل، دراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، 2003.
40. محمد نور الدين أردنية، القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي، أطروحة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2010.
41. محمود سلامة سليمان الجويلف، دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم قدمت هذه الخطة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، 2013/2012.
42. مسعود قاسم محمد، تأثير جودة الخدمة المصرفية على رضا الزبون -دراسة استطلاعية في المصارف التجارية في مدينة دهوك، رسالة ماجستير جامعة الشرق الأردنني كلية العلوم الاقتصادية والإدارية - قسم المالية والمصرفية 2020.

✓ المجالات والدوريات

43. إبتسام ساعد، رايح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا -تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 30، 2017، ص348.
44. إبراهيم كراسنة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، 2013.
45. أحمد بن السليت، عمر بن دادة، البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر على ضوء التجربة الماليزية، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، جامعة سيدي بلعباس، 2022، المجلد 09، العدد 02.
46. إسحاق بن مالك، فده حبيبة، المراجعة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، دفاثر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 15، العدد 01، 2023.
47. أمنة مخانشة، المؤسسات الناشئة في الجزائر الإطار المفاهيمي والقانوني، مجلة صوت القانون، جامعة سطيف المجلد 08، العدد 01، 2021.
48. بلال محمد، أبو مد الله سمير مصطفى، الهندسة الاقتصادية الماليزية في القضاء على الفقر والبطالة مجلة البشائر الاقتصادية جامعة بشار، الجزائر، العدد 03، 2017.

49. بهاء الدين بسام مشتهي، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008 -دراسة تحليلية-، جامعة الأزهر بغزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية قسم الاقتصاد 2007.
50. بون إسلام، بلجهم مفيدة، التجربة الماليزية في مجال تطبيق التمويل الجماعي الإسلامي، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي بآفلو، المجلد 02، العدد 02، 2022.
51. جعفر هني، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، 2017.
52. جلييلة بن عياد، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، المجلد 08، العدد 01، 2022.
53. حازم أحمد فروانة، رمضان إبراهيم أبو جزر، دور النوافذ الإسلامية في استقطاب العميل من خلال المباحات دون الفوائد في البنوك الربوية، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 17، العدد 01، 2022.
54. حسين بورغدة، حنان رحمون، التأصيل النظري لصيغة التمويل بالسلم وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية، جامعة سطيف1، العدد 16، 2016.
55. حسين عبد المطلب الأسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، دورية فصلية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات في مختلف العلوم الإسلامية، العدد 08، 2010.
56. حسين يوسف، إسماعيل صديقي، دراسة لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، المركز الجامعي مغنية المجلد 08، العدد 01، 2021.
57. حليلة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020 المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2020.
58. حمزة سايح، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ضمن قانون النقد والقرض 90/10 -دراسة حالة بنك البركة بالجزائر-، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، العدد 01، 2013.
59. حيزية بنية، محمد بنية، الابتكار والتكنولوجيا في التمويل الإسلامي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية -التجربة الماليزية نموذجا-، المجلة الجزائرية للإدارة والتسويق، جامعة بومرداس، 2020.
60. خديجة عرقوب، إيمان بن محمد، البنوك الإسلامية تستحدث برامج تمويلية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنك إسلام ماليزيا، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة سكيكدة، المجلد 03، عدد خاص، أبريل 2020.
61. سعيد بعزیز، طارق مخلوفي، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر -دراسة حالة بنك البركة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 10 العدد 01، 2019.

62. سفيان بن عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز، التنمية الاقتصادية في ماليزيا، تجربة إسلامية رائدة، مجلة البدر جامعة بشار العدد 01، 2011.
63. سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير صيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر العدد 07/2009/2010.
64. سليمان ناصر، السوق المالي الإسلامي كيف تكون في خدمة النظام المصرفي الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف الجزائر 2003.
65. سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، مجلة الباحث.
66. سمير دهيلس، آليات ومتطلبات تطوير المصارف الإسلامية في القطاع المالي الجزائري، المؤتمر الدولي الرابع "تفعيل دور التمويل الإسلامي في القطاع المالي الجزائري"، جامعة زيان عاشور الجلفة.
67. شريفة بوالشعور، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startup - دراسة حالة الجزائر - مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 04، العدد 02.
68. الصادق لشهب، أحمد بوريش، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01، 2015.
69. طاهر روابح، ليلي مداني، دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي جامعة بومرداس، المجلد 06، العدد 02، 2022.
70. عائشة بن جعفر، إبراهيم شالا، أحمد طبوش، المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والتحديات، حوليات جامعة بشار العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01.
71. عبد العزيز خنفوسي، المؤسسات الزكوية كآلية لمعالجة الفقر وفق برنامج التنمية الاقتصادية -مؤسسة الزكاة بولاية سيلانجور نموذجا-، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة سعيدة، الجزائر، العدد 04/2013.
72. عبد الله المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الإمام محمد الرياض، السعودية، العدد 35، 1436هـ.
73. عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات عن التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد 35/1426هـ.
74. علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل لعلوم الصيرفة التطبيقية، المجلد 23، العدد 03، 2015.

75. كمال توفيق حطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2009.
76. لبنى معطي، أساليب وصيغ التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة بين النظرية والتطبيق، مجلة المالية والأسواق كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم.
77. ليلى عبد جاسم، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الجامعة العراقية معهد الإدارة الرصافة، العدد 48، ج01.
78. ليندة دراني، استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة، مجلة الدراسات القانونية (صنف ج)، جامعة تيزي وزو، المجلد 08، العدد 02، 2022.
79. محمد الطاهر الهاشمي، تقييم أداء المصارف الإسلامية في توظيف أساليب التمويل لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية -دراسة تطبيقية مقارنة على المصارف الإسلامية العاملة بالمملكة الأردنية 2015/2021.
80. محمد الماليزي، تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 2009.
81. محمد غزال، استخدام الصكوك لإدارة سيولة المصارف الإسلامية -دراسة تحليلية للتجربة الماليزية والبحرينية الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2021.
82. محمد هاني، المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطور المحلي، جامعة البويرة.
83. مصطفى العربي، سعدية حمو، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد -ماليزيا نموذجاً-، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 03، العدد 01، 2017.
84. مصطفى بورنان، علي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية جامعة الأغواط، جامعة الجلفة، المجلد 11، العدد 01، 2020.
85. مصطفى مختاري، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري الاقتصادي- جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008.
86. مفرور برودي، المؤسسات في الجزائر الواقع المأمول، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، المجلد 07، العدد 03، 2020.
87. منى بسويح، ياسين ميموني، سفيان بوقطاية، واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الآلي، جامعة غليزان، المجلد 07، العدد 03، 2020.
88. منير سليمان الحكيم، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية المجلد 14، العدد 02 جامعة العلوم المالية والمعرفية عمان، الأردن، 2014.

89. ميمي جديني، التطبيقات الحديثة لعقود المضاربة في المصارف الإسلامية بين التقيد والإطلاق، -ماليزيا نموذجاً للفترة (2015-2019)-، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي، المجلد 04، العدد 03، 2021.
90. نور الدين مزباني، عبير لخشين، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أرساد الدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 03، عدد خاص أبريل، 2020.

✓ الملتقيات

أ- الملتقيات الدولية

91. بكر ربحان، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، الملتقى السنوي السادس الاكاديمية العربية، عمان، 2003.
92. دقيش جمال وآخرون، تجارب دولية ناجحة في التمويل الإسلامي -ماليزيا نموذجاً-، ملتقى دولي، دور التمويل الإسلامي في التخفيف من الأزمة المالية في ظل فترة الشمول المالي، دراسة بعض التجارب، مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الآلي، جامعة غليزان.

ب- الملتقيات الوطنية

93. أمير عبد الحميد، المؤسسات الناشئة ودورها في دفع عملية التنمية، الملتقى الوطني للمؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، جامعة الجزائر، 2022.
94. جمال الدين دندن، تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، الملتقى الوطني للمؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، جامعة الجزائر1، يوسف بن خدة، 2022.
95. حكيمة سماتي، استحداث المؤسسات الناشئة في الجزائر، الملتقى الوطني للمؤسسات الناشئة عامل أساسي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق، 2022.
96. نوال مازيغي، آسيا رحايمية، تأسيس المؤسسات الناشئة في ظل المرسوم التنفيذي 20-254، الملتقى الوطني للمؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق، 2020.

✓ التقارير

97. بنك ماليزيا المركزي، التقرير السنوي لمؤسسة الزكاة بسيلانجور، 2009.

ثالثاً: المراجع باللغة الأجنبية

98. Bank Islam ANNUAL Report 2015.
99. Bank Islam Malaysia Berhad (BIMB) (2010)- ANNUAL Report 2010- corporate book, Kuala Lumpur.
100. Bank Negara Malaysia Sharia Resolutions in Islamic Finance, end edition, oct, 2010.

101. Bank Negara Malaysia: rapport annuel.
102. Bouguedour Lyes, Boukhari Lilia, **contribution des banques islamiques au financement des PME en Algérie « Cas d'Al BARAKA banque »**, mémoire de fin d'études En vue de l'obtention du diplôme de MASTER en Sciences Economiques Option : Economies Monétaires et Bancaire, université Tizi-Ouzou, 2020/2021.
103. Financial Stability and Payment Systems Report, Malaysia.
104. HOSSAMAL-DINIBR AHIM, MATEZYA'DAILSLAMIFINANS: Mu RABAHA ORNEGI, KARABUKISISLAMIMIIT-IMLERFAKULTESI-MALEZYA ULUSLARASI ISLAMUNIRESI, 2021.
105. Khaoula Araar, Saida Mamou, **Islamic finance as a mechanism support the profitability of Islamic banks: a case study of Qatar Islamic Bank with reference to the experience of Algerian Baraka**. Al-Afak for economic studies, issue 06.
106. Nakagawa Raika: **The evolution of Islamic finance in south east Asia: The case of Malaysia**, the journal of applied business research, January/February 2009, volume 25, number 01.
107. Preserving values annual report 2016, Bank Islam.
108. Sebba Fatma Zahra, **Islamic financial banking between glob and the globalization of the Islamic economy and the challenge edit faces**, Economics financial Banking, Management Journal, Al-Afak for economic studies, issue 06, volume 09, n 02, Algeria, 2020.

رابعاً: مراجع الأنترنت

109. بولحبال زوبير، النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا - مراحل التنمية وعوامل النجاح، مقال من موقع:

<https://www.academia.edu/38467256>

110. موقع البنك المركزي الماليزي على الإنترنت: <https://www.bnm.gov.my>

111. الموقع الرسمي للمصرف المركزي الماليزي على الإنترنت: <http://www.bnm.gov.my>

112. AL-ANSARSME FINANCING, product, disclosure sheet-tawarruq
<http://www.bankislam.com.mg/home/business-banking/financing-programme/a/ansar-sme-financing>

113. Bank Islam Malaysia Berhad (BIMB)- ANNUAL Report 2010- corporate book .
<http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/bank.IslamAR16ENLOW.pdf/>

114. <http://www.bnm.gov.m>

115. The Egyptian Banking Institute (IBI): SME, Experience In Malaysia, SMES Unit publications, Egypt, April, 2011. disponible sur <http://ebi-acs>

